A/34/23/Rev.1, vol. II

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثاني

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثاني

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

وينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . ويضم هذا المجلد الفصول من الثامن الى الثالث عشر * ؛ ويضم المجلد الأول الفصول من الأول الى السابع ؛ والمجلد الثالث الفصول من الرابع عشر الى السادس والعشرين ؛ والمجلد الرابع الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين .

---

* هذا النص للفصول من الثامن الى الثالث عشر عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : A/34/23/Add.1 المؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ؛ و A/34/23/Add.2 المؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ و A/34/23/Add.3 المؤرخ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

[الأصـــل : بالانكليزيـــة]

المحتويـــات

المجـــلد الأول

(الفصـــول مـــن الأول الـــى السابـــع)

كتاب الاحالة

الفصـــل

الأول ـ انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها (A/34/23 (Part I)

الثاني ـ الاجتماعات المعقودة خارج المقر عام ١٩٧٩ (A/34/23 (Part II))

الثالث ـ نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار (A/34/23 (Part II))

الرابع ـ مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم (A/34/23 (Part II))

الخامس ـ أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي (A/34/23 (Part III))

السادس ـ الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/34/23 (Part IV))

السابع ـ تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/34/23 (Part V))

المجلد الثاني

(الفصول من الثامن الـى الثالث عشـر)

	الفقـــرات	الصفحة
الثامن ـ روديسيا الجنوبية (A/34/23/Add.1)	١ ـ ١٢	١
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ ـ ١١	١
بـاء ـ مقرر اللجنة الخاصة	١٢	٣
مرفق ـ ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة		١١

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

المجلد الثاني (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
التاسع ـ ناميبيا (A/34/23/Add.2)	١ — ١٢	٥٧
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ١١	٥٧
باء ـ مقرر اللجنة الخاصة	١٢	٥٩
مرفق ـ ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة		٦١
العاشر ـ الصحراء الغربية (A/34/23/Add.3)	١ — ٥	١١٧
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٤	١١٧
باء ـ قرار اللجنة الخاصة	٥	١١٧
مرفق ـ ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة		١١٩
الحادي عشر ـ تيمور الشرقية (A/34/23/Add.3)	١ — ٥	١٣٣
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٤	١٣٣
باء ـ قرار اللجنة الخاصة	٥	١٣٣
مرفق ـ ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة		١٣٤
الثاني عشر ـ جبل طارق (A/34/23/Add.3)	١ — ٤	١٤٦
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٣	١٤٦
باء ـ قرار اللجنة الخاصة	٤	١٤٦

مرفقات

الأول ـ ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة	١٤٧
الثاني ـ رسالة مؤرخة في ١٠ من آب/أغسطس وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة	١٦١
الثالث عشر ـ بروني (A/34/23/Add.3)	١ — ٤ ١٦٣
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٣	١٦٣
باء ـ قرار اللجنة الخاصة	٤	١٦٣
مرفق ـ ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة		١٦٤

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

المجلد الثالث
(الفصول من الرابع عشر الى السادس والعشرين)

الفصل

الرابع عشر — جزر كوكس (كيلينغ) (A/34/23/Add.4)

الخامس عشر — نيوه بريد (A/34/23/Add.4)

السادس عشر — توكيلاو (A/34/23/Add.4)

السابع عشر — بيتكيرن (A/34/23/Add.4)

الثامن عشر — جزر سانت هيلانة (A/34/23/Add.4)

التاسع عشر — ساموا الامريكية (A/34/23/Add.4)

العشرون — اقليم جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية (A/34/23/Add.4)

الحادي والعشرون — برمودا (A/34/23/Add.5)

الثاني والعشرون — جزر فرجن البريطانية (A/34/23/Add.5)

الثالث والعشرون — مونتسيرات (A/34/23/Add.5)

الرابع والعشرون — جزر تركس وكايكوس (A/34/23/Add.5)

الخامس والعشرون — جزر كايمان (A/34/23/Add.5)

السادس والعشرون — جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/34/23/Add.5)

المجلد الرابع
(الفصول من السابع والعشرين الى الثلاثين)

السابع والعشرون — غوام (A/34/23/Add.6)

الثامن والعشرون — جزر فالكلاند (مالفيناس) (A/34/23/Add.7)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

المجلد الرابع (تابع)

الفصل

التاسع والعشرون — بليز (A/34/23/Add.7)

الثلاثون — أنتيغوا ، ودومينيكا وسان كيتس — نيفيس — أنغيلا وسانت لوسيا وسانت فنسنت (A/34/23/Add.7)

الحادي والثلاثون — جزر جيلبرت* (A/34/23/Add.8)

الثاني والثلاثون — سانت لوسيا** (A/34/23/Add.8)

الثالث والثلاثون — المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/34/23/Add.9)

---

* نالت جزر جيلبرت استقلالها في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩، بوصفها جزر كيريباتي .

** نالت سانت لوسيا استقلالها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بوصفها سانت لوسيا .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن*

روديسيا الجنوبية

ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ ـ نظرت اللجنة الخاصة في مسألة روديسيا الجنوبية في جلساتها ١١٣٩ الى ١١٤٥، المعقودة في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩، أثناء الدورة التي عقدتها في بلغراد.

٢ ـ وأخذت اللجنة بعين الاعتبار لدى نظرها في هذا البند، ما يتصل بالموضوع من أحكام وقرارات الجمعية العامة، **بما في ذلك خاصة القرارين ٣٣/٣٨ ألف وباء**، المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مسألة روديسيا الجنوبية، والقرار ٣٣/٤٤، المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ١٢ من القرار ٣٣/٤٤ "مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د ـ ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها، وبخاصة ... وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين". وأولت اللجنة كذلك الاهتمام اللازم لقرارات مجلس الأمن بشأن روديسيا الجنوبية.

٣ ـ وكان بين يدى اللجنة الخاصة، أثناء نظرها في هذا البند، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات الحاصلة في الاقليم.

١ ـ اشتراك حركة التحرير الوطني

٤ ـ قامت اللجنة الخاصة، طبقا لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع وعملا بالعرف السائد، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، بدعوة حركة التحرير الوطني لروديسيا الجنوبية، الى الاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة في هذا البند. واستجابة لهذه الدعوة، حضر ممثلو حركة التحرير الوطني مداولات اللجنة الخاصة المتصلة بالموضوع (انظر الفقرة ٧ أدناه).

٢ ـ المناقشة العامة

٥ ـ في الجلسة ١١٣٦، المعقودة في ٤ نيسان/ابريل، اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير الثاني والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1290) وقررت أن تبحث مسألة روديسيا الجنوبية في اجتماعاتها ببلغراد، وأن تجرى مناقشة عامة تشمل مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا، وأن تتخذ، في ختام المناقشة، مقررا يشمل هذين البندين.

---

* سبق اصدار هذا الفصل تحت الرمز A/34/23/Add.1.

Digitized by UNOG Library

٦ - وبناء على ذلك قامت اللجنة الخاصة ، في جلساتها ١١٣٩ الى ١١٤٥ ، المعقودة في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نيسان / ابريل بالنظر في مسألة روديسيا الجنوبية ، بمشاركة نشطة من ممثل الدولة القائمة بالادارة . وكذلك ممثلي حركة التحرير الوطني ؛ وفي ختام المناقشة العامة ، اعتمدت وثيقة ختامية عن انهاء الاستعمار في زمبابوى وفي ناميبيا (انظر الفقرة ١٠ أدناه) . وقد تكلم في المناقشة العامة ممثلو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الجلسة ١١٣٩ (A/AC.109/PV.1139) ؛ واثيوبيا واندونيسيا وبلغاريا في الجلسة ١١٤٠ (A/AC.109/PV.1140) ؛ وشيلي وجمهورية تنزانيا المتحدة والهند وتونس وفيجي في الجلسة ١١٤١ (A/AC.109/PV.1141) ؛ واستراليا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايران وسيراليون في الجلسة ١١٤٢ (A/AC. 109/PV.1142) ؛ والسويد والجمهورية العربية السورية والصين وكوبا وأفغانستان في الجلسة ١١٤٣ (A/AC.109/PV.1143) ؛ وترينيداد وتوبافو وتشيكوسلوفاكيا والكونغو ويوغوسلافيا في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/PV.1144) . وألقى ممثل الجمهورية العربية السورية بيانا اضافيا (A/AC.109/PV.1145) .

٧ - وتكلم كل من السيد تيريفاكي كانغاى والسيد جون نكومو ممثلي الجبهة الوطنية في الجلسة ١١٣٩ (A/AC.109/PV.1139) .

٨ - وتكلم في هذه المسألة أيضا ممثلا كل من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والأمين التنفيذى لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة في الجلسة ١١٣٩ (A/AC.109/PV.1139) : وممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجلسة ١١٤٠ (A/AC.109/PV.1140) ؛ وممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/PV.1144) ؛ وممثل لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بتحرير افريقيا في الجلسة ١١٤٥ (A/AC.109/PV.1145) **(أنظر أيضا المجلد الأول ، الفصل الثاني من هذه الوثيقة) .**

٩ - وبموافقة اللجنة الخاصة اشترك ممثلو كل من الجزائر وأنغولا واليونان في مناقشات اللجنة . فتكلم ممثل الجزائر في الجلسة ١١٤٣ (A/AC.109/PV.1143) ؛ وتكلم ممثل انغولا في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/PV.1144) .

٣ - مشروع مقرر

١٠ - اعتمدت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٤٥ ، المعقودة في ٢٧ نيسان / ابريل ، نص مشروع الوثيقة الختامية المتعلقة بانهاء الاستعمار في زمبابوى وناميبيا (A/AC.109/578) (انظر الفقرة ١٢ أدناه) دون اعتراض . وتكلم في هذا الصدد ممثلو ساحل العاج ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسويد واستراليا (A/AC.109/PV.1145) .

١١ - وفي ٢٧ نيسان / ابريل أحيل الفرع الثامن من الوثيقة الختامية المتصل بمسألة روديسيا الجنوبية الى رئيس مجلس الأمن (S/13283) . وفي ١٥ أيار / مايو ، أحيل نص الوثيقة الى الممثل الدائم للمملكة

Digitized by UNOG Library

المتحدة لدى الأمم المتحدة لكي يرفعه الى حكومته . كما أرسلت نسخ من الوثيقة الختامية الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

١٢ - يرد فيما يلي الفروع ذات الصلة من الوثيقة الختامية المتعلقة بانهاء استعمار زمبابوى وناميبيا (A/AC.109/578)، التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٤٥ ، المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل ، وهي الوثيقة المشار اليها في الفقرة ١٠ أعلاه :

(١) قبلت اللجنة الخاصة ، مع التقدير ، في اطار برنامج العمل الذى وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، دعوة حكومة يوفوسلافيا في ذلك الشأن ، وعقدت سلسلة من الجلسات العامة في بلفراد في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ للبحث في مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، نظرا لاستمرار الاحتلال غير الشرعي لهذين الاقليمين والسيطرة عليهما من جانب نظامي حكم سالزبورى وبريتوريا العنصريين ، وهي حالة قرر مجلس الأمن أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

(٢) واستمعت اللجنة الخاصة ، في جلستها الافتتاحية ، الى رسالة هامة وملهمة من فخامة السيد جوزيب بروز تيتو ، رئيس جمهورية يوفوسلافيا ، أعلن فيها أن " القضاء على الاستعمار علاوة على كونه مسألة يخاطب فيها ضمير البشرية ، هو أيضا متطلّب أساسي لتخفيف حدة التوتر في العالم ، ولتعزيز علاقات المساواة فيما بين البلدان ولصون السلم في العالم " . ومضى الرئيس تيتو قائلا " ان يوفوسلافيا قد ظلت دائما ترى أن الاحترام الكامل لمبادئ سيادة كافة الشعوب والبلدان واستقلالها ومساواتها لا يمكن فرض حدود عليها والتشكيك فيها لأجل أى مصلحة ، أيا كان صاحبها " . كما أكد الرئيس تيتو أنه " منذ تشكيل حركة عدم الانحياز في بلفراد عام ١٩٦١ ، ظل انهاء الاستعمار من أهم أهدافها " . وأعلن الرئيس أنه قد حان الأوان " لأن تعرب الأمم المتحدة عن تضامنها وتقدم مساعدة فعالة لشعوب الجنوب الافريقي وتتخذ تدابير حاسمة لعزل نظم الحكم العنصرية وتطبيق جزاءات فعالة ضدها "(١) .

(٣) كما استمعت اللجنة الخاصة الى كلمة ترحيب وخطاب رئيسي ألقاه السيد جوزيب فرهوفيتش ، وزير الخارجية الاتحادى في يوفوسلافيا .

---

(١) A/AC.109/PV.1138 .

Digitized by UNOG Library

(٤) وبعد أن نظرت اللجنة الخاصة في مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، في اطار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وبعد أن استمعت الى بيانات من ممثلي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومن الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة ، ومن ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، ومن ممثلي الجزائر وأنغولا ، وكذلك من ممثلي الجبهة الوطنية لزمبابوى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فان اللجنة تلفت انتباه المجتمع الدولي الى الحالة البالغة الخطورة السائدة في هذين الاقليمين نتيجة المناورات المستمرة التي يقوم بها نظام حكم سالزبورى العنصرى غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا الاحتلالي لاطالة أمد سيطرتهما غير الشرعية على هذين الاقليمين ولفرض نظامي حكم عميلين على شعبي زمبابوى وناميبيا .

(٥) ويتحمل كل من نظام حكم سالزبورى غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا العنصرى مسؤولية جسيمة عن خلق حالة تهدد السلم والأمن الدوليين في الجنوب الافريقي تهديدا خطيرا . وقد ترتب هذا على استمرارهما في انكار أهم حقوق الانسان الأساسية للشعبين الافريقيين في الاقليمين اللذين يحتلانهما احتلالا غير شرعي ، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقيين ، وذلك بلجوئهما الى استخدام العنف والقمع بلا هوادة في محاولة لخنق الأماني الحقيقية لهذين الشعبين وبما يرتكبانه بصورة متكررة من أعمال عدوانية ضد دول مجاورة ورفضهما العنيد للامتثال لقرارات ومقررات مجلس الأمن .

(٦) وفي مواجهة هذه الحالة الآخذة في التدهور على نحو سريع ، تدعو اللجنة الخاصة رسميا ، الى التضامن الدولي مع شعبي زيمبابوى وناميبيا وحركتي تحريرهما الوطني الأصيلتين اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وهما - الجبهة الوطنية لزيمبابوى والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، ومساندتها جميعا في كفاحها العادل من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقيين . وتحث اللجنة كافة الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بالأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، على أن تقدم كل مساعدة ممكنة الى شعبي زيمبابوى وناميبيا وحركتي تحريرهما الوطني في نضالهما من أجل انهاء الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى .

(٧) وتدين اللجنة الخاصة بقوة نظام حكم سالزبورى غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا العنصرى للجوئهما الفاشم والمتزايد الى العنف والارهاب ضد الشعوب الافريقية الواقعة تحت سيطرتهما ، ولتحديهما الساخر للأمم المتحدة فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق انهاء الاستعمار الحقيقي والكامل في روديسيا الجنوبية وناميبيا .

Digitized by UNOG Library

(٨) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل أى تسوية في هذين الاقليمين الا اذا كانت تقوم على أساس الاستقلال الحقيقي وعلى أن يشارك فيها مشاركة كاملة شعب الاقليم المعني ، ممثلا بحركة تحريره الوطني الأصيلة ، وذلك وفقا للأماني الحقيقية للشعب ، وبمقتضى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع .

(٩) وبناء على ذلك تطلب اللجنة الخاصة من المجتمع الدولي بأسره أن يرفض ويندد بصورة قاطعة بكافة المناورات التي يقوم بها نظام حكم سالزبورى غير الشرعي ونظام جنوب افريقيا الاحتلالي لفرض ما يسمى بالتسويات الداخلية التي تهدف الى اضفاء طابع الشرعية على نظامي حكمهما غير الشرعيين . وفي هذا الصدد ، تعلن اللجنة رسميا أن الانتخابات المزعومة التي أجراها نظام الحكم غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية في الفترة من ١٧ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ونتائجها لاغية وباطلة ، وتطلب الى جميع الدول الامتناع عن الاعتراف بأى شكل من الأشكال بأى ممثلين مزعومين يعينوا أو أى جهاز مزعوم ينشأ نتيجة للانتخابات المزيفة . وبالمثل ، تندد اللجنة بحزم بكافة الجهود التي يقوم بها في الوقت الحالي نظام حكم جنوب افريقيا الاحتلالي لاضفاء الشرعية على عناصر تورنهال العميلة التابعة له في ناميبيا باعتبار ذلك خطوة خطيرة جديدة في سبيل فرض نظام حكم عميل في ناميبيا واهانة بالغة للأمم المتحدة .

(١٠) وتوجه اللجنة الخاصة الانتباه الى أن الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي قد دخل الآن أحرج وأحسم مراحله . وبناء على ذلك تحث جميع الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية على أن تنسق جهودها من أجل تحقيق تسويتين مبكرتين وعادلتين في روديسيا الجنوبية وناميبيا ، تقومان على أساس حكم الأغلبية وتتفقان مع المبادئ التي حددتها الأمم المتحدة ، وأن تزيد الدعم والمساعدة الشاملين المقدمين لحركتي التحرير الوطني ، الجبهة الوطنية لزيمبابوى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في نضالهما النبيل من أجل تحقيق هذه الأهداف .

(١١) وقد تفاقمت الحالة في زيمبابوى وناميبيا من جراء الصلات السياسية والعسكرية والاقتصادية المستمرة والواسعة التي تربط بعض البلدان الغربية وغيرها بنظام حكم جنوب افريقيا العنصرى . ان عجز مجلس الأمن حتى الآن عن اتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد نظام حكم جنوب افريقيا عامل رئيسي في تحدى جنوب افريقيا المستمر لمقررات الأمم المتحدة بشأن زيمبابوى وناميبيا . وبناء على ذلك تناشد اللجنة الخاصة جميع أعضاء مجلس الأمن ، وبصفة خاصة البلدان الغربية التي هي أعضاء دائمة في المجلس ، تيسير فرض تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

(١٢) وتندد اللجنة الخاصة بآخر المحاولات التي قام بها نظام حكم بريتوريا الاحتلالي لاصدار اعلان للاستقلال في ناميبيا من جانب واحد ، وتكرر طلبها بأن يقبل نظام الحكم هذا بدون شرط خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، كما وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، وأن ينفذها بدقة .

Digitized by UNOG Library

أولا ـ روديسيا الجنوبية

(١٣) في روديسيا الجنوبية ، مازال نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي يمارس سياسة الاضطهاد والارهاب والتهديد اللاانسانية ضد الشعب . وقد لجأ النظام غير الشرعي في سعيه اليائس الى ابقاء سيطرته على الاقليم وصد موج التحرير ، الى اتخاذ تدابير أشد قسوة ، مثل الاعتداءات الكثيفة والمتكررة التي يقوم بها على البلدان الافريقية المجاورة التي نكلت بمدنيين عزل من السلاح ومحاولاته الرامية الى تضليل الرأى العام العالمي بفرض تسوية داخلية مزعومة .

(١٤) ونظرا للاعتبارات السابقة فان اللجنة الخاصة :

(أ) تؤكد من جديد حق شعب زمبابوى غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال وشرعية الكفاح الذى يخوضه للوصول بجميع الوسائل الى التمتع بهذا الحق ، كما هو منصوص عليه في الميثاق ووفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) ؛

(ب) تؤكد من جديد المبدأ الذى يقول ان استقلال زمبابوى لا يمكن أن يكون بدون اقامة حكم الغالبية وان أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم يجب أن تشترك في اعدادها اشتراكا كاملا الجبهة الوطنية وفقا لمطامح شعب زمبابوى الحقيقية ؛

(ج) تدين بحزم مواصلة الحرب التي يخوضها نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي لقمع شعب زمبابوى وما يتخذه من تدابير متزايدة لاضطهاده وكذلك أعماله العدوانية المتكررة على أنغولا وبوتسوانا . وزامبيا وموزامبيق ؛

(د) تدين بحزم جنوب افريقيا وبعض البلدان الغربية وغيرها التي تواصل دعم نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي ، مباشرة وبصورة غير مباشرة ، مستخفة بجميع قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة بالموضوع ؛

(هـ) تطلب من حكومة المملكة المتحدة أن تقوم في نطاق ممارسة مسؤوليتها الأساسية بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، باتخاذ كل ما يلزم اتخاذه من التدابير الفعالة لاحقاق حق شعب زمبابوى في الاستقلال وفقا لمطامحه العميقة ، والامتناع عن تأييد أو تشجيع أية تدابير من شأنها أن تعوق هذه العملية والامتناع ، مهما كانت الظروف ، عن منح النظام غير الشرعي أى من سلطات السيادة واختصاصاتها ؛

(و) تدين وترفض التسوية الداخلية المزعومة التي أعلن عنها في سالزبورى في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ بوصفها باطلة ولاغية ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٣ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨ ، وتطلب من جميع الدول الامتناع عن الاعتراف بأية صورة من الصور بهذه التسوية ؛

Digitized by UNOG Library

(ز) تشجب بشدة كل المناورات الأخرى التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي للبقاء في الحكم ؛

(ح) وبوجه خاص ، تدين بشدة وترفض الدستور غير الشرعي الذى وضع طبقا للتسوية الداخلية المزعومة ، نظرا لأنه يديم سيطرة الأقلية العنصرية الحالية ؛

(ط) ترفض رفضا باتا الانتخابات المزعومة التي نظمت طبقا لهذا الدستور غير الشرعي ، ذلك أن هذه الانتخابات لا تضمن قيام حكم الغالبية ؛

(ى) واذ تشير الى قرار مجلس الأمن ٤٤٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٧٩ ، تطلب من جميع الحكومات الامتناع عن الاعتراف بأية صورة من الصور بأية حكومة تحاول الغالبية المزعومة اقامتها في أعقاب هذه الانتخابات المشبوهة ، أيا كانت هذه الحكومة ؛

(ك) تساند بحزم شعب زمبابوى الذى يخوض بقيادة الجبهة الوطنية كفاحا مشروعا لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، بجميع الوسائل التي في حوزته وتطالب من جميع الدول أن تمنحه أوسع تأييد ممكن في هذا الصدد ؛

(ل) تناشد جميع الدول الضغط بجميع الوسائل على نظام الأقلية العنصرية لحمله فورا على وقف جميع التدابير القمعية ضد شعب زمبابوى ؛ والافراج بدون قيد أو شرط وفورا عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين ، ورفع الحظر المفروض على بعض الأشخاص والغاء كل القيود الأخرى التي تعوق النشاط السياسي ، واقرار الحرية الديمقراطية الكاملة والمساواة في الحقوق السياسية ورد حقوق الفرد الأساسية للسكان ؛ وحمله فورا على وقف جميع الأعمال العدوانية وجميع ما تستتبعه من اعدادات ضد الدول المجاورة ؛

(م) تدين بحزم الدول التي تسمح على أرضها بتجنيد أو تدريب أو مرور المرتزقة الى روديسيا الجنوبية أو تشجع ذلك أو تسمح بوجود أية انشاءات تستخدم في مثل هذه الأنشطة وتطلب منها أن تتخذ جميع ما يلزم من التدابير الفعالة لمنع تجنيد وتدريب ومرور مثل هؤلاء المرتزقة ، وكذا أية دعاية لهذا الغرض ؛

(ن) تناشد جميع الدول القيام فورا بمنح معونة مادية هامة الى حكومة أنغولا ، وبوتسوانا ، وزامبيا ، وموزامبيق لمساعدتها على دعم قدرتها الدفاعية لصيانة سيادتها وحرمتها الاقليمية بصورة فعالة ؛

(١٥) وفضلا عن ذلك ، تدين اللجنة الخاصة بشدة التعاون الذى تواصله بعض الدول ، وخاصة افريقيا الجنوبية مع نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي منتهكة بذلك الفقرة ٥ من المادة ٢ والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة بالموضوع ، مما يقوم عائقا شديدا على طريق التنفيذ الفعلي للجزاءات وغيرها من التدابير التي اتخذت حتى الآن ضد هذا النظام . وترى اللجنة التي يساورها قلق عظيم ازاء الانتهاكات المتددة

Digitized by UNOG Library

للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ، أن الأحداث الخطيرة التي تشهدها المنطقة تتطلب القيام عاجلا بعمل دولي منسق لفرض عزلة تامة على النظام غير الشرعي . وفي هذا الصدد ، تشعر اللجنة بقلق عميق من جراء فشل التدابير التي وافق عليها مجلس الأمن حتى الآن في انهاء هذا النظام وهي مقتنعة بأن الجزاءات لن يتسنى لها تحقيق ذلك ما لم تكن شاملة والزامية وما لم تفرض مراقبة تامة على تنفيذها وما لم تتخذ تدابير ضد الدول التي تنتهكها .

(١٦) ولهذا فان اللجنة الخاصة ،

(أ) تدين بحزم الحكومات وخاصة حكومة افريقيا الجنوبية التي تواصل التعاون مع نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ومتنكرة تنكرا سافرا للالتزامات الصريحة التي هي في عهدتها بموجب الفقرة ٥ من المادة ٢ والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وتناشد هذه الحكومات التوقف فورا عن هذا التعاون ؛

(ب) تدين أيضا الحكومات التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي أقرها مجلس الأمن وكذلك بعض الحكومات التي تستمر في الامتناع عن تنفيذها ، منتهكة بذلك الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الفقرة ٥ من المادة ٢ والمادة ٢٥ من الميثاق ؛

(ج) تعلن قلقها الشديد ازاء التيار الذى بدأت تظهر بوادره الآن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتأييد رفع الجزاءات المفروضة على نظام سميث ، مما يعتبر انتهاكا لمقررات مجلس الأمن ، وتستنكر هذا التيار ، وتلفت انتباه هذه الحكومات الى ما يناط بها من مسؤولية والتزام بالامتثال الكامل لمقررات مجلس الأمن ؛

(د) تطلب من جميع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد :

' ١ ' اتخاذ تدابير شديدة لتأمين فرض المراعاة الكاملة للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ، على كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخاضعين لولايتها القضائية ومنع كل اشكل من أشكال التعاون من جانبهم مع النظام غير الشرعي ؛

' ٢ ' اتخاذ تدابير فعالة لمنع هجرة الأفراد أو جماعات الأفراد الذين يخضعون لولايتها القضائية الى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) وتثبيطهم عن ذلك ؛

' ٣ ' انهاء كل الأعمال التي قد تخوّل نوعا من المشروعية للنظام غير الشرعي ، وذلك خاصة بمنع عمل وأنشطة الخطوط الجوية روديسيا ومكتبها الوطني للسياحة ومكتبها الاعلامي وكذلك جميع الأنشطة الأخرى التي تخالف أهداف مقاصد الجزاءات ؛

Digitized by UNOG Library

'٤' الغاء جوازات السفر وغيرها من الوثائق التي تخوّل السفر الى هذا الاقليم ؛

'٥' اتخاذ تدابير فعالة ضد الشركات والمؤسسات الدولية التي تزود النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية بالنفط والمنتجات النفطية ؛

(هـ) تناشد جميع الدول القيام ، مباشرة أو في نطاق الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، وكذلك في نطاق البرامج المختلفة الخاضعة للمنظومة ، بمنح حكومات أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزامبيق جميع أشكال المعونة المالية والتقنية والمادية اللازمة لمساعدتها على اجتياز المصاعب الاقتصادية التي تنشأ لها من جراء تنفيذها للجزاءات الاقتصادية المفروضة على النظام غير الشرعي والتعويض لها عن الخسائر الاقتصادية الخطيرة والتخريبات الناتجة عن الأعمال العدوانية التي يرتكبها هذا النظام .

(١٧) وتناشد اللجنة الخاصة أيضا جميع الدول القيام ، مباشرة وبواسطة نشاطها في الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات وأجهزة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة ومختلف البرامج الخاضعة للأمم المتحدة ، بمنح ، حسب ما تستنسبه ، وذلك بالتشاور مع الحكومات المهتمة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كل المساعدة المعنوية والمالية والمادية والسياسية والانسانية الممكنة الى :

(أ) اللاجئين الزمبابويين في موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا وغيرها من البلاد الافريقية ؛ والى

(ب) حركة التحرير الوطني لزمبابوى ، الجبهة الوطنية ، لتمكينها من الاستجابة ما أمكن ، على النحو الفعال ، للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق المحرّرة في زمبابوى . وفي نفس السياق ، تشير اللجنة الخاصة الى حاجة الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المهتمة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى القيام عاجلا بمنح أو مواصلة منح الأولوية لتقديم معونة مالية هامة لمساعدة حركة التحرير الوطني على اعداد وتنظيم مشاريع انمائية لفائدة السكان المعنيين بصورة فعالة وتطلب من هذه المنظمات أن تتخذ فورا تدابير مناسبة بالتشاور الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية .

(١٨) وعلاوة على ذلك فان اللجنة الخاصة :

(أ) ترى من اللازم توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي بحيث تشمل كل التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق وتطلب من مجلس الأمن من جديد التفكير في القيام عاجلا باتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) ترحب بمقرر الحكومة الايرانية بفرض حظر على توريد البترول الى افريقيا الجنوبية ؛

(ج) تناشد مجلس الأمن التفكير عاجلا في فرض جزاءات على افريقيا الجنوبية التي تعتبر الأداة الأساسية لانتهاك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على روديسيا الجنوبية والواسطة في هذه الانتهاكات ، وذلك خطوة أولى في هذا الاتجاه ، وفرض حظر الزامي على توريد النفط ومنتجاته الى افريقيا الجنوبية بما أن ايصال النفط ومنتجاته الى روديسيا الجنوبية يتم عن طريق افريقيا الجنوبية .

• • •

Digitized by UNOG Library

مرفـق *

ورقة عمل من اعداد الأمانة العامـة

المحتويـات

		الفقـــرات
١ —	الجغرافيا والسكان	١—٧
٢ —	محاولات التوصل الى تسوية سلمية	٨—٣٤
٣ —	حالة التسوية الداخلية	٣٥—٩٨
٤ —	الكفاح المسلح	٩٩—١١٢
٥ —	منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة بلدان عدم الانحياز	١١٣—١١٧
٦ —	الاعتداء على الدول المجاورة	١١٨—١٢٢
٧ —	الاحوال الاقتصادية	١٢٣—١٣٨
٨ —	الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية	١٣٩—١٧٦

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1284 و Add.1.

Digitized by UNOG Library

١ - الجغرافيا والسكان

ألف - الجغرافيا

١ - يقع اقليم روديسيا الجنوبية ، الذى يغطي مساحة قدرها ٧٢٠ ٢٤٢ كيلومتر مربع ، بين خطي العرض ١٥° ٣٦′ و ٢٢° ٣٠′ جنوبا وخطي الطول ٢٥° ١٣′ و ٣٣° ٤′ شرقا . ويحده من الشمال الغربي زامبيا ، ومن الجنوب الغربي بوتسوانا ، ومن الجنوب جنوب افريقيا ومن الشرق والشمال الشرقي موزامبيق .

باء - السكان والهجرة

٢ - في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، قدّر مجموع سكان روديسيا الجنوبية بـ ٦ر٦ مليون نسمة (أ) ، يتألّفون من افريقيين وأوروبيين وآسيويين ومولدين (أنظر الجدول ١ أدناه) . ووفقا للتقديرات ، ازداد عدد السكان الافريقيين بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ وكانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بمقدار ٢٤٠ ٠٠٠ نسمة ، وتمثّل هذه الزيادة كامل الزيادة التي طرأت على عدد السكان خلال تلك الفترة وقدرها ٣ر٥ في المائة . وخلال هذه الأشهر نفسها ، انخفض عدد السكان الأوروبيين للمرة الثانية على التوالي في تاريخ الاقليم . وقد عزى هذا الانخفاض ، الذى قدّر بنحو ١٠ ٠٠٠ نسمة (أى ضعف ما بلغه الانخفاض في عام ١٩٧٦) ، الى ارتفاع معدل هجرة الأوروبيين (أنظر الجدول ٢ أدناه). وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، قدّر أنه يوجد في روديسيا الجنوبية ٦ر٦ مليون افريقي و ٢٦٣ ٠٠٠ أوروبي .

٣ - وتفيد التقارير أن معدل الهجرة من روديسيا الجنوبية ، الذى بدأ يتزايد في عام ١٩٧٣ ، ظل مرتفعا جدا . وقد بلغ صافي الهجرة من روديسيا ، مضافا اليه استمرار انخفاض معدل الهجرة اليها ، رقما قياسيا في عام ١٩٧٧ (أنظر الجدول ٢ أدناه) . ومنذ أن تم توقيع الاتفاق الدستورى لروديسيا (المعروف باسم اتفاق سالزبورى) ، في ٣ اذار/مارس ١٩٧٨ (ب) ، ازداد تسارع معدل هجرة البيض منها . وقد قدّر ، بحلول منتصف عام ١٩٧٨ ، أن ٢ في المائة من البيض الذين يقدّر عددهم بـ ٢٦٠ ٠٠٠ نسمة قد غادروا روديسيا الجنوبية . وأفادت التقارير أن صافي النقص في عدد البيض في الشهر بلغ ٤٧١ نسمة في اذار/مارس ؛ و ١١١ ١ نسمة في تموز/يوليه ؛ و ٢٤٥ ١ نسمة في آب/اغسطس ؛ و ٥٢٢ ١ نسمة في تشرين الاول/اكتوبر ، الذى يعتبر أعلى رقم شهرى للهجرة الى الخارج في ١٥ عاما . وفي الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٧٨ ،

(أ) يبلغ هذا الرقم ، وفق تقديرات أخرى ، ٧ ملايين ، مما يجعل نسبة الافريقيين الى الاوروبيين ٢٧ : ١ بالمقارنة بنسبة عام ١٩٧٦ التي بلغت ٢٤ : ١ .

(ب) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٥٧-٦٣ ، أنظر أيضا الفقرة ٣٥ أدناه .

Digitized by UNOG Library

بلغ صافي النقص ١٠٤ ٩ نسمة . وبحلول نهاية شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، أفادت التقارير أن ٠٠٠ ١٨ شخص من البيض قد غادروا الاقليم ، بالمقارنة بـ ٣٨ ٦ ١٦ شخصا في العام السابق .

٤ - وقد انضم الكثير من الأشخاص الفنيين الى المهاجرين من الاقليم . وتفيد التقارير أن صافي الأعداد التي فقدها الاقليم من هؤلاء الأشخاص في عام ١٩٧٨ بلغ ١٢١ مدرسا ، و ٦٨ مهندسا ، و ٦٦ محاسبا ومراجع حسابات ، و ٣ ٥ ممرضة وأكثر من ٤٢٠ حرفي . وبالاضافة الى ذلك ، فان الكثيرين من الذين غادروا في عام ١٩٧٨ كانوا من الذكور البيض الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٠ سنة ، أى من الأشخاص المؤهلين للتجنيد الالزامي العسكرى .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١

روديسيا الجنوبية : تقديرات السكان ، ١٩٦٨—١٩٧٧

(بالآلاف)

السنة	الافريقيون	الاوروبيون	الآسيويون	المولدون	المجموع
١٩٦٨	٤٧٩٠	٢٢٦	٨ر٩	١٥ر٠	٥٠٤٠
١٩٦٩	٤٩٦٠	٢٣٤	٩ر١	١٥ر٧	٥٢٢٠
١٩٧٠	٥١٣٠	٢٤٣	٩ر٢	١٦ر٥	٥٤٠٠
١٩٧١	٥٣١٠	٢٥٥	٩ر٤	١٧ر٣	٥٥٩٠
١٩٧٢	٥٤٩٠	٢٦٧	٩ر٦	١٨ر١	٥٧٨٠
١٩٧٣	٥٧٠٠	٢٧١	٩ر٧	١٩ر٠	٦٠٠٠
١٩٧٤	٥٩٠٠	٢٧٤	٩ر٩	١٩ر٩	٦٢٠٠
١٩٧٥	٦١١٠	٢٧٨	١٠ر٠	٢٠ر٩	٦٤٢٠
١٩٧٦	٦٣٢٠	٢٧٣	١٠ر٢	٢٢ر٠	٦٦٣٠
١٩٧٧	٦٥٦٠	٢٦٣	١٠ر٣	٢٣ر٠	٦٨٦٠

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لروديسيا ، وزارة المالية (سالزبوري ، المطبعة الحكومية ، تموز/يوليه ١٩٧٨) .

-14-

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢

رود يسيا الجنوبية : هجرة الأوروبيين ، ١٩٦٨—١٩٧٧

السنة	الهجرة الى الداخل	الهجرة الى الخارج	صافي الهجرة
١٩٦٨	١١ ٦٨٤	٥٠٦٥	+ ٦ ٦١٤
١٩٦٩	١٠ ٩٢٩	٥ ٨٩٠	+ ٥ ٠٣٩
١٩٧٠	١٢ ٢٢٧	٥ ٨٩٦	+ ٦ ٣٣١
١٩٧١	١٤ ٧٤٣	٥ ٣٣٦	+ ٩ ٤٠٧
١٩٧٢	١٣ ٩٦٦	٥ ١٤١	+ ٨ ٨٢٥
١٩٧٣	٩ ٤٣٣	٧ ٧٥١	+ ١ ٦٨٢
١٩٧٤	٩ ٦٤٩	٩ ٠٦٩	+ ٥٨٠
١٩٧٥	١٢ ٤٢٥	١٠ ٤٩٧	+ ١ ٩٢٨
١٩٧٦	٧ ٧٨٢	١٤ ٨٥٤	— ٧ ٠٧٢
١٩٧٧	٥ ٧٣٠	١٦ ٦٣٨	— ١٠ ٩٠٨

المصدر : رود يسيا الجنوبية ، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لرود يسيا ، المرجع السابق .

Digitized by UNOG Library

٥ — وقد أدى الطلب الشديد على السفر الجوى الى خارج الاقليم الى قيام شركة طيران روديسيا والخطوط الجوية لجنوب افريقيا بزيادة عدد رحلاتها الى خارج الاقليم في منتصف شهر كانون الاول / ديسمبر .

٦ — ويرى بعض المراقبين انه لولا أن النظام غير الشرعي فرض قيودا شديدة على تحويل الأموال الى الخارج لازدادت هجرة البيض . وقد أعلن في آب/اغسطس ١٩٧٦ انه لا يمكن لأية أسرة تهاجر من الاقليم أن تخرج بما يزيد على مبلغ ١٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية (ج) بدلا من المبلغ الذى كان مسموحا به في الاصل وقدره ٥٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية كحد اقصى . وقد خفض المبلغ الذى يمكن لسكان روديسيا الجنوبية المسافرين في اجازات خارج الاقليم أن يأخذوه معهم من ٣٥٨ جنيه استرليني الى ٢٢٤ جنيه استرليني . ونظرا لأن أموال السفر التي يسمح بها للأسرة تقل عن تلك التي يسمح بها للشخص الأعزب ، لجأ بعض المتزوجين الى اتخاذ اجراءات طلاق بغية الحصول على المعدل الاكبر لأموال السفر ثم تزوجوا من جديد بعد مغادرة الاقليم .

٧ — وقد انخفض أيضا عدد السياح الوافدين الى الاقليم . وتفيد الارقام المستقاة من مكتب الاحصاء المركزى لروديسيا الجنوبية (د) أن عدد زائرى الاقليم في عام ١٩٧٧ بلغ حوالي ١٢١ ٩٧٩ نسمة ، بالمقارنة بـ ١٦٩ ٨٥٤ نسمة في السنة السابقة .

٢ — محاولات التوصل الى تسوية سلمية

ألف — المقترحات الانكليزية — الأمريكية

٨ — منذ عام ١٩٧٧ تواصل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، جهودها الرامية الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة نقل السلطة في روديسيا الجنوبية من الأقلية البيضاء الى الأغلبية الافريقية (هـ) .

(ج) يعادل دولار روديسيا الجنوبية ما يقرب من ١,٤٠ من دولارات الولايات المتحدة .

(د) ان استعمال كلمات مثل "الجمهورية" و "الدستور" و "الوزير" الخ ، دون وضعها بين علامات اقتباس ، لا يعني ضمنا بأى حال من الأحوال اعتراف الأمم المتحدة بالنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ١٥—٥٩ ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٢٤ — ٥٦ .

Digitized by UNOG Library

٩ — وفي ١ ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، اعلنت في آن واحد في كل من سالزبورى ، ولنـــــدن وواشنطون العاصمة ، مقترحات لتسوية مشكلة رود يسيا الجنوبية . كما ابلغت هذه المقترحات الـــى رئيس مجلس الأمن في رسالة تحمل التاريخ نفسه . وجّهها اليه الممثل الدائم للمملكة المتحدة لـدى الأمم المتحدة .

١٠ — وتقوم المقترحات ، كما هي موجزة في الرسالة الموجهة الى رئيس مجلس الأمن ، على أســاس العناصر التالية :

" ١ — تخلي نظام الحكم غير الشرعي عن السلطة والعودة الى الشرعية .

" ٢ — الانتقال الى الاستقلال بصورة منظمة وسلمية في غضون عام ١٩٧٨ .

" ٣ — عقد انتخابات حرة ونزيهة على اساس الاقتراع العام للبالغين .

" ٤ — قيام الحكومة البريطانية بانشاء ادارة انتقالية تكلف بمهمة عقد الانتخابات لاقامة حكومة مستقلة .

" ٥ — حضور الأمم المتحدة ، بما في ذلك قوة تابعة للامم المتحدة خـــلال الفترة الانتقالية .

" ٦ — وضع دستور للاستقلال ينص على انتخاب الحكومة بصورة ديمقراطية ، والغاء التمييز ، وحماية حقوق الانسان للفرد واستقلال السلطة القـضائية .

" ٧ — انشاء صندوق انمائي لانعاش اقتصاد البلاد ، الأمر الذى تعتبـــره المملكة المتحدة والولايات المتحدة مرهونا بتنفيذ التسوية بأكملها " (و) .

١١ — ونظرا الى أنه لم يتم التوصل الى اتفاق تام بشأن هذه النقاط من جانب جميع الأطـــراف المعنية (ز) كان الأمل معقودا على امكانية تسوية الخلافات في مؤتمر يضم جميع الأطراف . وفي شهر نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، قام السيد سايروس ر. فانس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، والدكتور دافيد أوين ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، بزيارة افريقيـــا لعقد مشاورات مع مسؤولين من الجبهة الوطنية في دار السلام ومع ممثلي النظام غير الشرعي فـــي سالزبورى فيما يتعلق بامكانية عقد مؤتمر من هذا النوع . وأفادت التقارير أن الجبهة الوطنية قبلت هذا الاقتراح لكن النظام غير الشرعي ، بعد فترة من التفكير ، رفض الفكرة مبيّنا أن مثل هـــذا المؤتمر لن يحقق ، في رأيه ، أى غرض مجد .

(و) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص بالفترة تموز/يوليه وآب / أغسطس وايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12393

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقـــم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٣١ — ٥٦ .

Digitized by UNOG Library

١٢ — وبذلت فيما بعد محاولتان أخريان لاقناع النظام غير الشرعي بالموافقة على عقد مؤتمر لجميع الأطراف . وفي أوائل شهر حزيران /يونيه ١٩٧٨ ، قام السيد جون فراهام ، نائب وكيل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، والسيد ستيفن لو ، سفير الولايات المتحدة لدى زامبيا ، بزيارة بوتسوانا وموزامبيق وروديسيا الجنوبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا للتشاور مع ممثلي دول المواجهة والأطراف المعنية في مشكلة روديسيا الجنوبية . وقد تم عقد مزيد من المشاورات في آب/اغسطس مع الأطراف نفسها في افريقيا . وقد أخفقت هاتان المحاولتان أيضا في الحصول على موافقة النظام غير الشرعي على حضور مؤتمر لجميع الأطراف .

١٣ — وفي اثناء هذه الفترة (أنظر الفقرتين ٣٢ — ٣٣ أدناه) ، كان السيد ايان سميث مازال يعقد الأمل على احداث انشقاق في الجبهة الوطنية (ح) باقناع السيد جوشوا نكومو بالانضمام الى النظام غير الشرعي . بيد ان خططه باءت بالفشل وقرر السيد نكومو فيما بعد أن عقد مؤتمر لجميع الاطراف لن يؤدي الى نقل السلطة الى الجبهة الوطنية .

١٤ — ولما اتضح أن السيد نكومو لن يحضر مؤتمرا لجميع الأطراف ، وافق السيد سميث وزملاؤه أثناء زيارتهم للولايات المتحدة (أنظر الفقرات ٤٩ — ٥٣ أدناه) ، على حضور مؤتمر لجميع الأطراف دون وضع شروط مسبقة أملا في الحصول على تأييد أوسع نطاقا من الكونغرس في الولايات المتحدة ومجموعات أخرى .

١٥ — وكجزء مما تبذله المملكة المتحدة من جهود لايجاد حل سلمي قامت ، أولا ، بوضع بديل ثان للمقترحات الانكليزية الامريكية التي قدمت في ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، وأضافت في شهر تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ بديلا آخر . وتتناول هذه البدائل ، المعروفة باسم البدائل ألف وباء وجيم ، مشكلة نقل السلطة من الأقلية البيضاء الى الأغلبية الافريقية .

١٦ — ومما يذكر أن مقترحات أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ (أنظر الفقرتين ٩ — ١٠ أعلاه) ، كانت تقضي بتعيين مفوّض مقيم للاضطلاع بادارة البلاد ، وتنظيم واجراء انتخابات عامة . . . وللاضطلاع ، بوصفه القائد الأعلى ، بقيادة جميع القوات المسلحة في روديسيا ، باستثناء قوة الأمم المتحدة لزمبابوى (ط) . ووفقا لما تناقلته التقارير ، يقترح البديلان ألف وجيم انشاء مجلس حاكم في الفترة الانتقالية تكون وظائفه الرئيسية وضع الدستور والاعداد لانتخابات في غضون ستة أشهر بعد انشاء ادارة انتقالية . وذكر أن الفرق بين البديل ألف والبديل جيم هو أن المفوض المقيم سيكون ، وفقا للبديل ألف ، مجرد عضو في المجلس ، في حين سيكون ، وفقا للبديل جيم ، رئيسا للمجلس له الصوت المرجّح عند تساوى الأصوات .

(ح) تكونت الجبهة الوطنية في شهر تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٦ بزعامة كل من السيد جوشوا نكومو من الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى والسيد روبرت مغابي من الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (أنظر الفقرة ٣٢ أدناه) .

(ط) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص بالفترة تموز/يوليه وآب/اغسطس وايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12393 ، الضميمة ، الفقرة ١١ (أ) .

Digitized by UNOG Library

١٧ — وذكر ممثل المملكة المتحدة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الرابعة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ (ى) ، أن البديلين ألف وجيم يقترحان تحديد الفترة الانتقالية بستة أشهر تبدأ بقيام النظام غير الشرعي بنقل السلطة وتنتهي بالانتخابات والاستقلال .

١٨ — ويمكن لزمبابوى ، بموجب البديل باء ، أن تصبح مستقلة خلال ثلاثة أشهر من بدء الفترة الانتقالية ، مع خضوع ذلك لاجراء استفتاء يشترك فيه أفراد الشعب جميعا ويسألون فيه ما اذا كانوا يودون نيل الاستقلال على هذا الأساس أم لا . وأوضح ممثل المملكة المتحدة ان البديل باء ينص على أنه اذا صوتت الأغلبية بتأييد الاستقلال على ذلك الأساس ، فان الدستور المؤقت يظل ساري المفعول بصورة مؤقتة الى أن يحل محله ، بعد اجراء انتخابات عامة لتشكيل جمعية وطنية ، دستور زمبابوى المستقلة . ومن الناحية الأخرى ، اذا لم تؤيد أغلبية الناخبين الاقتراح الداعي الى نيل الاستقلال على ذلك الأساس ، تحتفظ روديسيا الجنوبية بمركز البلد التابع بموجب الدستور الانتقالي الى أن تجرى الانتخابات ، وذلك في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد اجراء الاستفتاء .

١٩ — وبذلك ، يكون الفرق بين البديل باء من ناحية ، والبديلين ألف وجيم من ناحية أخرى ، هو أن الانتخابات ستجرى ، وفقا للبديلين الأخيرين ، قبل الاستقلال وفي غضون الأشهر الستة التي تلي انشاء الادارة الانتقالية . ولن تجرى الانتخابات ، وفقا للبديل باء ، قبل الاستقلال ، الذى سيمنح خلال ثلاثة أشهر بعد انشاء الادارة الانتقالية ؛ وسيتم بدلا من ذلك ، استطلاع آراء شعب الاقليم عن طريق استفتاء يتم اجراؤه أثناء الأشهر الثلاثة التي تسبق الاستقلال .

٢٠ — وذكر أن البدائل الثلاثة تقترح جميعها أن يتألف المجلس الحاكم ، الذى سيقام في الفترة الانتقالية ، من ثمانية أعضاء ، مع تخصيص أربعة من مقاعده للجبهة الوطنية (مقعدان لكل من الحزبين المشتركين في الجبهة) وتخصيص المقاعد الأربعة الأخرى للنظام غير الشرعي (مقعد واحد لكل حزب) . وتنص البدائل الثلاثة جميعها ، أيضا ، على دمج قوات الأمن التابعة للنظام غير الشرعي في قوات الجبهة الوطنية لكنها تترك أمر تقرير اجراءات القيام بذلك لمؤتمر لجميع الأطراف .

٢١ — وتقول حكومة المملكة المتحدة (ك) ان البدائل الثلاثة لا تغيّر من المبادئ الأساسية التي نصت عليها المقترحات الانكليزية الأمريكية التي قدمت في أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ؛ بل هي صيغة محسّنة للمقترحات الأصلية تستهدف تشجيع الأطراف المعنية على الاجتماع والتفاوض .

٢٢ — وفي ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، قال السيد ادغار تيكيرى ، الأمين العام للاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (موفابي) ، متحدثا امام اللجنة الرابعة باعتباره عضوا في وفد الجبهة الوطنية ، ان مؤتمر جنيف الذى عقد عام ١٩٧٦ قد حقّق نقطة واحدة من نقاط الاتفاق : وهي اجراء

(ى) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٩ ، الفقرتان ٤١ — ٤٢ .

(ك) صحيفة The Times (لندن) ، ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

الانتخابات في زمبابوى قبل نيل الاستقلال . ولذلك ، يستغرب الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى "أن الانكليز والأمريكيين يقترحون بجلاء في البديل باء عدم اجراء انتخابات في زمبابوى الى ما بعد الاستقلال" . وأضاف أن الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى يرى أن الاندماج المقترح لقوات التحرير يرجّح كفّة النظام غير الشرعي وأن الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى لن يقبل هذا الاندماج (ل) .

٢٣ — وقال ايضا ان الجبهة الوطنية "ليست على استعداد لحضور مؤتمر دون شروط مسبقة ، لأننا نرغب في وضع شروط مسبقة وقد أعلنّا في الواقع هذه الشروط منذ مدة طويلة ؛ وأهم شرطين هما ضرورة زوال نظام سالزبورى برمّته ، وضرورة تسريح قوات العدو بصورة كاملة" (ل) .

٢٤ — وفي ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، تكلم أمام اللجنة الرابعة السيد كاليستس ندلوفو ، ممثل الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى لدى الأمم المتحدة ، بوصفه عضوا في وفد الجبهة الوطنية ، وكرر ما ذكره السيد جوشوا نكومو في أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ من أن "المؤتمر الذى يضم كل الأطراف قد مات ودفن" ، وأضاف أن "هذا هو موقفنا النهائي" (م) . وذكر أنه يرى أن فكرة المؤتمر قد لاقت حتفها بسبب "نفاق الغرب والتصلّب الماكر من جانب ايان سميث ... الذى حاول الغرب مؤخرا أن يخلع عليه ثوبا من الاحترام" (م) وعلاوة على ذلك ، فاذا لم تعقد المملكة المتحدة العزم على توفير قيادة حاسمة في أية مفاوضات تجرى ، سيصبح مؤتمر جميع الأطراف "مسرحا لجميع الحمقى" . ولذا لن يكون لحضور هذا المؤتمر أى معنى .

٢٥ — وفي ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، أصدر النظام غير الشرعي بيانا للصحف دعا فيه مرة أخرى حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة "الى اعادة النظر في سياستهما بشأن روديسيا والتخلي عن حق النقض الذى منحتاه منذ وقت طويل للجبهة الوطنية" . وأفاد البيان أن أى شخص يتوفر لديه الاستعداد للمساهمة في تحقيق السلم سيرحب به اذا أراد الاشتراك "في انتخابات حرة وعادلة" بموجب اتفاق ٣ اذار/مارس . ونفى البيان أية مسؤولية عن اخفاق "السياسة البريطانية — الامريكية الحالية بشأن روديسيا" .

٢٦ — وفي ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ، ذكر السيد جيمس كالاغان ، رئيس وزراء المملكة المتحدة ، في البرلمان انه سيقوم بايفاد السيد كليدوين هيوز ، وهو عضو بارز في البرلمان ينتمي الى حزب العمال ، بوصفه مبعوثا شخصيا له الى جنوب افريقيا ليقف من الأطراف المهتمة بالأمر على ما اذا كان يوجد أساس للدعوة الى عقد مؤتمر لجميع الأطراف بشأن روديسيا الجنوبية في لندن في أوائل عام

(ل) للاطلاع على النص الكامل للبيان ، أنظر A/C.4/33/L.3 . أنظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٢ ، الفقرات ٣ — ١٠ .

(م) للاطلاع على النص الكامل للبيان ، أنظر A/C.4/33/L.4 . أنظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٢ ، الفقرة ٢١ .

Digitized by UNOG Library

١٩٧٩ . وتفيد التقارير ان السيدة مارجريت ثاتشر ، زعيمة حزب المحافظين ، والسيد دافيد ستيل ، زعيم حزب الأحرار ، قد أثنيا ثناء كبيرا على اختيار السيد هيوز .

٢٧ — وفي البيان نفسه قال السيد كالاغان انه يقوم بهذه المبادرة بعد أن أجرى مشاورات مع الرئيس جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن السيد لو ، سفير الولايات المتحدة لدى زامبيا ، سيرافق السيد هيوز في البعثة . وأضاف السيد كالاغان انه سيكون مستعدا لترأس المؤتمر عندما يعقد .

٢٨ — وأشار رئيس الوزراء الى أن الجبهة الوطنية كانت قد وافقت في شهر نيسان /ابريل ١٩٧٨ على حضور مؤتمر لجميع الأطراف لكن الأطراف التابعة لسالزبورى في التسوية الداخلية رفضت عرضا بالمشاركة في هذا الاجتماع . وفي تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ ذكرت الأطراف التابعة لسالزبورى أنها مستعدة لحضور مؤتمر لجميع الأطراف دون شروط مسبقة ، لكن الجبهة الوطنية في ذلك الوقت " بدت غير مقتنعة " بتوفر أساس لعقد مؤتمر ناجح لجميع الأطراف . وفي حين لم تضع المملكة المتحدة والولايات المتحدة شروطا لحضور الأطراف في المؤتمر ، فقد أعربتا عن اعتقادهما أنه من المحتمل جدا أن ينجح المؤتمر لو توفّر اطار أساسي ؛ وما فتئتا تحاولان ، بالتشاور مع الأطراف كافة ، تحديد هذا الاطار الأساسي .

٢٩ — وأضاف رئيس الوزراء أن المملكة المتحدة ستبدأ هذا المؤتمر بطرح المقترحات الانكليزية الأمريكية التي تم وضعها وتحسينها في ضوء الكثير من المشاورات والمحادثات . واذا طرحت مقترحات أخرى وحظيت بموافقة جميع الأطراف المعنية في الوقت الذى تنسجم فيه مع المبادئ التي التزمت بها غرفتا مجلس العموم ، فان المملكة المتحدة لن تتقيّد تقيدا صارما بالمقترحات الانكليزية الامريكية .

٣٠ — وفي ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ عقد السيد هيوز اجتماعا في دار السلام مع الرئيس موالیمو جوليوس ك . نيريرى ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، وانتقل بعد ذلك الى جنوب افريقيا ، وزامبيا ، وروديسيا الجنوبية ، وبوتسوانا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، وأجرى مشاورات مع الأطراف المهتمة بالأمر ، بما فيها رؤساء الدول ، وزعماء كل من الفئات المشتركة في الحركة الوطنية في زمبابوى في كل بلد ، ومع مسؤولي النظام غير الشرعي . وتفيد التقارير أن الرئيس نيريرى والسيد موغابي أعلما السيد هيوز بأن أى مؤتمر يجب أن يقوم على أساس المقترحات الانكليزية الامريكية (ايلول /سبتمبر ١٩٧٧) . وقيل ان الرئيس كينيث كاوندا ، رئيس زامبيا ، أعرب عن رأى مفاده أن الوقت لم يحن لعقد مؤتمر لجميع الأطراف . ونقل عن السيد نكومو قوله ان فكرة عقد مؤتمر لجميع الأطراف تعتبر " فكرة عقيمة " . وقيل ان النظام الشرعي كرّر الاعراب عن موقفه ومفاده انه مستعد لحضور المؤتمر دون أية شروط مسبقة . كما قيل أن الفريق أولا سيغان اوباسانجو ، في نيجيريا ، وصف فكرة عقد مؤتمر لجميع الأطراف بأنها " ميتة " . وقد عاد السيد هيوز الى لندن في ١٤ كانون الاول /ديسمبر وقدم تقريره الى السيد كالاغان فيما بعد ، فقبله رئيس الوزراء . وفيما يلي النتائج الرئيسية التي خلص اليها في تقريره ، الذى نشر في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ :

Digitized by UNOG Library

(أ) المسافة التي تفصل بين الأطراف جد بعيدة ولا توجد في الوقت الحالي امكانيـــة للتقريب وجهات النظر بينها بما فيه الكفاية للتوصل الى اتفاق .

(ب) ينبغي لحكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تظلا ملتزمتين التزاما قويا بالتماس تسوية يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض .

(ج) ينبغي ، في هذه الأثناء ، أن تظل المقترحات الانكليزية الامريكية للتسويـــة ، التي قدمت في ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، قائمة بوصفها أفضل أساس " يمكننا أن نراه في الوقت الحالي للتوصل الى تسوية في نهاية المطاف " .

(د) ينبغي لحكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تواصلا المشاورات حول ما يمكن اتخاذه من خطوات أخرى لتحسين الفرص لعقد مفاوضات ناجحة وأن تقفا على أهبة الاستعـــداد لاغتنام أية فرصة قد تسنح للتشجيع على اجراء تسوية سلمية .

٣١ — وقد أجرى الدكتور أوين والسيد فانس في واشنطن في ٢ و ٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ مزيـــدا من المناقشات بشأن مسألة روديسيا الجنوبية . وقد أعربا ، في بيان مشترك صدر عقب المناقشات ، عن رأي مفاده أنه لا يلوح في الأفق أي حل أو نهاية للحرب . وذكرا أنهما يعتبران استفتاء البيض الذي أجري في ٣٠ كانون الثاني /يناير في الاقليم بادرة غير مجدية . وفي الختام ، أكدا من جديـــد التزامهما بانشاء روديسيا مستقلة يحكمها السود عن طريق انتخابات تشرف عليها الامم المتحـــدة ، وتعقد عقب فرض وقف اطلاق النار واقامة ادارة انتقالية محايدة .

باء — اجتماع سميث — نكومو

٣٢ — تفيد التقارير أن السيد سميث والسيد نكومو عقدا اجتماعا سريا في لوساكا في منتصف شهر آب/اغسطس حضره العميد فاربا ، من نيجيريا ، وبعض كبار المسؤولين في حكومة زامبيا . كما تفيـــد هذه التقارير أن السيد سميث أصرّ على انه حضر هذا الاجتماع بعلم تام من جانب الاسقف ابيـــل موزوريوا ، رئيس المجلس الوطني الافريقي المتحد ، والقس ندابانينغي سيتوليه (ن) ، والرئيس جيريميا شيراو ، رئيس المنظمة الشعبية المتحدة لزمبابوي (وهم زملاؤه في المجلس التنفيذي الذي أنشئ وفقا لاتفاق سالزبوري المعقود في ٣ اذار/مارس ١٩٧٨) . وبعد الاجتماع أوحت التقارير بأن السيد سميث عرض على السيد نكومو الرئاسة الدائمة للمجلس التنفيذي اذا عاد الى روديسيـــا

(ن) في شهر ايار/مايو ١٩٧٨ ، عندما أعلن نظام الحكم غير الشرعي عن رفع الحظـــر الذي فرض في عام ١٩٦٤ على الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي والاتحاد الشعبي الافريقـــي لزمبابوي ، قام القس سيتوليه بتغيير اسم منظمته ، التي كانت تعرف سابقا باسم المجلس الوطنـــي الافريقي لزمبابوي (سيتوليـــه)[ANC(Sithole)]، فأصبح اسمها الاتحاد الوطني الافريقـــي لزمبابوي (سيتوليـــه)[ZANU(Sithole)]. وما فتئ السيد موغابي والقس سيتوليه ، منذ عـــام ١٩٧٤ ، يتنازعان على زعامة الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي .

Digitized by UNOG Library

الجنوبية دون السيد موغابي ، ولكن قيل ان السيد نكومو رفض العودة دون السيد موغابي . ثم عرض السيد سميث مواصلة المفاوضات بينه هو نفسه والسيد شيرا و من ناحية والسيد نكومو والسيد موغابي من الناحية الأخرى . وتفيد التقارير أنه قال للسيد نكومو انه مستعد لاستبعاد الأسقف موزوريوا والقس سيتوليه اذا تمكن السيد نكومو من التخلي عن السيد موغابي .

٣٣ - واجتمع رؤساء دول المواجهة (أنغولا ، وبوتسوانا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وموزامبيق) في لوزاكا في يومي ٢ و ٣ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، وقيل انهم ناقشوا ، في جملة أمور أخرى ، التقرير عن الاجتماع السرى الذى عقد بين السيد سميث والسيد نكومو ، وقد أفاد الرئيس نيريرى ، أن دول المواجهة قد خلصت الى أن من الواضح أن مقصد السيد سميث من الاجتماع بالسيد نكومو هو "محاولة شق الجبهة الوطنية واذا أمكن شق دول المواجهة " . وذكر الرئيس نيريرى أن دول المواجهة تفضّل عقد محادثات بشأن روديسيا الجنوبية مع المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة المستعمرة ، وعلى أساس المقترحات الانكليزية الأمريكية .

جيم - استقالة اللورد كارفر

٣٤ - في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، أعلنت وزارة خارجية المملكة المتحدة ، استقالة اللورد كارفر الذى كانت المملكة المتحدة قد عينته مفوضا مقيما لروديسيا الجنوبية بموجب المقترحات الانكليزية الامريكية التي قدمت في ١ أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ . وذكرت وزارة الخارجية انه لن يتم على الفور تعيين خلف له وانه لن يعين شخص آخر الا بعد ان تتوصل جميع الأطراف في مشكلة روديسيا الجنوبية الى اتفاق . وتمثل السلطات المقترح اناطتها بالمفوض المقيم جزءا من السبب الذى جعل كلا من الجبهة الوطنية والنظام غير الشرعي يحجم عن قبول المقترحات الانكليزية الامريكية ، اذ رأى كل من الجانبين أن المقترحات الانكليزية الامريكية تنيط بالمفوض المقيم سلطات مفرطة (س)

(س) للاطلاع على سلطات المفوض المقيم ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص بالفترة تموز/يوليه وآب/اغسطس ، وايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12394 .

Digitized by UNOG Library

٣ - حالة التسوية الداخلية

٣٥ - مما تجدر الاشارة اليه ان اتفاق سالزبوري المؤرخ في ٣ اذار/مارس ١٩٧٨ ،كان قد وقّع من جانب الاسقف موزوريوا (اتحاد المجلس الوطني الافريقي) ، والأب سيتوليه (اتحاد زمبابوي الافريقي الوطني (سيتوليه) ، والرئيس القبلي شيراو (المنظمة الشعبية المتحدة لزمبابوي) والسيد سميث (جبهة روديسيا) .وكان الاتفاق يهدف الى تحقيق تسوية داخلية لمشكلة روديسيا الجنوبية كبديل للمقترحات الانكليزية الامريكية . وبموجب الاتفاق ، تم انشاء حكومة ، تعرف باسم الحكومة الانتقالية ، وتضم مجلسا تنفيذيا ومجلسا وزاريا . ويتألف المجلس التنفيذي من زعماء الأطراف الأربعة التي وقعت الاتفاق ، بينما يتألف المجلس الوزاري من ١٨ عضوا : ٩ افريقيين يعينهم الزعماء الافريقيون ، و ٩ بيض يعينهم السيد سميث . ونص الاتفاق فيما نص عليه ، ان الاقليم سينال "الاستقلال "في ٣١ كانون الاول /ديسمبر بعد الانتخابات (ع) .

٣٦ - وأصبح من الواضح ، منذ البداية ، ان الهيكل الحكومي الجديد يعطي الأعضاء الافريقيين قدرا قليلا جدا من السلطة الحقيقية . وفي الوقت ذاته ، اصبح الزعماء الافريقيون منشقين وازداد بالتدريج الصراع فيما بينهم على السلطة بينما كان السيد سميث يناور لضمان استمرار سيطرة البيض حتى بعد الاستقلال ، مما اسفر عن تأخر صياغة الدستور والتدابير اللازمة لاعادة توزيع الارض والغاء القوانين التمييزية .

٣٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، وعقب زيارة قام بها الزعماء الاربعة الى جنوب افريقيا ، حيث اجتمعوا برئيس الوزراء ب . و . بوثا ، اعلنت الحكومة الانتقالية المزعومة انه نظرا لعدم استكمال صياغة الدستور فان الانتخابات التي كان من المقرر اصلا اجراؤها في كانون الاول / ديسمبر (انظر الفقرة ٣٥ اعلاه) ستؤجل الى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ . ولم يحدد موعد جديد للاستقلال ، الا انه تم تحديد جدول زمني جديد على النحو التالي : (أ) اتمام صياغة الدستور قبل يوم ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛ (ب) اجراء استفتاء عام على مشروع الدستور في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، يشترك فيه فقط جمهور الناخبين البيض البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٣ ؛ (ج) دعوة البرلمان الحالي الى الانعقاد في ٦ شباط/فبراير ثم حله في ٨ اذار/مارس ؛ (د) تقفل باب الترشيح لشغل المقاعد المخصصة للافريقيين والبالغ عددها ٧٢ مقعدا ، والمقاعد المخصصة للبيض والبالغ عددها ٢٨ مقعدا كما نص على ذلك اتفاق سالزبوري في ٢٣ اذار/مارس ؛ (هـ) اجراء الانتخابات في ٢٠ نيسان /ابريل .

(ع) للاطلاع على تفاصيل اتفاق سالزبوري ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٥٧ - ٧٧ .

Digitized by UNOG Library

٣٨ - وبعد جلسة استغرقت ١٠ ساعات عقدها موالفو النظام غير الشرعي ، ذكر الاسقف موزوريوا انه يشعر بالارتياح لتأجيل الانتخابات مع انه كان قد حذر في وقت سابق من العواقب الوخيمة التي ستترتب على تأجيلها .

٣٩ - وبحلول نهاية العام كان النظام غير الشرعي الجديد قد سقط من عيون الزمبابويين الذين كانوا قد أملوا في ان تفضي التسوية الداخلية الى قيام حكم أغلبية حقيقي . وعلاوة على ذلك ، فان وقف اطلاق النار الذي كانوا يوعدون به لم يتحقق . والواقع ، كما هو مبين أدناه (انظر الفقرات ١٠٢ - ١٠٧) ، ان حدة حرب المخاوبين اشتدت لتشمل الاقليم بأسره .

ألف - توزيع الأراضي

٤٠ - كما ذكر في احد التقارير السابقة للجنة الخاصة ، كان قانون تخصيص الاراضي الذي سن في عام ١٩٣٠ ، والذي استعيض عنه بقانون حيازة الاراضي الذي سن في عام ١٩٦٩ ، هو الأداة المنظمة لتوزيع الاراضي حسب العنصر (ف) . واعلن النظام غير الشرعي الجديد ، عقب قيامه ، انه سيلغي قانون حيازة الأراضي . (لم يكن هذا قد نفذ في نهاية عام ١٩٧٨) .

٤١ - وفي ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٨ أعلن النظام غير الشرعي ان ٤ ملايين هكتار من الأراضي المخصصة للاوروبيين " مهجورة وغير مستغلة استغلالا كافيا " وانه يزمع ان يجلب الى هذه الاراضي لتوطينهم بها " مزارعين مؤهلين بدون تمييز عنصري ، مع اعطاء الأفضلية للعسكريين السابقين من جميع الأجناس " . وأصدر تعليماته الى مجلس الانماء الريفي بتوزيع المزارع على على اساس الملكية الفردية " دون خلق وحدات فردية غير اقتصادية " . ووفقا لما ذكره النظام غير الشرعي فان برنامج اعادة توزيع المزارع سيكلف ١١٦ مليون دولار روديسي .

باء - التمييز العنصري

٤٢ - بعد توقيع اتفاق سالزبوري ، اعلن النظام غير الشرعي عن عزمه على الغاء جميع القوانين العنصرية وكرر الاعلان عن ذلك العزم في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ، ولكن يبدو الآن انه لن يتخذ أي تدبير قبل أن يبدأ البرلمان دورته في شباط/فبراير ١٩٧٩ .

٤٣ - ووفقا لأحد التقارير ، فان النظام غير الشرعي ، وان كان يزمع الغاء جميع اشكال التمييز العنصري المعمول بها بصورة قانونية ، فانه يعد العدة لوضع نظام يحفظ الامتيازات التي تتمتع بها

(ف) للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بتوزيع الاراضي بموجب القانونين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرتان ٥ و ٦ .

Digitized by UNOG Library

الاقلية البيضاء في البلد . ووفقا للنظام الذى يجرى التفكير فيه ستوضع شروط اقتصادية وثقافية من شأنها ان تحد بصورة فعالة من وصول سكان الاقليم السود البالغ عددهم ٦ر٥ مليون الى المنافع المتاحة الآن للبيض البالغ عددهم ٢٦٣ ٠٠٠ من مسكن وتعليم ورعاية طبية . ومن المرجح ان تعطي الشروط الاقتصادية الافضلية للبيض الذين يقال ان متوسط دخل الفرد السنوى منهم يبلغ ١١ اضعاف متوسط دخل الفرد الأسود .

٤٤ — ونقل عن السيد روان كرونجي ، الوزير الابيض المشارك في وزارة التعليم ، والصحة والقوى البشرية والشؤون الاجتماعية ، قوله ان الخطط الجديدة تستهدف "الابقاء على المستويات المرتفعة التي اعتاد عليها كل من البيض والسود " . ومع انه ذكر ان هذه الخطط الجديدة تقوم على أساس ترتيب مكون من ثلاث طبقات الا انها في جوهرها تنطوى على عدم السماح باستعمال المنافع التي كانت متاحة سابقا للبيض الا للافريقيين الذين يمكنهم ان يرقوا الى ما يعتبر مقاييس اوروبية . ففي المدارس والمستشفيات على سبيل المثال ، هناك طبقة تتطلب دفع رسوم مرتفعة الى جانب الوفاء بشروط معينة . ويتعين على الاطفال الافريقيين الذين بوسع اباءهم دفع الرسوم المرتفعة ان يثبتوا قدرتهم على الوفاء بشروط اكاديمية معينة أو شروط أخرى . والطبقتان الأخريان تشملان المدارس والمستشفيات التي تقدم خدمات لقاء رسوم متدنية أو بلا مقابل .

٤٥ — وفي ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعلن كذلك ان سلطات اقليمية تتألف من أعضاء تنتخبهم المجتمعات المحلية ستنظم شؤون التعليم والصحة . ونظرا لأنه كان يوجد بصورة تقليدية فصل بين طائفتي السود والبيض فانه يشار الى هذا الاقتراح على انه محاولة لادامة التمييز العنصرى في ميداني التعليم والصحة بعد انتخابات ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٧٩ . وفي الوقت ذاته ، اعلن ان رسوم المستشفيات في المستشفيات المخصصة الآن للبيض سترفع في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ بحد ادنى مقداره ٣ر٣٣ في المائة . وفي بعض الحالات ، سترفع رسوم الرعاية الطبية في الأجنحة الخاصة من ٦ دولارات روديسية الى ١٥ دولارا روديسيا في اليوم ، ورسوم الرعاية الطبية في الأجنحة العامة دون الاقامة فيها من ٥ر١٠ دولارات روديسية الى ١٥ دولارا روديسيا . وبعد ١ كانون الثاني / يناير سيطلق على تلك المستشفيات اسم المستشفيات "المفتوحة" وتكون متاحة لأى شخص يستطيع دفع الرسوم . والرسوم الجديدة تتجاوز قدرة أغلب الافريقيين على الدفع .

٤٦ — وعلى نفس القرار ، فان مناطق البيض السكنية ستكون مفتوحة أمام جميع العناصر الا انه ستسن قوانين للحفاظ على "المستويات والسمات الحالية" لتلك الأحياء ويبقى بوسع أصحاب العقارات ان يرفضوا بيع أو تأجير عقاراتهم لأى شخص لأسباب عنصرية .

٤٧ — وذكر ان الافريقيين في الاقليم يشعرون بخيبة الأمل تجاه الخطط المعلن عنها وهم يرون انه سيكون للتمييز الاقتصادى نفس أثر التمييز العنصرى . وتشير التقارير الى ان حوالي ١٥ ٠٠٠ افريقي فقط في الاقليم يمكنهم ان يستوفوا الشروط اللازمة لنيل الامتيازات المخصصة لذوى الدخل المرتفع ، بينما بوسع كل شخص أبيض استيفاء تلك الشروط .

٤٨ — وستعزز تلك الأحكام التي سيشملها قانون التعليم ، وقانون الخدمات الطبية ، وقانون

Digitized by UNOG Library

مراقبة مستويات الاسكان ، بحيث يتطلب تعديلها الأصوات الايجابية لـ ٧٨ عضوا في مجلس النواب (انظر كذلك الفقرة ٧٤ أدناه) .

جيم ـ الجهود الرامية الى ضمان تأييد الولايات المتحدة

٤٩ ـ في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، منحت الولايات المتحدة تأشيرات دخول للزعماء الأربعة للنظام غير الشرعي (السيد سميث ، والاسقف موزوريوا ، والاب سيتوليه ، والرئيس القبلي شيراو) الذين دعتهم مجموعة تتألف من ٢٧ عضوا في مجلس شيوخ الولايات المتحدة لزيارة الولايات المتحدة . ووصل السيد سميث والاب سيتوليه الى الولايات المتحدة في ٧ تشرين الاول/اكتوبر بينما وصلها الاسقف موزوريوا والرئيس القبلي شيراو في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر .

٥٠ ـ واجتمع الزعماء الاربعة اثناء وجودهم في الولايات المتحدة برجال الكونغرس ، والصحفيين ، ومجموعات من الاشخاص المعنيين بالأمر بهدف عرض حالتهم "على الشعب الامريكي" . وكانت وجهة نظرهم هي ان حرب المفاوير استمرت في روديسيا الجنوبية "فقط بسبب ما تلقاه من تأييد من جانب البريطانيين والامريكيين" ، ودعوا الولايات المتحدة الى الاعتراف باتفاق "سالزبوري" "للتسوية الداخلية المؤرخ في ٣ اذار/مارس ١٩٧٨ .

٥١ ـ وفي ٩ تشرين الاول/اكتوبر اجتمع السيد سميث ، والاب سيتوليه بالسيد سايروس ر. فانس وزير خارجية الولايات المتحدة ، والسيد بيتر جي ، سفير المملكة المتحدة لدى الولايات المتحدة . ووفقا لبيان صحفي اصدرته وزارة الخارجية فان ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قاما بابلاغ السيد سميث والاب سيتوليه بأن "الطريق الوحيد لتجنب وقوع حرب أهلية تتسع أبعادها وتكون دموية وخطيرة في روديسيا هو اجتماع جميع الاطراف معا والاتفاق على حل عادل وسلمي" . وعلى سبيل حث الزعماء الاربعة على حضور مؤتمر تشترك فيه جميع الأطراف ، اعلن ممثلا الدولتين الغربيتين ما يلي : "كما اقترحنا في الماضي في الخطة الانكليزية الامريكية ، فان الوصول الى الاستقلال يمكن ان يتحقق في اعقاب فترة انتقالية تكون الادارة في غضونها غير متحيزة وتفضي الى اجراء انتخابات نزيهة ؛ ووقف اطلاق النار ، ومراقبة دولية ، ووضع دستور لروديسيا يحفظ حقوق المواطنين البيض والسود على السواء . غير اننا سنؤيد اي حل يتم الاتفاق عليه بين الاطراف" .

٥٢ ـ وواصل الزعماء الاربعة اجتماعاتهم مع رجال الكونغرس وغيرهم من الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة ، بما فيهم السيد هنري كيسنغر ، وزير خارجية الولايات المتحدة السابق . واعلنوا في اجتماع عقدوه مع لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر انهم كانوا "دائما" موافقين على فكرة حضور مؤتمر لجميع الاطراف دون شروط مسبقة .

٥٣ ـ وفي ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ، دعت وزارة خارجية الولايات المتحدة الزعماء الاربعة الى اجتماع ثان مع كبار موظفي وزارة الخارجية الامريكية وموظفي المملكة المتحدة . ووافق الزعماء الاربعة رسميا في الاجتماع على حضور مؤتمر لجميع الاطراف ، كما وافقوا على جدول اعمال مؤقت لمناقشة الامور

Digitized by UNOG Library

التالية : (أ) اقامة ادارة انتقالية؛ (ب) مسألة الانتخابات؛(ج) تكوين الجيش الوطني ؛ (د) وقف اطلاق النار ؛ (هـ) دستور زمبابوى .

٥٤ - وردا على وجود الزعماء الأربعة الذين هم أصحاب التسوية الداخلية ، في الولايات المتحدة ،اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٧ (١٩٧٨) في ١٠ تشرين الاول /اكتوبر الذى لاحظ فيه بأسف وقلق القرار الذى سمحت به حكومة الولايات المتحدة للزعماء الأربعة بدخول الولايات المتحدة ، واعتبره منافيا لقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ ايار /مايو ١٩٦٨ . كما اعرب مجلس الأمن عن الأمل في أن تواصل الولايات المتحدة ممارسة نفوذها في سبيل اقامة حكم أغلبية حقيقي في روديسيا الجنوبية في أقرب وقت ممكن . وأوضح ممثل الولايات المتحدة ، في بيان عقب التصويت ،ان تأشيرات الدخول قد أصدرت " للسماح بمواصلة المناقشات التي اجرتها الولايات المتحدة ودول أخرى في عدد من الأماكن مع العديد من الأطراف التي تمسها مأساة روديسيا " (ص) .

٥٥ - وأصدرت الجبهة الوطنية بيانا للصحافة ادانت فيه الولايات المتحدة على تصرفها . وقال السيد موغابي متحدثا باسم الجبهة الوطنية ، ان هذه الأخيرة ترى انه لم يعد يمكن الموافقة على قيام الولايات المتحدة بأى دور في تسوية مشكلة روديسيا الجنوبية . وان الجبهة الوطنية ترى أيضا ، ان الولايات المتحدة قد "انحازت "صوب النظام غير الشرعي . هذا فضلا عن ان الجبهة الوطنية ترى ان جدول الأعمال المؤقت الذى اقترح في واشنطن ، عاصمة الولايات المتحدة ، (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه) يعتبر شرطا مسبقا ، وانها لا يمكنها ان توافق عليه لأنها ترى انه ينبغي ان يحتوى جدول الأعمال على بند واحد فقط هو : نقل السلطة من النظام غير الشرعي الى اغلبية الشعب .

دال - مشروع الدستور

٥٦ - في ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ نشر النظام غير الشرعي " مقترحات لوضع دستور جديد لروديسيا " (ق) . ووفقا لهذه المقترحات ، سيكون اسم الاقليم زمبابوى روديسيا . وسيكون هناك رئيس دولة تعيّنه هيئة انتخابية تتألف من اعضاء مجلس الشيوخ والمجلس النيابي وسيكون الرئيس هو الرئيس الدستورى للدولة ، ويؤدى مهامه بناء على توصيات المجلس التنفيذى أو " شخص آخر أو سلطة أخرى " .

٥٧ - وتتألف الهيئة التشريعية من الرئيس والبرلمان ، الذى يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس نيابي . ويتألف مجلس الشيوخ من ٣٠ عضوا ، منهم ١٠ أعضاء سود ينتخبهم الاعضاء الاثنان والسبعون السود في المجلس ؛ و ١٠ أعضاء بيض ينتخبهم الاعضاء الثمانية والعشرون البيض في المجلس النيابي ؛ و ١٠ منهم رؤساء قبائل افريقيون ينتخبهم مجلس رؤساء القبائل ، ٥ منهم من ماشونالاند و ٥ من ماتابيليلاند .

(ص) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ،السنة الثالثة والثلاثون ، الجلسة ٢٠٩٠ .

(ق) روديسيا الجنوبية Cmd.R.P.2-1979 ، سالزبورى .

Digitized by UNOG Library

٥٨ — ويتألف المجلس النيابي من ١٠٠ عضو على النحو التالي :

(أ) سيخصص ٧٢ مقعدا للسود الذين ينتخبهم الناخبون المسجلون في السجل العام للناخبين لتمثيل ٧٢ دائرة انتخابية . غير انه لأغراض الانتخابات العامة الأولى سيجرى انتخاب أولئك الأعضاء على أساس نظام " قائمة الحزب " وليس على أساس دائرة انتخابية . وستخصص لكل مديرية من المديريات الحالية مقاعد على النحو التالي : مانيكلاند ، ١٠ ؛ ماشونالاند الوسطى ، ٥ ؛ ماشونالاند الشرقية ، ١٥ ؛ ماشونالاند الغربية ، ٦ ؛ ماتابيليلاند الشمالية ، ١٠ ؛ ماتابيليلاند الجنوبية ، ٥ ؛ ميدلاندز ، ١١ ؛ فيكتوريا ، ١٠ . ومن حق أى حزب سياسي مسجل ان يقدم قائمة بالمرشحين لكل مديرية . واذا نال الحزب أقل من ١٠ في المائة من الأصوات التي ادلى بها فعلا في أية مديرية في الانتخابات فانه يفقد فرصته في الحصول على أية مقاعد من المقاعد المخصصة لتلك المديرية .

(ب) يخصص ٢٠ مقعدا للبيض الذين ينتخبون على اساس نظام اقتراعي تفضيلي من قبل الناخبين المسجلين في دوائر البيض الانتخابية .

(ج) ستخصص ثمانية مقاعد للبيض الذين ينتخبهم الاعضاء الاثنان والتسعون من أعضاء المجلس النيابي من بين ١٦ مرشحا يرشحهم الأعضاء الثمانية والعشرون البيض في المجلس الذى انتهت ولايته . ولأغراض الانتخاب الأول يجرى ترشيح المرشحين البالغ عددهم ١٦ من قبل الاعضاء البيض البالغ عددهم ٥٠ في المجلس الحالي والذين جميعهم أعضاء في جبهة روديسيا .

٥٩ — وفي نهاية فترة السنوات العشر ، أو بعد البرلمان الثاني ،أيهما أطول ، تنشأ هيئة لاستعراض مسألة الاحتفاظ بمقاعد البيض الثمانية والعشرين وتقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس النيابي .

٦٠ — من حق جميع المواطنين الذين يبلغون من العمر ١٨ عاما أو أكثر ان يسجلوا انفسهم في السجل العام للناخبين . كما ان من حق جميع البيض البالغين من العمر ١٨ عاما أو أكثر ان يسجلوا انفسهم في سجل الناخبين البيض وينالون بذلك صوتين .

٦١ — يعين رئيس الدولة رئيسا للوزراء من يعتبره ، في تقديره ، أفضل شخص قادر على الفوز بتأييد غالبية أعضاء المجلس النيابي . ويعين رئيس الدولة ، بناء على مشورة رئيس الوزراء ، الوزراء ونواب الوزراء الذين يبقون في مناصبهم طيلة المدة التي يرغب فيها الرئيس . وليس بوسع وزير أو نائب وزير ليس عضوا في مجلس الشيوخ أو المجلس النيابي ان يبقى في منصبه أكثر من أربعة شهور الا اذا اصبح عضوا في أى من المجلسين . ويعين الرئيس ، بناء على مشورة رئيس الوزراء ، الوزراء في المجلس التنفيذى .

٦٢ — وخلال السنوات الخمس الأولى أو مدة البرلمان الأول ،أيهما أطول ، يتعين على الرئيس، ان يعين بناء على مشورة رئيس الوزراء ، وزراء من كل حزب سياسي ممثل في المجلس النيابي بخمسة أعضاء أو اكثر حسب نسبة عدد المقاعد التي يشغلها في المجلس . وكل وزير يعين سيكون عضوا في المجلس التنفيذى . ويتعين على رئيس الوزراء قبل تعيين أى وزير من أى حزب سياسي ان يستشير زعيم ذلك الحزب .

Digitized by UNOG Library

١٣ — ويمكن للرئيس ان يعلن في أى وقت حالة الطوارئ العامة . وما لم تتم الموافقة على ذلك الاعلان بقرار صادر عن المجلس النيابي فان مفعوله سينتهي بعد انقضاء ١٤ يوما على الاعلان أو، اذا حل البرلمان خلال تلك الفترة ، بعد انقضاء ٣٠ يوما على الاعلان . واذا تمت الموافقة المطلوبة على الاعلان فان حالة الطوارئ ستبقى قائمة لفترة لا تتجاوز ستة شهور ويمكن تجديدها من وقت لآخر أو الغاؤها بقرار من المجلس النيابي .

١٤ — وسيعهد بالسلطة القضائية للمحكمة العليا التي ستتألف من قسم للاستئناف وقسم عام . وسيعين رئيس الدولة كبير القضاة والقضاة الآخرين في المحكمة العليا بناء على مشورة هيئة الخدمات القضائية . وسيتولى الاشراف على الشعبة العامة أحد كبار القضاة المساعدين الذى يخضع لتوجيهات كبير القضاة . ولا يمكن تعيين أى شخص كقاض ما لم يكن قد عمل قاضيا في بلد كان القانون العام فيه هو القانون الروماني — الهولندى ولغته الرسمية هي الانكليزية أو ما لم يكن مؤهلا لممارسة العمل كمحام لفترة لا تقل عن عشر سنوات في روديسيا الجنوبية أو في بلد قانونه العام هو القانون الروماني — الهولندى ولغته الرسمية هي الانكليزية .

١٥ — وتتألف هيئة الخدمات القضائية من كبير القضاة ، الذى سيتولى رئاستها ، ومن رئيس هيئة الخدمات العامة ، وعضو ثالث يعينه رئيس الدولة بناء على مشورة كبير القضاة . ويجب ان يكون العضو الثالث شخصا كان قد عمل كقاض في المحكمة العليا أو كمحام لفترة لا تقل عن عشر سنوات .

١٦ — والقانون الذى ستطبقه المحاكم هو القانون الذى كان مطبقا في مستعمرة رأس الرجاء الصالح في ١٠ حزيران/يونيه ١٨٩١ ، بتعديلاته اللاحقة التي لها قوة القانون في روديسيا الجنوبية . ولذلك فان القوانين التي لم تلغ في الاقليم بعد الاستقلال ستبقى سارية المفعول .

١٧ — وستكون هيئة الخدمات العامة مسؤولة عن وضع لائحة ومراقبة تنظيم الخدمات العامة ودائرة السجون . وتتألف الهيئة من رئيس وما لا يقل عن عضوين وما لا يزيد عن أربعة أعضاء آخرين يعينهم رئيس الدولة . ويجب ان يكون رئيس الهيئة وعضو آخر على الأقل أو (اذا كان هناك اكثر من ثلاثة اعضاء في الهيئة) ، على الأقل عضوين آخرين قد شغلوا منصب وزير أو نائب وزير أو وكيل وزير في وزارة من وزارات الخدمات العامة أو منصبا في الخدمة العامة بدرجة تعادل وكيل وزير أو أعلى من ذلك لفترات تبلغ في مجموعها ما لا يقل عن خمس سنوات . وعند النظر في أوضاع المرشحين لشغل منصب شاغر في الخدمات العامة أو دائرة السجون يتعين على الهيئة أن تعطي الأفضلية للشخص الذى يتمتع في رأيها ، بأعلى درجة من الكفاءة والصلاحية لذلك المنصب .

١٨ — وستكون قوة الشرطة تحت قيادة مفوض شرطة يعينه رئيس الدولة بناء على توصية هيئة الخدمات القضائية . ولا يجوز تعيين شخص مفوضا للشرطة الا اذا شغل منصب مساعد مفوض في قوة الشرطة أو أية رتبة أعلى من ذلك لفترات تبلغ في مجموعها ما لا يقل عن خمس سنوات .

١٩ — وتتألف قوات الدفاع من جيش ، وسلاح طيران ، وأى فرع آخر ينشأ بموجب القانون . ويكون لكل فرع قائد يتولى المسؤولية عن ضبط وادارة وتشغيل فرعه . ويعين رئيس الدولة كل قائد بناء على توصية مجلس يعين لذلك الغرض ويتألف من القائد المتقاعد أو ، ان لم يكن موجودا ، من رئيس هيئة

Digitized by UNOG Library

قوات الدفاع ، وأحد القواد الآخرين ، وعضو ثالث يعينه رئيس الدولة على ان يكون هذا العضو قد عمل كوزير في احدى وزارات الخدمات العامة . ويمكن لرئيس الوزراء ان يعين شخصا يوصي به قائدا الجيش وسلاح الطيران كي يكون قائدا للعمليات المشتركة ، اذا رأى ضرورة لذلك .

٧٠ — وستعمل كل من هيئة خدمات الشرطة وهيئة قوات الدفاع تحت رئاسة رئيس هيئة الخدمات العامة وتتألف عضوية كل منها مما لا يقل عن عضوين وما لا يزيد عن أربعة أعضاء آخرين يعينهم رئيس الدولة . ومن بين الأعضاء الذين يعينهم رئيس الدولة ينبغي ان يكون عضوان على الأقل من الأشخاص الذين شغلوا منصب مساعد مفوض في حالة هيئة خدمات الشرطة ، ومنصب عقيد في الجيش أو نقيب مجموعة في سلاح الجو ، في حالة هيئة قوات الدفاع ، أو أية رتبة أخرى أعلى من ذلك لفترات تبلغ في مجموعها ما لا يقل عن خمس سنوات . ووظائف تلك الهيئات هي النظر في تعالمات أفراد قوات الشرطة والدفاع ، ودراسة واقرار أى مقترح بطرد أى عضو لديه من الخدمة عامان أو أكثر ، وقضايا العامة تتعلق بالسلامة العامة والادارة الحسنة للقوات والحفاظ على كفاءتها .

٧١ — وسيبقى الأشخاص الذين هم الآن من مواطني روديسيا الجنوبية مواطنين في زمبابوى روديسيا . وبالاضافة الى ذلك ، فان بوسع الأشخاص الذين كانوا في التاريخ المحدد (الذى سيعلن فيما) يحوزون أو لهم الحق في حيازة جنسية مزدوجة الاحتفاظ بهذه الجنسية المزدوجة أو حقهم فيها ولن يتعين على الشخص الذى لديه جواز سفر اجنبي التخلي عنه ، كما انه لن يحرم من الحصول على جواز سفر من زمبابوى روديسيا بسبب ذلك .

٧٢ — وستعزز بصورة خاصة بعض أحكام مشروع الدستور ، مثل تلك المتصلة برئيس الدولة ، والمجلس التنفيذى والهيئة التشريعية ، والهيئة القضائية ، وهيئة الخدمات العامة ، والخدمات والقوات ، والمالية ، واعلان الحقوق وتعديل الدستور والأحكام الانتقالية . وأثر ذلك التعزيز الخاص سيكون مديدا لدرجة انه ينبغي لتعديل تلك الأحكام ، ان ينال اى مشروع قانون للتعديل ، الأصوات الايجابية لما لا يقل عن ٧٨ عضوا من أعضاء المجلس النيابي . ويتطلب تعديل أى حكم آخر من أحكام الدستور الأصوات الايجابية لثلثي أعضاء المجلس . وبالاضافة الى ذلك ، فان اى مشروع قانون لتعديل الدستور يتطلب الأصوات الايجابية لثلثي اعضاء مجلس الشيوخ ، الا انه اذا لم يتم الحصول على ذلك فمن الممكن ان يرسل مشروع القانون ، بعد فترة مدتها ١٨٠ يوم ، الى رئيس الدولة للموافقة عليه على الرغم من عدم موافقة مجلس الشيوخ عليه .

٧٣ — وفي نهاية السنوات العشر ، أو بعد البرلمان الثاني ، أيهما أطول ، ستنشأ هيئة لاستعراض مسألة الاحتفاظ بمقاعد البيض الثمانية والعشرين . وسيكون رئيس الهيئة هو كبير القضاة ، أو قاض من المحكمة العليا يسميه رئيسها مع أربعة أعضاء آخرين ، اثنان منهم ينتخبهما الأعضاء البيض الثمانية والعشرون في المجلس النيابي ، واثنان يعينهما رئيس الدولة . واذا اوصت الهيئة بالغاء أو تخفيض مقاعد البيض فانه يمكن اصدار قانون بذلك المعنى اذا نال موافقة ٥١ عضوا من أعضاء المجلس النيابي وبدون اجراء من جانب المجلس . واذا تم الغاء مقاعد البيض أو تخفيضها فلن تبقى مقاعد السود الاثنان والسبعون مخصصة للسود فقط وسيتم انتخاب الأعضاء العشرين في مجلس

Digitized by UNOG Library

الشيوخ من غير رؤساء القبائل من جانب جميع أعضاء المجلس النيابي وليس بطريقة منفصلة على نحو ما ورد في الفقرة ٥٨ أعلاه .

٧٤ — وبالاضافة الى ما تقدم ، ينص مشروع الدستور على تعزيز خاص لبعض أجزاء قانون الانتخابات وقانون التعليم ، وقانون الخدمات الصحية ، وقانون مراقبة مستويات الاسكان التي يتطلب تعديلها موافقة ٧٨ عضوا من أعضاء المجلس النيابي (انظر كذلك الفقرة ٤٨ أعلاه) . وعلاوة على ذلك فان مشروع الدستور ينص على تعزيز كل قانون بضمانات خاصة اذا كان يؤدي الى :

(أ) تخفيض مساحة الحدائق ، والأراضي المخصصة للحيوانات البرية ، أو أراضي الغابات بما يزيد عن ١ في المائة من مساحاتها الموجودة في التاريخ المحدد ؛

(ب) تعديل القانون المتعلق بانشاء أو الغاء بلديات ، أو مدن ، أو مجالس ريفية ، أو مجالس محلية ، وتحديد مناطقها أو حدودها ، وتكوينها ، أو مؤهلات المنتخبين أو المرشحين للانتخاب لتلك المجالس ؛

(ج) تخفيض صلاحيات ووظائف وواجبات بلدية أو مدينة أو مجلس ريفي أو مجلس محلي .

٧٥ — وينص مشروع الدستور على ان تكون اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية للبلد .

٧٦ — وأشار عدد من المقالات الصادرة في الصحف الى ان الدستور المقترح يحفل سلالة البيض في الاقليم بعد الاستقلال ، لأن جميع الأحكام الرئيسية تقريبا في الدستور ستعزز . وعلاوة على ذلك ، فان الشروط المقترحة للعضوية في سلك القضاء ، والشرطة ، وقوة الدفاع ، وهيئة الخدمات العامة ودائرة السجون قد وضعت بطريقة لا تسمح لأي افريقي باستيفائها في الوقت الحاضر .

٧٧ — وقبل الاستفتاء على مشروع الدستور قام السيد سميث وبعض زملائه البيض بحملة دعائية لاقراره على أساس ان الأخذ به سيفضي الى "اعتراف العالم الحر بحكومة روديسيا ، وانهاء الجزاءات ، والحرب ، وعودة الحياة الى مجراها الطبيعي " . وأشار السيد سميث في اذاعة عشية الاستفتاء الى ان القرار الصادر عن كونفرس الولايات المتحدة " يلزم " رئيس الولايات المتحدة برفع الجزاءات ، وهذا يعني الاعتراف في حالة تنفيذ اتفاق التسوية الداخلية بالنظام الروديسي . (يأذن القرار الصادر عن الكونفرس لرئيس الولايات المتحدة برفع الجزاءات ضد الاقليم فيما اذا رأى ان النظام غير الشرعي قد قام بجهد حقيقي للوصول الى تسوية عن طريق المفاوضات مع الجبهة الوطنية وانه جرى عقد انتخابات حرة ونزيهة) (ر) . كما ذكر السيد سميث ان حزب المحافظين في المملكة المتحدة قد "التزم بتأييدنا فيما نفعله الآن " .

٧٨ — وقد طرح مشروع الدستور في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ لاستفتاء اقتصر على البيض .

(ر) ترد معلومات عن هذه المسألة في الفقرات من ١٥٦ الى ١٦٠ أدناه .

Digitized by UNOG Library

وذكران ٧٠ في المائة من الناخبين البيض البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٣ قد اشتركوا في الاستفتاء وان ٨٥ في المائة منهم قد اقروا مشروع الدستور الذي سيعرض على البرلمان الحالي للمصادقة عليه .

٧٩ — وذكران رأى النظام غير الشرعي هو ان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستؤيدان التسوية الداخلية بعد انتخابات ٢٠ نيسان/ابريل . وكدليل على ثقته بذلك وضع النظام غير الشرعي خطة تنمية لمدة خمس سنوات تكلفتها ٠٠٠ ٥ ٣ مليون دولار روديسي ، وهو يتوقع الحصول على بعض الأموال اللازمة للتنمية عن طريق معونات دولية ، تأتي من عدة مصادر من بينها الوكالات القائمة التابعة للامم المتحدة والبنك الدولي . ومع ذلك ، رجع السيد سميث الآن عن بيانه السابق حين قال انه سيستقيل بعد انتخابات ٢٠ نيسان/ابريل . فموقفه الحالي هو انه لن يستقيل الا اذا اعترفت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتسوية الداخلية ، وانه اذا لم يمنح هذا الاعتراف فسيبقى في الحكومة التالية ويطلب منصب وزير الدفاع .

٨٠ — وفي ١ شباط/فبراير ١٩٧٩ نقلت صحيفة "النيويورك تايمز" عن وزارة خارجية الولايات المتحدة قولها ان الاستفتاء اخفق "في معالجة القضية الحقيقية المتمثلة في كيفية تحقيق السلم والوصول الى تسوية سياسية دائمة" في الاقليم . وتحدثت التقارير عن أن بعض أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة قد أوصوا بارسال فريق من المراقبين المحايدين الى روديسيا الجنوبية خلال الفترة التي يعقد النظام غير الشرعي انتخاباته فيها ، والتي من المقرر الآن اجراؤها في ٢٠ نيسان/ابريل .

Digitized by UNOG Library

هاء ـ الانشقاق داخل الأحزاب السياسية الافريقية

٨١ ـ جاء في التقارير أنه ، نتيجة لفقدان الثقة على نطاق واسع في النظام غير الشرعي ، فقد فقد المؤتمر الوطني الافريقي المتحد ، واتحاد زمبابوى الافريقي الوطني (سيتوليه) العديد من مؤيديهما . كما أن القرار الذى اتخذ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ بتجنيد الافريقيين في جيش النظام غير الشرعي اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ قد عزز الشعور بعدم الارتياح في أوساط السكان الافريقيين . (ترد تفاصيل عن هذا التجنيد في المجلد الأول ، الفصل السادس ، المرفق الأول ، من هذه الوثيقة) .

٨٢ ـ وفي آب/أغسطس ١٩٧٨ انتقد عدد من كبار قادة المؤتمر الوطني الافريقي المتحد زعامة المنظمة لموقفها المتردد ولافتقارها لاستراتيجية تتعلق بمعالجة مشكلة تحرير زمبابوى . ومن بين أولئك القادة ثلاثة أعضاء في اللجنة المركزية هم : السيد بايرون هوف ، الذى بقي عضوا هاما في المؤتمر الوطني الافريقي المتحد ، على الرغم من طرده في نيسان/ابريل ١٩٧٨ من منصبه كوزير مشارك للعدل ، والقانون والنظام ، والخدمات العامة ؛ والأب آرثر كانو ديريكا ؛ والأب ماكس شيفويدا .

٨٣ ـ وفي اجتماع عقد في سالزبورى في ١٣ آب/اغسطس ذُكر أن الأسقف موزوريوا قد طرد تسعة أعضاء من اللجنة المركزية للمؤتمر الوطني الافريقي المتحد لأنهم وجهوا اليه نقدا علنيا . وتهمت عملية الطرد استقالة عدد من الأعضاء .

٨٤ ـ كما بلغ عن وجود انشقاقات داخل اتحاد زمبابوى الافريقي الوطني . ففي آب/اغسطس ١٩٧٨ استقال السيد س . مشارغا ، وهو عضو كبير في اللجنة المركزية ، من الحزب . وفي ايلول/سبتمبر ، استقال كذلك قادة آخرون بما فيهم السيد دانيل غوراجينا ، والسيد ألويس شيناسورا ، والسيد جون نياندورو ، والسيدة بيترونيلا نكساهي .

٨٥ ـ وأدى الصراع على السلطة بين الأحزاب الافريقية الى استثارة المسائل الاثنية بالنشاط السياسي في زمبابوى . والتقسيم الاثني لسكان الاقليم تقسيم معقد . فقد قام الاستعمار في أيامه الأولى بتقسيم الاقليم الى ماشونالاند وماتابيليلاند ، وعلى هذا الأساس ، جرت العادة على تقسيم الشعب الى مجموعتين لغويتين رئيسيتين هما ندبيبل ، وشونا . وفي الآونة الأخيرة ، استقال الرئيس القهلي كابيساندويني ، وهو من أبناء ندبيبل ، ونائب رئيس المنظمة الشعبية المتحدة لزمبابوى ، من المجلس الوزارى للنظام غير الشرعي لأن زملاءه في المجلس رفضوا الأخذ باقتراحه بمنح مجموعة ندبيبل ٣٦ مقعدا من المقاعد الاثنين والسبعين ، غير المخصصة للبيض ، بموجب التسوية الداخلية ، وتخصيص المقاعد الستة والثلاثين الأخرى لمجموعة شونا .

٨٦ ـ ودعا الرئيس القهلي ندويني بعد استقالته السيد نكومو ، الذى يعتبره ندبيبلي ، للعودة الى رودبسيا الجنوبية وتولي زعامة مجموعة ندبيبل في ظل التسوية الداخلية . وأيد الرئيس ندويني

Digitized by UNOG Library

في عمله هذا حوالي ٢٠٠ رئيس من رؤساء ندبيل الذين دعوا أيضا مجلس رؤساء القبائل الى الانقسام الى مجلسين ، أحدهما يمثل مجموعة ندبيل والآخر مجموعة شونا .

٨٧ - ورفض السيد نكومو الطلب قائلا أنه ليس زعيما قبليا بل انه زعيم وطني . كما رفض رؤساء شونا في مجلس رؤساء القبائل طلب الرئيس ندويني بتجزئة المجلس قائلين أنهم لا يرغبون " في الاشتراك [وهم أنفسهم] في شق الوحدة " التي يعتقدون انها ستؤدي بالشعب الى حكم الأغلبية .

٨٨ - وكوّن الرئيس ندويني منذ ذلك الحين حزبا جديدا هو الحزب الاتحادي الوطني المتحد والذي هدفه الرئيسي هو تقسيم زمبابوي الى منطقتين اقليميتين متساويتين ، واحدة لمجموعة ندبيل والأخرى لمجموعة شونا ثم اندماجهما معا في دولة اتحادية . كما تم في الآونة الأخيرة تكوين عدد من الأحزاب الأخرى التي تؤيد كذلك فكرة تقسيم زمبابوي على أساس إثني ، وهذه الأحزاب هي : الرابطة الشعبية المتحدة ، التي كوّنها السيد ايلايجا مهانو ؛ وحزب الشعب الزمبابوي ، الذي ألفه السيد كينغدم سيتوليه الذي انضم فيما بعد الى حزب الرئيس ندويني ؛ وحزب ماشونالاند الاتحادي ، الذي لم يعرف زعيمه حتى الآن ؛ والحزب الديمقراطي الروديسي الذي أسسه السيد ليونارد ندلوفو .

واو - ظهور وحدات مليشيا خاصة ، وانهيار القانون والنظام

٨٩ - ورد في عدد من المقالات أن المجلس الوطني الافريقي المتحد ، والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي (حزب سيتولي) ، والمنظمة الشعبية المتحدة لزمبابوي انشأت ، بالتواطؤ مع السيد ايان سميث ، وحدات ميليشيا خاصة مستقلة . فعلى سبيل المثال ، نقل عن أحد المتكلمين في المؤتمر السنوي لاتحاد الفلاحين الافريقيين في روديسيا أنه اتهم " وحدات الميليشيا الخاصة التابعة لبعض أعضاء المجلس التنفيذي (المنشأ بموجب اتفاق سالزبوري) بالقيام بارهاب الناس في المناطق الريفية " . وقيل أن الميليشيا الخاصة تطلب المال من الناس وتقوم بتفتيشهم وتهديدهم ، بل وبقتلهم اذا لم تكن بحوزتهم بطاقة عضوية في حزب معيّن .

٩٠ - ويقال ان المجلس الوطني الافريقي المتحد والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي كليهما ، قد اعترفا بأن اعمال الارهاب السياسي ترتكب ضد المدنيين ، وان كان كل من الفريقين يتهم الآخر بالارهاب . وقد نقل عن الاسقف موزوريوا قوله أن بعض المجموعات تكاد لا تعترف بقانون سوى ما تفرضه هي .

٩١ - وحسب ما جاء في عدد ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ من صحيفة " الغارديان " التي تصدر في مانشستر ، فان الاسقف موزوريوا والقس سيتولي كليهما يحاولان تكوين وحدات مليشيا سياسية بغية تبرير مطالبة كل منهما بانشاء جيشه الخاص به . وتوحي التقارير بأن نواة هذه الجيوش الخاصة يجري تدريبها خارج روديسيا الجنوبية في البلدان الافريقية وغير الافريقية على السواء ، كما أن

Digitized by UNOG Library

أعدادا كبيرة من الرجال يتلقون التدريب داخل الاقليم . وقد أسفر ذلك عن تنافس بين المجلس الوطني الافريقي المتحد والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (حزب سيتولي) على مرافق التدريب في الاقليم . وقد منح النظام غير الشرعي هذه الجيوش الخاصة صفة رسمية باعتبارها " قوات مساعدة "، وهو يسمح لها بالقيام بعملياتها داخل الاقليم .

٩٢ — وحسبما جاء في ذلك المقال نفسه ، فان " المشكلة التي خلقتها الجيوش الخاصة ، والتي أنشئت بتواطؤ غير متحرج مع جهاز المخابرات ، قد تفاقمت بظهور " قوات مساعدة ذات انتماءات سياسية " . وتفيد التقارير بأن هذه القوات مؤلفة من مغاورين تركوا وحداتهم للانضمام الى أحد الزعماء السود الداخليين . وقد ذكر في المقال انه يشتبه في أن كثيرين في القوات المساعدة هم من الأعضاء السود في قوات الأمن الروديسية الجنوبية ، لكن معظمهم ليسوا الا ثوّارا اختاروا ، لسبب أو لآخر ، " الانسحاب من صراع مرير في الادغال " .

٩٣ — ومضت صحيفة الغارديان قائلة ان أمثال هؤلاء الرجال يقسمون عادة الى وحدات غير نظامية ثم يضمون الى وحدات الجيش الخاص التابع للزعيم الذى يختارونه . ويتحارب الجيشان الخاصان التابعان للاسقف موزوريوا والقس سيتولي فيما بينهما ويستخدمان كذلك لمحاربة جيش التحرير الوطني الافريقي لزمبابوى التابع للاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (حزب موغابي) والجيش الثورى لشعب زمبابوى التابع للاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى . وبعد أن استعرضت صحيفة " الغارديان " الوضع في روديسيا الجنوبية ، اختتمت مقالها مؤكدة أن " النزاع الروديسي يميل الى الفوضى لا الى ما يمكن اعتباره حربا أهلية " .

٩٤ — وأفادت صحيفة " الواشنطن بوست " في عددها الصادر في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، بأن الجيوش الخاصة وجيش النظام غير الشرعي تقوم بنشاطها في غفلة من رقابة السلطات المدنية . ونتيجة لذلك ، يقال ان قطاع الطرق في تزايد وان بعض " المراهقين غير الخاضعين لأية رقابة يدعون أنهم مغاورون ويتصرفون باسم المغاورين وينهبون المحلات التجارية والبعثات ". **وتفيد التقارير أن هناك في صفوف جيش النظام غير الشرعي ، بقيادة البيض حالات عصيان ، كما أن بعض الجنود** الفارين من ذلك الجيش يقومون بارهاب المدنيين في حين يدعون الولاء لاحدى فئات حركة تحرير زمبابوى .

٩٥ — وحسبما جاء في المقال نفسه ، فان النظام غير الشرعي يستغل أيضا أعمال قطع الطرق المتزايدة ، فيسمح لجنوده ولرجال شرطته بارتكاب أعمال وحشية ضد المدنيين ، ثم يقوم بتوزيع منشورات تحاول نسب هذه الاعمال الى احدى فئات أحزاب زمبابوى . وفي بعض الأحيان ، لا يحاول جنود النظام غير الشرعي حتى ستر أعمالهم . ففي ما لا يقل عن ثلاث مناسبات متفرقة ، فتح جنود متنكرون النار عشوائيا على الجماهير او القرويين من الأفارقة .

٩٦ — كما أفادت التقارير انه في شهر تموز/يوليه ١٩٧٨ ، هاجمت مجموعة من الشبان البيض المسلحين بعصي مختلفة الأنواع وقضبان من الحديد والأسواط ، طلابا سودا في جامعة روديسيا ، فأصابت طالبين بجروح في الرأس والوجه . ولم يلق القبض على أحد .

Digitized by UNOG Library

٩٧ - وتفيد التقارير كذلك بأن بعض الفلاحين البيض يستغلون هم أيضا الوضع في الاقليم فينشئون جيوشهم الخاصة بهم ، بالتواطؤ مع القوات المسلحة التابعة للنظام غير الشرعي .

٩٨ - كما تفيد تقارير أخرى بوقوع اغتيالات وبوجود قوائم بالمطلوب قتلهم وبوقوع عمليات اختطاف لأشخاص بارزين في الاقليم . فعلى سبيل المثال ، اغتيل في كانون الأول/ديسمبر القس كانو ديريكا الذى كان قد طرد من المجلس الوطني الافريقي المتحد (انظر الفقرتين ٨٢ و ٨٣ أعلاه) ، ونجا السيد اريستون تشامباتي ، نائب الأمين العام للاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى ، من محاولة اختطاف في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

٤ - الكفاح المسلح

٩٩ - عملت الجبهة الوطنية ، منذ تأسيسها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ ، من خلال لجنة التنسيق التابعة لها ، على انشاء قيادة تنفيذية واحدة وقيادة عسكرية عليا موحدة . وقد اهتمت الدول الافريقية المجاورة لروديسيا الجنوبية أيضا بضرورة انشاء جيش تحرير موحد في زمبابوى ، وتفيد التقارير أن الرئيس نيريرى ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة قال ، بعد اجتماع عقده مسئولو دول المواجهة في تموز/يوليه ١٩٧٧ ، " اننا متفقون على اننا بحاجة الى جيش واحد في زمبابوى لخوض الكفاح في سبيل الاستقلال ، ولضمان السلامة الوطنية والأمن لزمبابوى المستقلة . . . وان نظام تعدد الجيوش هو نظام لا ينبغي لأحد أن يؤيده " .

١٠٠ - وكررت لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في اجتماعها بدار السلام في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، الاعراب عن ضرورة الوحدة الكاملة بين جناحي الجبهة الوطنية . فقد أدى افتقاد الوحدة بالجبهة الوطنية الى التحدث بصوتين في بعض الحالات . فمثلا ، عندما اجتمع السيد نكومو مع السيد سميث في آب/اغسطس ١٩٧٨ (انظر الفقرتين ٣٢ و ٣٣ أعلاه) ، لم يكن السيد موغابي على علم بذلك الاجتماع حتى انتهائه . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، عندما قال السيد نكومو أن فكرة عقد مؤتمر لجميع الأطراف قد " ماتت ودفنت " (انظر أيضا الفقرة ٢٤ أعلاه) ، قال السيد تيكيرى الذى ينتمي الى الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى ان الجبهة الوطنية سوف تحضر المؤتمر المقترح لجميع الأطراف . وقد نقل عنه قوله أن السيد نكومو لا يستطيع " أن يقتل هو وحده مؤتمرا لجميع الأطراف " .

١٠١ - وذكرت صحيفة الفاينانشال تايمز اللندنية في عددها الصادر في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ أن " الخلاف بشأن المؤتمر لا يغطي الا قليلا الخلاف الأعمق بكثير بشأن الاجتماع السرى بين السيد نكومو والسيد سميث " . وتفيد التقارير أيضا أن السيد تيكيرى اتهم السيد نكومو بعدم اشراك جميع قواته في المعركة . ولكن الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى احتج انه بفضل نشاط مقاوميه في الميدان ، كان النظام غير الشرعي على وشك الاستسلام عندما اجتمع السيد نكومو والسيد سميث في آب/اغسطس ١٩٧٨ . واختتمت صحيفة الفاينانشال تايمز مقالها بقولها ان " احتمالات وحدة الجبهة الوطنية هي لذلك احتمالات ضعيفة " .

Digitized by UNOG Library

١٠٢ - وعلى الرغم من افتقاد الوحدة الكاملة ، فان المفاورين التابعين للجبهة الوطنية يواصلون تصعيد كفاحهم المسلح ضد النظام غير الشرعي ، الذى أجبر على اعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء الاقليم . بيد أن المفاورين قد وسعوا هجماتهم بحيث شملت جميع أنحاء الاقليم ، بما فيها سالزبورى وبقية المناطق الحضرية . وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ أفادت الأنباء بأن الجو العام في سالزبورى كانت تسوده الكآبة والقلق . فالمطاعم والأندية الليلية كانت فارغة . مع أنها كانت تعج بالرواد قبل ذلك بثلاثة أشهر ؛ كما أخذت الادارة المدنية في الانحسار بالريف ؛ وأغلقت المجالس المحلية الافريقية في المناطق الريفية ؛ واضطرت مدارس عديدة لاغلاق أبوابها ؛ وتوقفت عمليات جباية الضرائب . وأصبح نقل المدنيين يتم بواسطة قوافل تحرسها وحدات الأمن ؛ كما علقت خدمات القطارات الليلية بين المدن .

١٠٣ - وفي ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، اشعلت النيران في أكبر مستودع للنفط في الاقليم الواقع على بعد ٥ كيلومترات من وسط سالزبورى . وقد اعترف النظام غير الشرعي بأن مفاورى الجبهة الوطنية هم الذين أشعلوا فيه النيران . كما اعترف أيضا بالحاجة لنقل المزيد من امدادات النفط جوا من جنوب افريقيا .

١٠٤ - وقبل ذلك بضعة أشهر ، أى في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أسقط مفاورو الجبهة الوطنية طائرة من طراز فيسكاونت تابعة لشركة طيران رودىسيا في الجزء الشمالي من رودىسيا الجنوبية . وقد ذكرت التقارير أن الطائرة كانت تحمل ٥٦ شخصا ، قيل أن ٨ منهم نجوا من الهلاك . وذكرت بعض التقارير أن الناجين كان عددهم أصلا ١٨ شخصا ، قتل منهم ١٠ فيما بعد . وقد نفى السيد نكومو أن أيا ممن نجوا من الحادث قد قتل .

١٠٥ - وتفيد التقارير أن أنشطة المفاورين في جميع أنحاء الاقليم تجبر المزارعين البيض على ترك مزارعهم ، مما يهدد بتخريب الغلل والمؤن الغذائية لعام ١٩٧٩ . وفي ايلول/سبتمبر ، جاء في الأنباء أن ما ينوف على ٢٠٠ مزرعة قد أخليت ، وأن معظم المزارعين يؤخرون الأعمال الزراعية لآخر لحظة ممكنة ريثما يحاولون تقدير المجرى الذى يمكن أن تتخذه الاحداث في عام ١٩٧٩ .

١٠٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٧٩ ، ذكرت الأنباء أن المفاورين التابعين للجبهة الوطنية أسقطوا طائرة من طراز فيسكاونت تابعة لشركة طيران رودىسيا كانت تقل ٥٩ راكبا . وذكرت الأنباء أن جميع الركاب قد لقوا حتفهم . وقد نقل عن السيد نكومو اعترافه بأن مفاوريه هم المسؤولون عن الحادث ، حيث انهم ظنوا أن الجنرال وولز ، القائد الأعلى للقوات المسلحة الروديسية ، كان على متن الطائرة . ولكن الجنرال وولز كان في الواقع على متن طائرة تابعة لشركة طيران رودىسيا أقلعت بعدها بخمسة عشر دقيقة .

١٠٧ - كما أفادت التقارير بأنه في منتصف شباط/فبراير شن مفاورو الجبهة الوطنية هجوما على احدى المحطات الرئيسية لتوليد الكهرباء في مدينة سالزبورى وعلى مطار سالزبورى الدولي .

١٠٨ - وتفيد بعض التقارير أن الوضع العسكرى للنظام غير الشرعي قد أصبح مهزوزا . وأن النظام

Digitized by UNOG Library

غير الشرعي قد اعترف بأن حرب المقاومين في المدن آخذة في الانتشار في الاقليم . وأملا في التصدى لهذه الحالة ، قرر النظام غير الشرعي ، ليس فقط تجنيد الأفارقة في قواته المسلحة ، ولكن أعلن أيضا ، في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، ان الذكور من البيض الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و ٥٩ عاما سيدعون للقيام بخدمة عسكرية لمدة ٤٢ يوما سنويا . وستتمثل مهامهم في حراسة المنشآت الحيوية والمنازل في المراكز الحضرية ، وذلك بهدف افساح المجال للاستفادة من خدمات الرجال الأقل سنا في مناطق أخرى من البلاد .

١٠٩ - وفي ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، ألقى السيد سميث كلمة في أومتالي ، طالب فيها من البيض التسليم بحتمية حكم الأكثرية . وقال انه ليس ثمة من وسيلة يمكن بها لحكومته الظفر على المقاومين .

١١٠ - كما توضح التقارير أيضا أن عددا من البلدان الاوروبية قد بدأت تعد خططا مفصلة لاجلاء رعاياها من الاقليم اذا ما دعت الحاجة لذلك . ويذكر أن البلدان المشتركة في تلك الاستعدادات لا تقلقها النجاحات التي سجلتها حرب المقاومين بقدر ما تقلقها امكانية اندلاع حرب أهلية بعد انهيار النظام غير الشرعي بسبب وجود جيوش خاصة وافتقاد الوحدة داخل الجبهة الوطنية .

١١١ - ويفيد تقرير أعدته هيئة الاذاعة البريطانية أن السيد سميث قد توصل الى اتفاق مع حكومة جنوب افريقيا مؤداه أن جنوب افريقيا ستقبل ، عند الضرورة ، اللاجئين القادمين من الاقليم ، الذين يرجح أنهم سيكونون من البيض .

١١٢ - وناشدت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة جميع الزعماء المعنيين أن يتخذوا خطوات ايجابية لتجنب أى تصعيد لأعمال العنف ، كما ناشدتهم أن يتجنبوا ، بصفة خاصة ، الحاق المزيد من الخسائر في الأرواح بالسكان المدنيين في البلد وفي الدول المجاورة .

٥ - منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة بلدان عدم الانحياز

١١٣ - واصلت منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة بلدان عدم الانحياز الاعراب عن تأييدها لشعب زمبابوى في نضاله ضد النظام غير الشرعي في الاقليم .

ألف - منظمة الوحدة الافريقية

١١٤ - اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين المعقودة في الخرطوم في الفترة من ٧ الى ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، القرار CM/Res.680 (أنظر A/33/235 و Corr.1 ، المرفق الأول) الذى رفض

Digitized by UNOG Library

فيه تماما وأدان اتفاق سالزبورى المبرم في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ وكذلك نظام الحكم الذى أقيم بمقتضى أحكام هذا الاتفاق ؛ ووجه نداء الى جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأن تمتنع عن الاعتراف بنظام الحكم المنبثق عن ذلك الاتفاق ؛ وشجع مواصلة الكفاح المسلح الذى تخوضه الجبهة الوطنية التي تعتبر حركة التحرير الوحيدة في زمبابوى ؛ وقرر الاستجابة بقدر الامكان لكافة الطلبات العاجلة وغيرها من الطلبات التي قدمتها الجبهة الوطنية من أجل تصعيد الكفاح المسلح ؛ ووجه نداء الى الدول أعضاء منظمة الوحدة الافريقية من أجل أن تزيد مساعداتها المادية والمالية للكفاح المسلح الذى تخوضه الجبهة الوطنية ؛ وطلب الى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية تقديم المساعدة الى دول المواجهة التي كانت تتعرض لاعتداءات مستمرة من جانب النظاميين الاستعماريين العنصريين في الجنوب الافريقي .

باء - بلدان عدم الانحياز

١١٥ - اعتمد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، الذى انعقد في بلغراد في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، اعلانا أكد فيه من جديد القرار الذى اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين المعقودة في الخرطوم (انظر الفقرة ١٠٦ أعلاه) برفض وادانة " التسوية الداخلية " المزعومة في روديسيا الجنوبية . واعتبر المؤتمر أن اتفاق سالزبورى هو " محاولة زائفة وخادعة وغادرة لدعم القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لنظام الأقلية العنصرى ولاضفاء نوع من الصفة السياسية على العناصر الانتهازية التي لا تمثل أحدا والتي كانت طرفا فيها " (أنظر A/33/206 ، المرفق الأول ، الفقرات ١٠٩ الى ١١٤) .

١١٦ - وفي بلاغ صدر في نيويورك في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، أعلنت مجموعة بلدان عدم الانحياز أن حركة عدم الانحياز قدمت دوما الدعم الى قضية التحرير في كل مكان ، ولاسيما في افريقيا ؛ وأعربت عن ادانتها للمحاولات التي يقوم بها النظامان العنصريان في بريتوريا وسالزبورى لادامة الحكم الاستعمارى في الجنوب الافريقي . كما طالبت مجموعة بلدان عدم الانحياز جميع الدول التي لها علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية وغيرها من العلاقات التي تعزز النظامين العنصريين في الجنوب الافريقي أن تمتثل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدعو الى قطع هذه العلاقات ، وان تؤيد ، في هذا الصدد ، قرار الدول الافريقية التي دعت الى تطبيق الجزاءات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا (ش) .

(ش) A/33/355-S/12914 ، المرفق . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12914 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

١١٧ - وأكدت مجموعة بلدان عدم الانحياز من جديد تأييدها للتوصل الى حل سلمي في الجنوب الافريقي ، وأعربت من جديد عن التزام البلدان غير المنحازة بالتأييد الثابت للكفاح العادل لشعبي ناميبيا وزمبابوى من أجل تقرير المصير والاستقلال .

٦ - الاعتداء على الدول المجاورة

١١٨ - تواصل القوات المسلحة التابعة للنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ارتكاب الاعمال العدوانية ضد أقاليم بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق . وقد ازدادت هذه الاعتداءات نطاقا وكثافة .

١١٩ - وتفيد التقارير في الواقع بأنه منذ انشاء الحكومة الانتقالية غير الشرعية في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، قامت قوات النظام بغزو موزامبيق عدة مرات ، ضاربة في أعماقها الى مسافة ٢٠٠ كيلومتر داخل البلد . وكانت عمليات القصف بالقنابل موجهة الى مقاطعات مانيكا وتيتي وسوفالا وغازا . وتفيد التقارير ان طائرات من طراز كانبيرا تابعة للنظام غير الشرعي قصفت دوندو في الشرق من موزامبيق وتيتي في شمالها وغازا في غربها . وتفيد حكومة موزامبيق أن عددا من الناس لقوا مصرعهم أو اصيبوا في جملة هذه الاعتداءات . وقد ردت القوات الموزامبيقية بقوة على الاعتداءات ، وأسقطت اثنتين من القاذفات النفاثة المعتدية في احدى المرات(ت) . وقد شن النظام غير الشرعي هجوما على أراضي موزامبيق في أواسط شهر شباط/فبراير سنة ١٩٧٩ .

١٢٠ - وفي ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ، قامت قوات النظام غير الشرعي بغزو زامبيا ، حيث هاجمت مخيمات ومدارس اللاجئين الزمبابويين التي لا تبعد عن لوساكا بأكثر من ٢٠ كيلومترا . وفي رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، أبلغ الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن أن القوات الجوية التابعة للنظام غير الشرعي استخدمت الطائرات القاذفة النفاثة والسفن المسلحة الحاملة للطائرات العمودية ، بينما كانت أربع طائرات نفاثة عسكرية أخرى " تحوم فوق منطقة لوساكا وتحكم سيطرتها الكاملة على المجال الجوى لزامبيا طوال مدة الهجوم " . وذكر الممثل الدائم أن ٣٣٧ شخصا قتلوا في الهجوم على مخيم تشيكومبي للاجئين ، الذى كان يأوى ١٩٠٠ لاجئ غير مقاتل وقت وقوع الاعتداء . وفي أعقاب هجوم على مخيم لونسيمفوا للفتيات في اليوم نفسه ، أعلن أن أكثر من نصف الفتيات اللاجئات البالغ عددهن ١٦٠٠ واللاتي كن يقمن في المخيم ، فقدن أو أصبن بجراح أو قتلن . وأضاف انه " فضلا عن أفراد قوات الأمن ، فان ستة من

(ت) انظر أيضا : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ (S/12964 ، المرفق) ؛ والمرجع نفسه : السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13018 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

المدنيين الزامبيين على الأقل لقوا حتفهم على أيدى متمردى روديسيا الجنوبية " (ث) . كما هاجم النظام غير الشرعي أيضا أراضي زامبيا في أواسط شهر شباط/فبراير ١٩٧٩ .

١٢١ - هذا وقام النظام غير الشرعي بالقاء منشورات في بوتسوانا في محاولة لاقناع لاجئي زمبابوى بالعودة الى الاقليم . وتفيد التقارير بأن هذه المنشورات لم يكن لها أى تأثير . وتعتبر بوتسوانا مثل هذه الأعمال انتهاكا لسلامة أراضيها .

١٢٢ - وتفيد الأنباء بأن السيد ايان سميث والأسقف ابيل موزوريوا والقس سيتولي قد أعربوا عن تأييدهم للغارات ضد موزامبيق وزامبيا ، وانهم وعدوا بأن تستمر الهجمات وتكثف .

٧ - الأحوال الاقتصادية

ألف - نبذة عامة

١٢٣ - على الرغم من التعتيم الاعلامي الذى فرضه النظام غير الشرعي في خلال العام المنصرم ، هناك دلائل متزايدة على أن اقتصاد الاقليم قد وصل الى درجة خطيرة من الضعف .

١٢٤ - ففي مقال نشر في عدد تموز/يوليه ١٩٧٨ من " المجلة الاقتصادية لروديسيا " ، أقر النظام غير الشرعي بأنه كان هناك عجز في ميزان المدفوعات ونمو اقتصادى سلبي في خلال عام ١٩٧٧ . وتبين المعلومات المتوفرة (انظر الجدول ٣ أدناه) أن الانتاج الصناعي قد هبط ، وأن صناعة البناء ظلت راكدة ، وان مستوى الانتاج الزراعي كان أدنى منه في العام السابق . وقد تأثرت صناعة التعدين من جراء هبوط الاسعار في الأسواق الدولية ، مع أن القيمة الاجمالية للانتاج قد زادت .

١٢٥ - ونتيجة لذلك ، طرأ انخفاض على أرقام التوظيف : فقد هبط عدد الموظفين الأفارقة من ٩١٩ ٠٠٠ في عام ١٩٧٦ الى ٩٠١ ٠٠٠ في عام ١٩٧٧ ؛ كما هبط عدد الموظفين الأوروبيين من ١٢٠ ٠٠٠ الى ١١٧ ٠٠٠ في الفترة نفسها . أما الانخفاض في عدد الموظفين الاوروبيين فيعزى جزئيا الى ارتفاع نسبة الهجرة من الاقليم في عام ١٩٧٦ (انظر الجدول ٢ أعلاه) .

باء - ميزان المدفوعات والناتج الاجمالي المحلي

١٢٦ - في عام ١٩٧٧ ، كان الاقليم يعاني من عجز اجمالي قدره ٤٢ مليونا من دولارات روديسيا الجنوبية في حساب رأس المال والحساب الجارى من ميزان المدفوعات . وقد أوضح النظام غير

(ث) المرجع نفسه ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ، سنة ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12921 .

Digitized by UNOG Library

الشرعي ان ذلك كان نتيجة خروج مبلغ صافيه ٢٢ مليونا من دولارات روديسيا الجنوبية من حساب رأس المال ، ورصيد سالب قدره ١٥١ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية في المعاملات غير المنظورة ، يعادله رصيد دائن قدره ١٣١ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية في حساب السلع (انظر الجدول ٤ أدناه) . وحسبما يدعي النظام غير الشرعي فان هبوط أسعار كثير من الصادرات بالاضافة الى تشديد الجزاءات فيما يتعلق بسلع معينة ، قد قلل من تدفق العملة الأجنبية . وعلاوة على ذلك ، فبسبب حرب المخاورين ، التي فرضت خفض خدمات النقل ، أصبحت التسهيلات المتاحة للتصدير محدودة . وتقول " المجلة الاقتصادية " انه نتيجة لذلك ، " لا يمكن نقل بعض الصادرات القليلة الأهمية ؛ وفي حالات أخرى لا يمكن استغلال الامكانيات الكاملة للصادرات الأكثر قيمة ". وقد أدى هذا الوضع الى تراكم السلع في المخازن .

١٢٧ — وفي عام ١٩٧٧ ، انخفضت القيمة الاجمالية لصادرات الاقليم بمعدل ٥ر٢ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٧٦ ، مع انخفاض حجمها بمعدل ٣ر٦ في المائة . ومع أن قيمة الواردات ارتفعت بمعدل ١ر١ في المائة ، فان حجمها انخفض بمعدل ١ر٨ في المائة . وحسبما يدعي النظام غير الشرعي فان الواردات ضمت مواد تستخدم في شؤون الأمن استنفدت العملة الصعبة التي كان يمكن ، لولا ذلك ، أن تخصص لاستيراد سلع ضرورية أخرى . وباختصار ، فان معدل التبادل التجاري للاقليم كان لغير صالحه بمقدار ٥ر٥ في المائة .

١٢٨ — وفي محاولة لعلاج حالة ميزان المدفوعات في النصف الثاني من عام ١٩٧٧ ، أجريت تخفيضات على المخصصات من العملة الصعبة للمستوردين . كما أنه في الربع الأخير من عام ١٩٧٧ خفضت قيمة دولار روديسيا الجنوبية بنسبة ٣ في المائة ازاء راند افريقيا الجنوبية وبنسبة ٦ في المائة بالنسبة للعملات الأخرى .

١٢٩ — وحسبما يدعي النظام غير الشرعي ، فان الناتج الاجمالي المحلي بأسعار السوق قد ارتفع بنسبة ٥ر٢ في المائة وهبط من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٩ر٦ في المائة في خلال عام ١٩٧٧ ، وهو العام الثالث على التوالي الذي يحدث فيه نمو سلبي . وقد كان الانخفاض الذي طرأ في عام ١٩٧٧ من حيث القيمة الحقيقية أكبر انخفاض على الاطلاق في خلال السنوات الثلاث (١ر٦ في المائة في عام ١٩٧٥ و ١ر٥ في المائة في عام ١٩٧٦) . وقد ذكرت المجلة الاقتصادية لعام ١٩٧٧ ان الانخفاض الذي طرأ في عام ١٩٧٦ بلغ ٣ر٣ في المائة . اما الآن فقد تم تعديله . وفي عام ١٩٧٧ كانت أكبر الخسائر من نصيب صناعة البناء (١ر٩ في المائة) ومن نصيب الخدمات والفنادق والمطاعم (١ر٦ في المائة) . كما ذكرت المجلة أن انخفاضات بنسب أقل قد طرأت في الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة .

جيم — التوقعات بالنسبة للاقتصاد

١٣٠ — حسبما يدعي النظام غير الشرعي ، فان أحوال الكساد التي يعانيها اقتصاد الاقليم قد نشأت نتيجة الانتكاس الاقتصادي الدولي والمحلي المستمر ، ونتيجة فرض الجزاءات بقدر أكبر من

Digitized by UNOG Library

الصرامة ، ونتيجة الوضع السائد على صعيد الأمن . ومع أن المجلة الاقتصادية تؤكد أن الاقتصاد المحلي سيتحسن في نفس الوقت مع الاقتصاد الدولي ، فانها تخلص الى القول بأنه " حتى هذه المرحلة من عام ١٩٧٨ ، توحي الأحداث بأنه ليس ثمة سوى فرصة ضئيلة لتتحسن الأمور بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ١٩٧٧ " .

١٣١ — وتتوقع المجلة الاقتصادية أن ينخفض حجم الانتاج في ميدان التعدين في الاقليم في عام ١٩٧٨ عما كان عليه في عام ١٩٧٧ ، وان كانت القيمة الاجمالية ستزيد . وتقوم هذه الامكانية على أساس ارتفاع أسعار الذهب والنحاس بشكل خاص . ففي آب/اغسطس ١٩٧٨ ، بلغت قيمة الانتاج في ميدان التعدين رقما قياسيا مقداره ٢٢ مليونا من دولارات روديسيا الجنوبية . كما أن القيمة الاجمالية لهذا الانتاج بين كانون الثاني /يناير وآب/اغسطس ١٩٧٨ بلغت ٣ر١٦٢ مليونا من دولارات روديسيا الجنوبية بالمقارنة مع ١٥٧ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية في الفترة نفسها من عام ١٩٧٧ . وبناء على ذلك ، ينتظر أن تبلغ قيمة الانتاج في ميدان التعدين لعام ١٩٧٨ حوالي ٢٥٠ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية . كما ينتظر ، نظرا لتنوع الانتاج في ميدان التعدين من الاسبستوس ، والكروم ، والفحم ، والنحاس ، والذهب ، والنيكل ، ان تمكن صناعة التعدين من الاسهام بدرجة كبيرة في الاقتصاد وفي العائدات من العملة الصعبة .

١٣٢ — بيد أن المجلة الاقتصادية تقر انه طالما استمرت حرب المقاومين ، فان المبيعات من ناتج المعادن يمكن أن يعوقها ارتباك نظام النقل . وعلى هذا ، فان النظام غير الشرعي ليست لديه أية آمال في أن يتمكن في عام ١٩٧٨ من تخفيف أحوال الكساد التي يعانيها اقتصاده . وهذا الوضع يمكن أن يؤدي الى المزيد من النقص في العملة الصعبة ، مما يعوق بدوره ، القطاع الصناعي .

١٣٣ — وتفيد المجلة الاقتصادية بأن النظام غير الشرعي قرر أن يواصل مساعدته لصناعة الصلب ، ويأمل في أن يتلقى القطاع الصناعي ، مع تحسن اقتصاد افريقيا الجنوبية ، بعض المساعدة . بيد أن من المنتظر أن ترتفع نسبة البطالة .

١٣٤ — وقد قرر النظام غير الشرعي ، للتخفيف من حدة هذه الحالة ، أن " يقترض " من دافعي ضرائبه في عام ١٩٧٨ وجزء من عام ١٩٧٩ ، وذلك بفرض ضريبة مقدارها ٥ر١٢ في المائة على ضريبة الأساس بالنسبة لمن يدفعون أكثر من ١٠٠ من دولارات روديسيا الجنوبية . وتشمل هذه الضريبة معدل فائدة معفيا من الضرائب قدره ٥ر٤ في المائة ، ويعاد دفعها في غضون ثلاث سنوات مع الفائدة المستحقة . ومن المتوقع أن يمكن ، عن طريق هذه الضريبة ، جمع مبلغ ٢٩ مليونا من دولارات روديسيا الجنوبية لأغراض الدفاع .

١٣٥ — وتقدر ميزانية الاقليم للفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ بمبلغ ٣ر٩٣٧ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية ، وينتظر أن يبلغ العجز رقما قياسيا مقداره ٨ر٢٦٢ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية .

١٣٦ — وفي خلال عام ١٩٧٨ ، نجح النظام غير الشرعي في التفاوض حول قرض بمقدار ١٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاثة أعوام بالعملة الأوروبية . ومن المقرر أن يقل سعر

Digitized by UNOG Library

الفائدة المفروض على القرض بمقدار ١ في المائة عن أسعار ما بين المصارف ، وهو أمر غير معتاد في السوق المالية العادية . فقد كان ينتظر في مثل هذه الحالة أن يزيد سعر الفائدة المفروض على القرض بمقدار ١ في المائة على أسعار ما بين المصارف . وقد امتنع النظام غير الشرعي عن الكشف عن أسماء المصارف المعنية .

١٣٧ — هذا ، وأعلن النظام غير الشرعي تسلمه قروضا أجنبية بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه استرليني للسنة المالية ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . ولا تتوفر أية تفاصيل عن ذلك .

١٣٨ — وفي المجلة الاقتصادية ، يقر النظام غير الشرعي بأنه طالما بقي وضع الأمن في الاقليم غير مستقر ، وطالما استمر تطبيق الجزاءات بشدة ، فان النمو الاقتصادي في عام ١٩٧٩ سيتأثر .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٣

روديسيا الجنوبية : المنشأ الصناعي للناتج المحلي الاجمالي ، ١٩٦٨ - ١٩٧٧
(بالملايين من دولارات روديسيا الجنوبية)

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الزراعة والحراجة	١٢٤ر٥	١٦٩ر٧	١٥٣ر٤	٢٠٠ر٣	٢٣٣ر٦	٢١٥ر٠	٣١٥ر٩	٣٢٢ر٧	٣٤٩ر٢	٣٣٣ر٤
التعدين والاحتجار	٤٨ر٤	٦٥ر٢	٧٠ر٧	٧١ر٧	٧٤ر٧	١٠١ر٠	١٣٢ر٩	١٢٦ر٣	١٤٩ر١	١٤٥ر٩
الصناعة	١٥٢ر١	١٧٥ر٥	٢٠٩ر٦	٢٥٠ر٦	٢٩٦ر٠	٣٤١ر٩	٤٢٢ر٨	٤٤٩ر٥	٤٥٨ر٨	٤٤٠ر٩
الكهرباء والمياه	٢٧ر٠	٣٠ر٣	٣١ر٧	٣٣ر٨	٣٧ر٨	٤١ر١	٤١ر٦	٥٠ر٠	٥٦ر٣	٥٧ر٦
التشييد	٤٤ر١	٥٢ر٢	٥٤ر٦	٥٧ر٨	٧٣ر٨	٨١ر٥	٨١ر٧	٦٤ر٣	٨٣ر١	٧٥ر٥
التمويل والتأمين	٢٩ر٥	٣٣ر٤	٣٧ر٢	٤٠ر٨	٥٤ر٢	٦١ر٧	٧٥ر٥	٨٨ر٢	٩٤ر٣	١٠٤ر٦
العقارات	٢٢ر٥	٢٧ر٧	٣١ر٨	٣٤ر٩	٣٨ر٦	٤٢ر٧	٤٥ر٦	٤٤ر٣	٤٦ر٨	٤٧ر٣
التوزيع والفنادق والمطاعم	١٠٨ر٩	١٢٢ر٧	١٣٥ر٦	١٥١ر٧	١٧١ر٣	١٩٧ر٢	٢٣٥ر٣	٢٥٢ر٤	٢٥٣ر٧	٢٣٨ر٢
النقل والمواصلات	٧٦ر٢	٨٩ر١	٨٥ر٩	٩٧ر٣	١٠٧ر٤	١٠٧ر٧	١١٥ر٧	١٢١ر٥	١٣٧ر١	١٣٩ر٢
الادارة العامة	٥١ر٢	٥٧ر٣	٦١ر٩	٦٩ر٩	٧٨ر٠	٩١ر٢	١٠٦ر٧	١٢٦ر٦	١٥٩ر٨	١٩٨ر١
التعليم	٢٩ر٣	٣٢ر٠	٣٤ر٢	٣٩ر٥	٤٣ر٠	٤٨ر٠	٥٤ر٨	٦٤ر٨	٧٢ر٦	٧٦ر١
الصحة	١٦ر٣	١٨ر٤	٢١ر٤	٢٤ر٧	٢٧ر١	٢٨ر٢	٣٣ر٠	٣٨ر٠	٤٤ر٤	٤٨ر٧
الخدمات المحلية	٢٦ر٦	٢٧ر٧	٣٠ر٢	٣٢ر٩	٣٥ر٢	٣٧ر٠	٣٩ر٩	٤٥ر٠	٤٩ر٤	٥٢ر١
خدمات اخرى	٤٥ر١	٥٠ر٩	٥٧ر٥	٦٢ر٥	٧٠ر١	٧٨ر٤	٩٣ر٢	١٠١ر٨	١٠٩ر٦	١١٧ر٦
مخصوما من هذا : رسوم الخدمات المصرفية السحوبة	-١٦ر٠	-١٧ر٩	-٢٠ر٨	-٢٢ر٩	-٢٩ر٥	-٣٢ر٥	-٤٢ر٢	-٥٢ر٣	-٥٦ر٢	-٦٦ر٠
الناتج المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج)	٧٨٥ر٧	٩٣٤ر١	٩٩٥ر٠	١١٤٥ر٥	١٣١١ر٥	١٤٤٠ر٣	١٧٥٣ر٤	١٨٨٣ر٠	٢٠٠٧ر٩	٢٠٠٩ر٣
الناتج المحلي الاجمالي (بأسعار السوق)	٨٤٧ر٤	١٠٠٢ر٢	١٠٧٩ر٤	١٢٤٣ر٤	١٤١٣ر١	١٥٥٣ر١	١٨٦٣ر٠	٢٠١٠ر٨	٢١٦٦ر١	٢٢١٩ر٩
الناتج المحلي الاجمالي (بأسعار عام ١٩٦٥)	٨٢٥ر٨	٩٤٥ر٣	٩٨٤ر٠	١٠٩٨ر٣	١٢٠١ر٠	١٢٤٤ر٣	١٣٥٩ر٦	١٣٣٩ر٦	١٣١٨ر٥	١٢٢٧ر٠

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الدراسة الاقتصادية لروديسيا ، تموز/يوليه ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٤

روديسيا الجنوبية : ميزان المدفوعات : المعاملات الجارية ورأس المال ، ١٩٦٨-١٩٧٧

(بالملايين من دولارات روديسيا الجنوبية)

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
صافي البضائع	٢٢ر٠-	٣٢ر٠	٢٧ر٩	٣ر١	٦٢ر٥	٨٩ر٦	٥٥ر٢	٣٣ر٠	١٥٦ر٨	١٣٠ر٨
صافي المعاملات غير المنظورة	٢٧ر١-	٢٧ر٤-	٤٠ر٤-	٥٨ر٥-	٥٩ر٧-	١٣٠ر٩-	١٣٩ر٩-	١٥٣ر٥-	١٤٩ر٣-	١٥٠ر٥-
الخدمات	١١ر٢-	٥ر٣-	١٦ر٨-	٢٤ر٨-	٢١ر٨-	٥٨ر٥-	٨١ر٣-	٨٩ر٥-	٧٧ر٤-	٩١ر٧-
عائد الاستثمارات	١٤ر٩-	١٧ر٨-	٢١ر٠-	٣٠ر٤-	٣٥ر١-	٣٨ر٥-	٣٩ر٨-	٣٧ر٥-	٤٨ر٦-	٤٣ر٥-
التحويلات	١ر٠-	٤ر٣-	٢ر٦-	٣ر٣-	٢ر٨-	٦ر٩-	١٨ر٨-	٢٦ر٥-	٢٣ر٢-	١٥ر٣-
الرصيد الصافي للحساب الجاري	٤٩ر١-	٤ر٦	١٢ر٥-	٥٥ر٤-	٢ر٧	١٤ر٤-	٨٤ر٧-	١٢٠ر٥-	٧ر٤	١٩ر٧-
صافي المعاملات ورأس المال	٣٩ر٥	٩ر٩	٢٦ر٣	٣٠ر٥	٢ر٣-	٥١ر٦	٦٢ر٦	١٠١ر٧	٢٥ر٧	٢٢ر٢-
مجموع المعاملات الجارية ورأس المال	٩ر٦-	١٤ر٥	١٣ر٨	٢٤ر٩-	٠ر٤	٣٧ر٢	٢٢ر١-	١٨ر٨-	٣٣ر١	٤١ر٩-
التمويل قصير الاجل ، التغييرات في الاحتياطيات الصرفية ، والخطأ والسهو	٩ر٦-	١٤ر٥	١٣ر٨	٢٤ر٩-	٠ر٤	٣٧ر٢	٢٢ر١-	١٨ر٨-	٣٣ر١	٤١ر٩-

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الدراسة الاقتصادية لروديسيا ، تموز/يوليه ١٩٧٨ .

-٤٧-

Digitized by UNOG Library

٨ - الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية

١٣٩ - ظلت مسألة انتهاك الجزاءات تستأثر باهتمام كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذا اللجنة الخاصة . وقد طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥ (أ) من القرار ٣٣/٣٨ باء المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الى جميع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد ، الى " اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لضمان امتثال جميع الأفراد والاتحادات والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امتثالا دقيقا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ، ولمنع اقامة أى شكل من أشكال التعاون بينهم وبين النظام غير الشرعي " . كذلك رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من القرار نفسه ، أن تتابع تنفيذ ذلك القرار .

١٤٠ - وكما هو معلوم تماما ، فقد كانت هناك حالات عديدة من الانتهاكات الفعلية والانتهاكات المحتملة للجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية . وتتناول هذه الوثيقة أساسا التقرير المتعلق بتوريد البترول والمنتجات البترولية الى روديسيا (خ) ، والمعروف عموما بتقرير بنغهام بشأن الجزاءات النفطية ؛ والدعم المالي والعسكرى الذى يتلقاه نظام الحكم غير الشرعي ، وفتح الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية ؛ والتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية؛ والتدابير التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه الجزاءات.

ألف - تقرير بنغهام

١٤١ - ذكر ان متوسط الاستهلاك الاجمالي للمنتجات البترولية في الاقليم حتى وقت الاعلان الانفرادى للاستقلال من جانب روديسيا الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ ، كان يبلغ حوالي ٤١٦٠٠٠ طن مترى في السنة . وفي ذلك الوقت ، كانت المنتجات البترولية بكل من روديسيا الجنوبية وزامبيا تنقل عن طريق بيرا في موزامبيق بحيث تضخ منها الى معامل تكرير البترول التابعة لافريقيا الوسطى والواقعة في أومتالي في روديسيا الجنوبية .

١٤٢ - وعقب اصدار الاعلان بوقت قصير ، أصدرت المملكة المتحدة قانون الجزاءات لعام ١٩٦٥ ، الذى يقضي على جميع شركات المملكة المتحدة بتطبيق الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وكانت روديسيا الجنوبية وشركات النفط تتوقع هذه الخطوة ، ولذلك ، فمن المعتقد انه اما أن حكومة روديسيا الجنوبية كانت قد بدأت ، حتى قبل الاعلان (ربما بالتعاون مع بعض شركات النفط) تعترض سبيل امدادات البترول المتجهة الى زامبيا ، أو أن بعض شركات النفط قد امتنعت عمدا عن أن تسلم الى زامبيا الامدادات المرسلة لها .

(خ) ت . هـ . بنغهام و س. م. غراى (لندن ، وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) .

Digitized by UNOG Library

١٤٣ - وقد كان تحويل وجهة الامدادات هذا هو السبب الذى حدا بزامبيا الى توجيه الاتهام الذى مؤداه ان روديسيا الجنوبية وبعض شركات النفط قد تآمرت على حرمانها من النفط . ومما يؤيد اتهامات زامبيا دراسة نشرت في عام ١٩٧٦ (ذ) تقول بتورط عدد من شركات النفط في المؤامرة من بينها شركة شل بتروليوم كومباني المحدودة وبريتش بتروليوم كومباني المحدودة ، وقد أسست كلتاهما في المملكة المتحدة . وأخيرا ، عينت حكومة المملكة المتحدة ، في عام ١٩٧٧ ، السيد توماس بنغهام ، وهو محام بريطاني شهير ، والسيد س . م . غراى ، وهو محاسب قانوني بريطاني بارز ، لاجراء تحقيق في المسألة .

١٤٤ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، قدم التقرير المتعلق بامداد النظام غير الشرعي بالبترول والمنتجات البترولية الى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة . وقامت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ، منذ ذلك الحين ، بنشر النتائج والملاحظات الواردة في التقرير (ض) . ويخلص تقرير بنغهام ، في جملة أمور ، الى ان عددا من الشركات ، من بينها شركة شل وبريتش بتروليوم وشركة توتال ساوث أفريكا المحدودة قد واصل توريد المنتجات البترولية الى روديسيا الجنوبية عن طريق جنوب افريقيا حتى بعد القرار الذى اتخذه مجلس الأمن والذى يقضي بفرض جزاءات الزامية شاملة على الاقليم في عام ١٩٦٨ (القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨) . وفي الحقيقة ، ان النفط الذى يحصل عليه الاقليم ارتفع من ١٦٨ ٠٠٠ طن مترى في عام ١٩٦٨ الى ٣٠٥ ٠٠٠ طن مترى في عام ١٩٧٤. كما يشير التقرير الى ان المؤامرة ضد زامبيا ربما كانت موجودة حتى قبل اعلان الاستقلال من جانب واحد .

١٤٥ - ويذكر التقرير ان سفارة المملكة المتحدة في جنوب افريقيا قد أبلغت بأنه يجرى توجيه النفط الى روديسيا الجنوبية عن طريق وسطاء مختلفين من الشركات التي تقوم بالتوريد لجنوب افريقيا . وفي حوالي أيار/مايو ١٩٦٦ ، عندما أصبح حجم الامدادات المتجهة الى روديسيا الجنوبية معروفا ، غدت حكومة المملكة المتحدة شديدة الاهتمام بشأن وقفها . وفي خلال عام ١٩٦٧ ، جرت دراسة عدد من المشاريع والتدابير الدبلوماسية الرامية الى تحقيق هذه الغاية . وأصبحت حكومة المملكة المتحدة ترى انه بدون تعاون جنوب افريقيا والبرتغال وبدون فرض قيود على شحنات النفط الخام التي تقوم بها شركة " توتال كومباني الفرنسية للبترول " الى معمل تكرير الشركة الوطنية لتكرير البترول (سوناريب) في موزامبيق لن يكون من الممكن وقف الامدادات الى روديسيا الجنوبية وقفا تاما دون فرض حظر على الشحنات المتجهة الى جنوب افريقيا وموزامبيق . ثم تركز اهتمام حكومة المملكة المتحدة

(ذ) مؤامرة النفط (نيويورك ، مركز العمل الاجتماعي لكنيسة المسيح المتحدة) . أنظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٩٢ الى ٩٨ .

(ض) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12894.

Digitized by UNOG Library

بعد ذلك على التوصل الى وضع يمكن معه القول بحق ان الشركات البريطانية ليست منخرطة في امداد روديسيا الجنوبية بالنفط وانه لا يصل روديسيا الجنوبية أى نفط بريطاني . وقرب نهاية عام ١٩٦٧ ، بدأت حكومة المملكة المتحدة تشتبه في ان عملاء في لورنسو ماركيز (وتدعى الآن مابوتو) ، كانت شركة شل موزامبيق تقوم بتوصيل البضائع اليهم بالمجان بالسكك الحديدية ، يقومون بارسال البضائع الى روديسيا الجنوبية .

١٤٦ — ويقول تقرير بنغهام ، ان شركة شل ساوث أفريكا قد وضعت ، في وقت ما في شباط/فبراير ١٩٦٨ ترتيبات مع شركة توتال ساوث أفريكا يقضي بأن تقوم شركة توتال ساوث أفريكا بتوفير الكميات المطلوبة والتي يجرى حاليا توصيلها بالمجان بالسكك الحديدية الى لورنسو ماركيز باسم العملات المشتبه في قيامهم باعادة البيع الى روديسيا الجنوبية ، من منشآت ماتولا التابعة لها في موزامبيق . ومقابل ذلك ، تقوم شركات جنوب افريقيا التابعة لشركة كونسوليديتد بتروليوم كومباني المحدودة (أأ) بتوريد كميات مماثلة من المنتجات الى شركة توتال ساوث أفريكا في مكان ملائم أو أماكن ملائمة في جنوب افريقيا . وأبلغت تفاصيل ترتيب التبادل الى حكومة المملكة المتحدة خلال العام التالي . واعتبرته حكومة المملكة المتحدة أفضل ترتيب ممكن في تلك الظروف ولكنها أدركت انه لن يمنع كمية النفط التي تصل الى روديسيا الجنوبية أو يقللها .

١٤٧ — ونفذ ترتيب التبادل وعمل به لفترة ما ، حدث خلالها أن الطلبات التي كانت قد طلبتها باري ليون وهاى هو من شركة شل ساوث أفريكا ثم بعد عام ١٩٦٩ من شركة فريت سيرفيسز المحدودة (ومقرها كلتاهما في جنوب افريقيا) قد تم الوفاء بها جميعها بمنتجات قامت بتوريدها وتسليمها شركة توتال ساوث أفريكا في لورنسو ماركيز مقابل امدادات مماثلة في مكان آخر . وقد استعيض عن هذا الترتيب بترتيب آخر يقضي بتدبير المنتجات التي تورد ها شركات تسويق جنوب افريقيا التابعة لشركة كونسوليديتد بتروليوم كومباني عن طريق منشآت شركة توتال ساوث أفريكا في لورنسو ماركيز نظير رسوم وبأن تقوم شركة توتال بعد ذلك بتوصيلها الى شركة فريت سيرفيسز . وقد وقف العمل بهذا الترتيب الذى تم مع شركة توتال ، والمشار اليه في الصحف بوصفه ترتيب المقايضة " قرب نهاية ١٩٧١. وأصبحت الطلبات تقدم عندئذ من شركة فريت سيرفيسز الى شركة شل ساوث أفريكا ويتم الوفاء بها من المنتجات التي تورد ها شركات تسويق جنوب افريقيا التابعة لشركة كونسوليديتد بتروليوم كومباني وتقوم شركة شل موزامبيق بتوصيلها الى لورنسو ماركيز .

١٤٨ — وقد خلصت صحيفة الغارديان " مانشستر " ، شأنها شأن كثير من الصحف في المملكة المتحدة في ملاحظاتها عن تقرير بنغهام الى أن " الشركتين البريطانيتين بريتش بتروليوم وشل قد خرقتا الجزاءات المفروضة على روديسيا وكفلتا توريد النفط الى نظام سميث غير الشرعي بعلم ورضا الحكومات البريطانية المتعاقبة الكاملين " .

(أأ) شركة كونسوليديتد بتروليوم كومباني هي الشركة القائمة بادارة أعمال شركتى شل وبريتش بتروليوم في المنطقة المثلثة الواقعة بين قبرص وجنوب افريقيا وما كان يعرف عندئذ بسيلان .

Digitized by UNOG Library

١٤٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ، نوقش تقرير بنغهام ، في مجلس العموم بالمملكة المتحدة. وقال الدكتور أوين أمام المجلس أنه لم يكن هناك ولن يكون أى تستر . وأبلغ المجلس ان من شأن رئيس النيابة العامة أن يقرر ما اذا كان هناك خرق للتشريعات المتعلقة بالجزاءات (أنظر أيضا الفقرة ١٥٩ أدناه) . وفي أوائل شباط/فبراير ، قرر المجلس انشاء لجنة مشتركة من كلا المجلسين ، تعرف بوصفها اللجنة الخاصة المعنية بالجزاءات النفطية ، " لكي تنظر في أعقاب التقرير المقدم عن التحقيق الذى أجراه بنغهام ، في الدورة الذى قام به المعنيون في مجال وضع وتطبيق سياسة الجزاءات النفطية ضد روديسيا " .

١٥٠ - ومما يذكر ، وفقا لما جاء في الدراسة التي أعدها مركز العمل الاجتماعي (أنظر الفقرة ١٤٣ أعلاه) ان بعض شركات النفط التابعة للولايات المتحدة ، بما في ذلك شركة موبيل كوربوريشن وشركة كالتكس بتروليوم كوربوريشن ، وشركة تكساكو ، كانت مشتركة أيضا ، فيما زعم ، في المؤامرة النفطية الرامية الى توريد البترول والمنتجات البترولية الى روديسيا الجنوبية انتهاكا للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، ذكر انه نظرا للنتائج الواردة في تقرير بنغهام ، فقد أعادت الولايات المتحدة فتح التحقيقات بشأن الأدوار التي قامت بها تلك الشركات في المؤامرة النفطية وانه سيتم اصدار تقرير عام كامل " بعد الانتهاء من هذه التحقيقات " .

باء - الدعم المالي والعسكرى الذى يتلقاه النظام غير الشرعي في الآونة الأخيرة

١٥١ - تفيد التقارير ، ان النظام غير الشرعي قد حصل في عام ١٩٧٨ على قرض سرى قيمته ١٥٠ مليون جنيه استرليني من مصادر غير افريقية ، وذلك ، حسبما ذكر ، لدعم الخزانة حتى نيسان/ابريل ١٩٧٩ ولتمكين النظام غير الشرعي من دفع تكاليف الحرب التي قيل انها تبلغ حوالي ٦٥٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في اليوم . وفي خلال العام ذاته ، وكما ذكر آنفا (أنظر A/AC.109/L.1284 ، الفقرة ١٣٦) ، حصل النظام غير الشرعي كذلك على قرض قيمته ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالعملة الأوروبية . ومن المقرر أن يقل سعر القرض بنسبة ١ في المائة عن المعدلات المقبولة لدى المصارف ، وهذا أمر غير عادى في سوق مالية عادية . وقد رفض النظام غير الشرعي أن يكشف عن أسماء المصارف المعنية .

١٥٢ - كما ذكر أيضا ان جيش النظام غير الشرعي حصل على كميات ضخمة من المعدات الجديدة ، بما في ذلك الطائرات العمودية . ووفقا لما جاء في التقارير ، فقد تم تهريب ١١ طائرة عمودية من طراز " بل ٢٠٥ " Bell 205 الأمريكية التصميم الى روديسيا الجنوبية . وقد قامت وزارة خارجية الولايات المتحدة ووزارة التجارة في الولايات المتحدة بالتحقيق في هذه التقارير وقيل انهما خلصتا الى ان الطائرات العمودية هذه " كانت ، فيما يظهر قد أرسلت من اسرائيل " . وأعلنت وزارة الخارجية ان وزارة التجارة كانت قد أعطت اسرائيل تصريحا ببيع الطائرات العمودية الى شركة لم يذكر

Digitized by UNOG Library

اسمها تابعة للولايات المتحدة تقوم بعمليات في سنغافورة . بيد ان وزارة الخارجية خلصت الى انه " ليس هناك برهان أو دليل على ان اسرائيل قد أذنت بنقل هذه الطائرات انتهاكا لنظم (الولايات المتحدة)" . ووفقا لما ذكرته التقارير ، فقد قامت القوات المسلحة للنظام غير الشرعي بتجهيز هذه الطائرات العمودية بالفعل للاستخدام العسكري .

١٥٣ - وتشير التقارير أيضا الى ان وزارتي الخارجية والتجارة تجريان التحقيق في المزاعم القائلة بأن ٢٠ طائرة من طائرات الاستطلاع من طراز سسنا اف. تي - ٣٣٧ بـــاء "Cessna FT-337B" المصنوعة في فرنسا بموجب ترخيص من الولايات المتحدة قد ظهرت أيضا في روديسيا الجنوبية . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أفاد المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بأن عدد الطائرات العمودية الفرنسية التصميم من طراز الووبت Alouette التي هي في حيازة النظام غير الشرعي قد زادت من ١٦ طائرة في عام ١٩٧٦ الى ٦٦ طائرة في ١٩٧٨ . وذكر أيضا ان جنوب افريقيا من المشترين الرئيسيين لهذه الطائرات .

١٥٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أصدرت احدى المحاكم الاتحادية بالولايات المتحدة حكما بأن تدفع شركة الخطوط الجوية المتحدة (يونيتد ايرلينز) مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة على سبيل الغرامة لقيامها بتدريب طيارين من روديسيا الجنوبية انتهاكا للجزاءات المفروضة على هذا البلد . وكانت شركة الخطوط الجوية هذه تقوم بتدريب الطيارين في دنفر لحساب شركة افريتير (ب ب) ، وهي شركة تابعة للخطوط الجوية الروديسية .

١٥٥ - وذكرت مجلة ساوثرن أفريكا ، ان النظام غير الشرعي يعتمد بشكل متزايد على قوات المرتزقة لدعم جيشه الصغير في النزاع مع رجال حرب العصابات التابعين للجبهة الوطنية . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، ذكرت المجلة ان قوات المرتزقة البيض قد ازدادت من " ... ١ شخص منذ عامين الى ما قد يبلغ ٥٠٠٠ شخص" ، جاءوا بالدرجة الأولى من بلدان غربية مختلفة ، بالرغم من القوانين الوطنية التي تجعل من غير الشرعي تجنيد المرتزقة للخدمة في روديسيا الجنوبية .

جيم - التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية

١٥٦ - منذ توقيع اتفاق سالزبوري في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ (أنظر A/AC.109/L.1284 الفقرة ٣٥) انخرط عدد من الجماعات والأشخاص البارزين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في جهود ترمي الى رفع الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية .

(ب ب) للاطلاع على معلومات عن شركة افريتير ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٢٠٧ الى ٢٠٩ .

Digitized by UNOG Library

١٥٧ - وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ ، تولت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أمر ترتيب زيارة للأسقف موزوريوا الى الولايات المتحدة للقيام بحملة لرفع الجزاءات . وفي خلال الشهر نفسه ، وعندما كان كونغرس الولايات المتحدة يناقش مسألة الجزاءات ، بذلت محاولات ، ولا سيما في مجلس الشيوخ ، لكي توقف الولايات المتحدة تنفيذ الجزاءات لحين امكان تحديد ما اذا كان النظام غير الشرعي قد أوفى بوعده باقامة حكم أغلبية في نهاية عام ١٩٧٨ . وفي الحقيقة ، انه قد بذلت محاولات في مجلس الشيوخ ، في شكل مشاريع قرارات وتعديلات ، من أجل قبول اتفاق سالزبورى والاعتراف به . وفي نهاية المناقشة ، اتخذ مجلس الشيوخ ، بموافقة مجلس النواب ، قرارا بأغلبية ٥٩ صوتا مقابل ٣٦ صوتا ، قرر بموجبه مواصلة تطبيق الجزاءات الاقتصادية ضد هذا الاقليم . وترك القرار للرئيس حرية البت في رفع الجزاءات استنادا الى ما اذا كان يرى ان النظام غير الشرعي قد بذل محاولات للتفاوض مع الجبهة الوطنية " بحسن نيّة " من أجل التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة وما اذا كانت قد أجريت انتخابات حرة وعادلة فى الاقليم .

١٥٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ، زار زعماء النظام غير الشرعي الأربعة جميعهم الولايات المتحدة في محاولة لعرض وجهة نظرهم واقناع حكومة الولايات المتحدة برفع الجزاءات (أنظر A/AC.109/L.1284 ، الفقرات ٤٩ الى ٥٥) .

١٥٩ - وفي المملكة المتحدة ، قال جيمس كالاغان رئيس الوزراء أمام مجلس العموم ، ردا على مطالبات في المجلس بأن تقوم المملكة المتحدة برفع الجزاءات المفروضة ضد الاقليم ، ان " الجزاءات قد فرضت على روديسيا الجنوبية نتيجة لمقرر اتخذته الأمم المتحدة وسيتم رفعها بالطريقة نفسها " . وبعد المناقشة التي جرت حول تقرير بنغهام في مجلس العموم في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ١٤٩ أعلاه) ، صوت المجلس بالموافقة على تمديد فرض الجزاءات ضد الاقليم لمدة عام آخر . ومما يذكر أنه يتعين ، وفقا للتشريعات البريطانية ، اعادة النظر في تطبيق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية ، كل عام ، ولا يمكن تمديد تطبيقها لعام آخر الا بقانون برلماني .

١٦٠ - وحيث ان الانتخابات المقرر عقدها بمقتضى الاتفاق الداخلي ستجرى في ٢٠ نيسان/ابريل فانه يجرى بذل مزيد من الجهود لالغاء الجزاءات في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

١٦١ - وأوضحت الحكومة الحالية للولايات المتحدة انها لن تعمد ، وفقا لسياستها المتبعة ، الى ايفاد فريق رسمي لمراقبة الانتخابات . وبالرغم من ذلك ، واستجابة للدعوات المتكررة الموجهة من النظام غير الشرعي في آذار/مارس ، فانه قد قدم قرار في لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ لتقرير ايفاد فريق مؤلف من مواطنين غير رسميين من الولايات المتحدة لمراقبة الانتخابات وتقديم تقرير الى الكونغرس عما اذا كانت قد أجريت على نحو منصف . وأقرت اللجنة القرار في وقت لاحق ، واعتمده مجلس الشيوخ بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل ٢٧ صوتا . وتقضي أحكام القرار ، بأن يأذن كونغرس الولايات المتحدة لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ بالنيابة بتعيين رئيسين يقومان بدورهما باختيار ٢٥ الى ٥٠ عضوا آخرين من الحياة العامة أو المنظمات

Digitized by UNOG Library

الخاصة أو كليهما لمراقبة الانتخابات ، وبأن يوفر مجلس الشيوخ مبلغ ... ١٧٥ دولار لتغطية المصروفات . بيد انه في ٣ نيسان/ابريل ، ذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " ان اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب قد صوتت بالاجماع ضد هذا القرار في ٢ نيسان/ابريل .

١٦٢ — وفي أوائل آذار/مارس ، ذكرت التقارير ان كالاغان رئيس الوزراء قد أعلن في مجلس العموم أن حكومة المملكة المتحدة قد قررت عدم ايفاد فريق لمراقبة الانتخابات التي سيجريها النظام غير الشرعي . بيد انه قيل ان حزب المحافظين قد قرر ايفاد هذا الفريق .

١٦٣ — وأعلن مجلس الأمن ، في القرار ٤٤٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٧٩ ان أية انتخابات تجرى تحت اشراف النظام غير الشرعي والنتائج التي تسفر عنها تعتبر باطلة ولاغية . كما أعلن انه لن يتم منح أي اعتراف سواء من قبل الأمم المتحدة أو أية دولة من الدول الأعضاء لأي ممثلين أو لأية هيئة يتم انشاؤها بموجب هذه العملية . وحث جميع الدول على الامتناع عن ايفاد مراقبين الى هذه الانتخابات وعلى اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل عدم تشجيع المنظمات والمؤسسات الداخلة في مجال اختصاص كل منها ، على القيام بذلك .

١٦٤ — وفي أثناء التصويت على هذا القرار ، امتنعت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا عن التصويت وذكرت انه بينما لن تقوم حكوماتها بايفاد أحد الى روديسيا لمراقبة الانتخابات ، فانها لا يمكنها قبول قرار يقيد أداء هيئاتها التشريعية لوظائفها أو يقيد حقوق أي من مواطنيها ممن قد يقررون مراقبة الانتخابات .

دال — فتح الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية

١٦٥ — أبلغ الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة الأمين العام ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ (جج) ان زامبيا قد " قررت استخدام الطريق الجنوبي لنقل بضائعها ، على أن ينفذ ذلك على الفور" . وذكر البيان ان ذلك معناه فتح الحدود مع روديسيا الجنوبية والتي كانت قد أغلقت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ " عملا بمقرر الأمم المتحدة الذي يقضي بفرض جزاءات الزامية على روديسيا " .

١٦٦ — ووفقا لما أعلنته زامبيا ، فان احتياجاتها السنوية من المخصبات تبلغ حوالي ٢٠٠٠٠٠ طن مترى لا يصنع منها محليا الا ٢٠٠٠٠ طن مترى . وزعمت ان الموانئ الموجودة في جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق والتي كانت تستخدمها زامبيا في المرور العابر لبضائعها ، لا يمكنها بعد الآن أن تقوم بسرعة بتصريف حجم بضائع زامبيا المارة بها . ونتيجة لذلك " اضطرت زامبيا الى اللجوء الى موانئ بديلة في جنوب افريقيا " . ووفقا لما تذكره التقارير ، فقد وصل القطار الأول الى زامبيا عن طريق روديسيا الجنوبية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر محملا ببذور الذرة .

(جج) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12884.

Digitized by UNOG Library

١٦٧ — وذكرت زامبيا انه بالرغم من انها قد فتحت الحدود مع روديسيا الجنوبية "جزئيا"، فانها ستواصل تأييد شعب زمبابوى في كفاحه من أجل التحرير .

١٦٨ — ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قد طلب في الفقرة ١٥ من قراره ٢٥٣ (١٩٦٨) الى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومن الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، وسائر المنظمات الدولية في منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الى زامبيا على سبيل الأولوية بهدف مساعدتها على حل المشاكل الاقتصادية الخاصة التي قد تواجهها نتيجة لتنفيذ مقررات مجلس الأمن المتصلة بالجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وقد تكرر هذا الطلب في كثير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .

هاء — التدابير التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ بشأن الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية

١٦٩ — أحاط مجلس الأمن علما مع الأسف والقلق ، في قراره ٤٣٧ (١٩٧٨) كما ذكر آنفا ، (أنظر A/AC.109/L.1284 ، الفقرة ٥٤) ، بقرار الولايات المتحدة بالسماح لزعماء النظام غير الشرعي بدخول الولايات المتحدة بوصفه انتهاكا للجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وطلب مجلس الأمن في قراره ٤٤٥ (١٩٧٩) ، في جملة أمور ، الى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية أن تجتمع على الفور للنظر في اتخاذ تدابير لتعزيز وتوسيع نطاق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية وأن تقدم اقتراحاتها في موعد أقصاه ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٩ .

١٧٠ — وفي ٢٣ آذار/مارس ، أصدرت لجنة مجلس الأمن تقريرا مؤقتا (دد) رجت فيه من مجلس الأمن تمديد الموعد النهائي المحدد لها الى ١٢ نيسان/ابريل . وأوصت اللجنة بالاجماع في تقريرها ، كخطوة أولى ، برفض الغاء أى دولة للجزاءات من جانب واحد كما أوصت المجلس بأن يذكر الدول بالتزامها بالتقيد بدقة بمقرراته طبقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

١٧١ — كما أبلغت لجنة مجلس الأمن المجلس بأنها ستواصل مداولاتها ، في جملة أمور ، بشأن البنود التالية بوصفها المجالات الممكنة لتعزيز الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية وتوسيع نطاقها : (أ) تطبيق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية بكامل ما تنص عليه المادة ٤١ من الميثاق ؛ (ب) شركات الطيران التي تحتفظ بعلاقات جوية مع روديسيا الجنوبية ؛ (ج) السفر من روديسيا الجنوبية واليها ؛ (د) مكاتب الاعلام وغيرها من المكاتب التمثيلية التابعة للنظام غير الشرعي في الخارج ؛ (هـ) نقل الأموال الخاصة أو أموال الشركات أو كليهما من روديسيا الجنوبية واليها ؛ (و) قوات المرتزقة العاملة في القوات المسلحة للنظام غير الشرعي ؛ (ز) توسيع نطاق

(دد) المرجع نفسه ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13191 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

الجزاءات ليشمل جنوب افريقيا ؛ (ح) الأنشطة الرياضية المتعلقة بروديسيا الجنوبية ؛ (ط) توريد المعدات العسكرية الى روديسيا الجنوبية ؛ (ى) امداد روديسيا الجنوبية بالنفط والمنتجات النفطية ؛ (ك) عدم الاعتراف بالانتخابات غير الشرعية ونتائجها ؛ (ل) الشركات الأجنبية العاملة في روديسيا الجنوبية .

١٧٢ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣/٣٨ باء بشأن روديسيا الجنوبية والقرار ٣٣/٤٠ بشأن المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل عملية انهاء الاستعمار .

١٧٣ - وفي كلا القرارين ، أعربت الجمعية العامة عن اقتناعها بأنه ينبغي توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية لتشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، ورجت من مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل تحقيق هذه الغاية .

١٧٤ - كما أدانت بقوة نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا الذى واصل التعاون مع نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، مما يعد انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومخالفة سافرة لالتزاماتها المحددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛ ودعت مجلس الأمن الى فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا ، بما في ذلك فرض حظر على النفط وسحب الاستثمارات من هذا البلد .

١٧٥ - وحث المجلس الاقتصادى والاجتماعي جميع الشركات عبر الوطنية في القرار ١٩٧٨/٧٣ المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، على الامتثال بدقة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وذلك بانهاء جميع الاستثمارات الجديدة في الجنوب الافريقي ، وبانهاء تعاونها مع نظم الأقلية العنصرية. كما دعا جميع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد ، الى اتخاذ تدابير فيما يتعلق بمواطنيها والشركات عبر الوطنية التي تحمل جنسيتها ممن يمتلكون أو يديرون مشاريع في الجنوب الافريقي لوضع حد لهذه الأنشطة .

١٧٦ - ووفقا لما ذكرته التقارير ، فقد قدمت في آب/أغسطس ١٩٧٨ وثيقة الى لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات تذكر ان ٥٩٣ شركة غربية كانت تنتهك الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد روديسيا الجنوبية . وذكر أن ٤٤٤ شركة من هذه الشركات مقرها في المملكة المتحدة و ٩٢ شركة في الولايات المتحدة . كما تضمنت الوثيقة قائمة بالشركات التي قيل بأنها مسجلة في سويسرا وفرنسا وكندا والنمسا وهولندا .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع *

ناميبيـــا

ألف ـ نظر اللجنة الخاصـــة في المسألـــــــة

١ ـ نظرت اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا في جلساتها من ١١٣٩ الى ١١٤٥ المعقودة في بلفراد في الفترة بين ٢٣ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٢ ـ وقد وضعت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قـــرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك بصورة خاصة القرار ٣٣/١٨٢ ألف المؤرخ فـــــي ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن الحالة في ناميبيا الناجمة عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ، والقرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٢ مـــن القرار ٣٣/٤٤ ، من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعيـــة العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالهـــا ، والقيام خاصة : . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " . وأولت اللجنة الخاصة أيضا الاهتمام الواجب الى قرارات مجلس الامن بشأن ناميبيا والى تقارير وقرارات مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

٣ ـ وأثناء النظر في البند ، كان معروضا على اللجنة الخاصة ورقة عمل من اعداد الأمانـــة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتصلة بالاقليم .

١ ـ اشتراك حركة التحرير الوطنيـة

٤ ـ تمشيا مع أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، ووفقا للممارسة الثابتـــة ، قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة حركة التحرير الوطنية لناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، للاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة في البند . واستجابة لهذه الدعوة اشترك ممثل لسوابو في أعمال اللجنة المتصلة بالموضـــــوع (أنظر الفقرة ٧ أدناه) .

٢ ـ المناقشة العامـة

٥ ـ وفي الجلسة ١١٣٦ ، المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ، قررت اللجنة الخاصة ، باعتمادها التقرير الثاني والثمانين لفريق العمل (A/AC.109/L.1290) ، ان تتناول مسألة ناميبيا فـــــي

* سبق اصدار هذا الفصل تحت الرمز A/34/23/Add.2.

Digitized by UNOG Library

جلساتها ببلغراد ، وأن تعقد مناقشة عامة تشمل مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، وأن تتخذ ، في ختام المناقشة ، قرارا يشمل هذين البندين .

٦ - وبناء على ذلك ، قامت اللجنة الخاصة ، في جلساتها ١١٣٩ الى ١١٤٥ ، المعقودة في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نيسان/ابريل ، بالنظر في مسألة ناميبيا ، بمشاركة نشطة من ممثل منظمة سوابو ، واعتمدت ، في ختام المناقشة العامة وثيقة ختامية بشأن انهاء استعمار زمبابوى وناميبيا (أنظر الفقرة ١١ أدناه) . وقد تكلم في المناقشة العامة ممثلو اثيوبيا ، واندونيسيا ، وبلغاريا في الجلسة ١١٤٠ (A/AC.109/PV.1140)؛ وشيلي ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والهند ، وتونس ، وفيجي في الجلسة ١١٤١ (A/AC.109/PV.1141)؛ واستراليا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وساحل العاج ، وايران ، وسيراليون في الجلسة ١١٤٢ (A/AC.109/PV.1142)؛ والسويد ، والجمهورية العربية السورية ، والصين ، وكوبا ، وافغانستان في الجلسة ١١٤٣ (A/AC.109/PV.1143)؛ وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، والعراق ، والكونغو ، ويوغسلافيا في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/PV.1144) . وألقى ممثل الجمهورية العربية السورية بيانا اضافيا في الجلسة ١١٤٥ (A/AC.109/PV.1145) .

٧ - وتكلم السيد آرون شهيبو ، ممثل منظمة سوابو ، في الجلسة ١١٤٥ (A/AC.109/PV.1145).

٨ - وألقيت بيانات متصلة بالبند من ممثلي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحدة في الجلسة ١١٣٩ (A/AC.109/PV.1139) ؛ وممثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجلسة ١١٤٠ (A/AC.109/PV.1140) ؛ وممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/PV.1144) ؛ وممثل لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بتحرير افريقيا في الجلسة ١١٤٥ (A/AC.109/PV.1145) (أنظر أيضا المجلد الأول ، الفصل الثاني ، من هذه الوثيقة) .

٩ - وبموافقة اللجنة الخاصة اشترك ممثلو أنغولا والجزائر واليونان في أعمال اللجنة . وتكلم ممثل الجزائر في الجلسة ١١٤٣ (A/AC.109/PV.1143) وممثل أنغولا في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/PV.1144).

٣ - مشروع مقرر

١٠ - اعتمدت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٤٥ ، المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل ، مشروع نص الوثيقة الختامية المتعلقة بانهاء استعمار زمبابوى وناميبيا (A/AC.109/578) دون اعتراض (أنظر الفقرة ١٢ أدناه) . وتكلم في هذا الصدد ممثلو ساحل العاج ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسويد ، واستراليا (A/AC.109/PV.1145) .

١١ - وفي ١١ ايار/مايو أحيل الفرع الثاني من الوثيقة الختامية المتصل بمسألة ناميبيا الى الأمين العام لعرضه على رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الامن (A/33/563-S/13321) . وفي ١٥ ايار/مايو ، أحيل نص الوثيقة الى القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب افريقيا

Digitized by UNOG Library

لدى الامم المتحدة لعرضه على حكومته . كما أرسلت نسخ من الوثيقة النهائية الى رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ومنظمة سوابو ، وكذلك الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الأخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

١٢ - يرد فيما يلي الفروع ذات الصلة من الوثيقة الختامية المتعلقة بانهاء استعمار زمبابوى وناميبيا (A/AC.109/578) ، التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٤٥ ، المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل ، وهي الوثيقة المشار اليها في الفقرة ١٠ أعلاه :

١ - قبلت اللجنة الخاصة ، مع التقدير ، في اطار برنامج العمل الذى وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، دعوة حكومة يوغوسلافيا في ذلك الشأن ، وعقدت سلسلة من الجلسات العامة في بلغراد في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ للبحث في مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، نظرا لاستمرار الاحتلال غير الشرعي لهذين الاقليمين والسيطرة عليهما من جانب نظامي حكم سالزبورى وبريتوريا العنصريين ، وهي حالة قرر مجلس الأمن انها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

٢ - واستمعت اللجنة الخاصة ، في جلستها الافتتاحية ، الى رسالة هامة وملهمة من فخامة السيد جوزيب بروز تيتو ، رئيس جمهورية يوغوسلافيا ، أعلن فيها ان "القضاء على الاستعمار علاوة على كونه مسألة يخاطب فيها ضمير البشرية ، هو أيضا متطلب أساسي لتخفيف حدة التوتر في العالم ، ولتعزيز علاقات المساواة فيما بين البلدان ولصون السلم في العالم". ومضى الرئيس تيتو قائلا "ان يوغوسلافيا قد ظلت دائما ترى ان الاحترام الكامل لمبادئ سيادة كافة الشعوب والبلدان واستقلالها ومساواتها لا يمكن فرض حدود عليها والتشكيك فيها لأجل أى مصلحة ، أيا كان صاحبها" . كما أكد الرئيس تيتو انه "منذ تشكيل حركة عدم الانحياز في بلغراد عام ١٩٦١ ، ظل انهاء الاستعمار من أهم أهدافها" . وأعلن الرئيس انه قد حان الأوان "لأن تعرب الامم المتحدة عن تضامنها وتقدم مساعدة فعالة لشعوب الجنوب الافريقي وتتخذ تدابير حاسمة لعزل نظم الحكم العنصرية وتطبيق جزاءات فعالة ضدها" . (١)

٣ - كما استمعت اللجنة الخاصة الى كلمة ترحيب وخطاب رئيسي ألقاه السيد جوزيب فرهوفيتش ، وزير الخارجية الاتحادى في يوغوسلافيا .

---

(١) A/AC.109/PV.1138 .

Digitized by UNOG Library

٤ — وبعد أن نظرت اللجنة الخاصة في مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، في اطار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وبعد أن استمعت الى بيانات من ممثلي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ومن الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحدة ، ومن ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المنتدبة القائمة بالادارة ، ومن ممثلي الجزائر وأنغولا ، وكذلك من ممثلي الجبهة الوطنية لزيمبابوى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فان اللجنة توجه انتباه المجتمع الدولي الى الحالة البالغة الخطورة السائدة في هذين الاقليمين نتيجة المناورات المستمرة التي يقوم بها نظام حكم سالزبورى العنصرى غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا الاحتلالي لاطالة أمد سيطرتهما غير الشرعية على هذين الاقليمين ولفرض نظامي حكم عميلين على شعبي زمبابوى وناميبيا .

٥ — ويتحمل كل من نظام حكم سالزبورى غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا العنصرى مسؤولية جسيمة عن خلق حالة تهدد السلم والامن الدوليين في الجنوب الافريقي تهديدا خطيرا . وقد ترتب هذا على استمرارهما في انكار أهم حقوق الانسان الأساسية للشعبين الافريقيين في الاقليمين اللذين يحتلانهما احتلالا غير شرعي ، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقيين ، وذلك بلجوئهما الى استخدام العنف والقمع بلا هوادة في محاولة لخنق الأماني الحقيقية لهذين الشعبين ، وبما يرتكبانه بصورة متكررة من أعمال عدوانية ضد دول مجاورة ورفضهما العنيد للامتثال لقرارات ومقررات مجلس الامن .

٦ — وفي مواجهة هذه الحالة الآخذة في التدهور على نحو سريع ، تدعو اللجنة الخاصة رسميا ، الى التضامن الدولي مع شعبي زيمبابوى وناميبيا وحركتي تحريرهما الوطني الأصيلتين اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وهما — الجبهة الوطنية لزيمبابوى والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، ومساندتها جميعا في كفاحها العادل من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقيين . وتحث اللجنة كافة الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بالامم المتحدة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، على أن تقدم كل مساعدة ممكنة الى شعبي زيمبابوى وناميبيا وحركتي تحريرهما الوطني في نضالهما من أجل انهاء الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى .

٧ — وتدين اللجنة الخاصة بقوة نظام حكم سالزبورى غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا العنصرى للجوئهما الفاشم والمتزايد الى العنف والارهاب ضد الشعوب الافريقية الواقعة تحت سيطرتهما ، ولتحديهما الساخر للامم المتحدة فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق انهاء الاستعمار الحقيقي والكامل في روديسيا الجنوبية وناميبيا .

Digitized by UNOG Library

٨ - وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد انه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل أى تسوية في هذين الاقليمين الا اذا كانت تقوم على أساس الاستقلال الحقيقي وعلى أن يشارك فيها مشاركة كاملة شعب الاقليم المعني ، ممثلا بحركة تحريره الوطني الأصيلة ، وذلك وفقا للأماني الحقيقية للشعب ، وبمقتضى قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع .

٩ - وبناء على ذلك تطلب اللجنة الخاصة من المجتمع الدولي بأسره أن يرفض ويندد بصورة قاطعة بكافة المناورات التي يقوم بها نظام حكم سالزبورى غير الشرعي ونظام جنوب افريقيا الاحتلالي لفرض ما يسمى بالتسويات الداخلية التي تهدف الى اضفاء طابع الشرعية على نظامي حكمهما غير الشرعيين . وفي هذا الصدد ، تعلن اللجنة رسميا أن الانتخابات المزعومة التي أجراها نظام الحكم غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية في الفترة من ١٧ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ونتائجها لاغية وباطلة ، وتطلب الى جميع الدول الامتناع عن الاعتراف بأى شكل من الأشكال بأى ممثلين مزعومين يعينوا أو أى جهاز مزعوم ينشأ نتيجة للانتخابات المزيفة . وبالمثل ، تندد اللجنة بحزم بكافة الجهود التي يقوم بها في الوقت الحالي نظام حكم جنوب افريقيا الاحتلالي لاضفاء الشرعية على عناصر تورنهال العميلة التابعة له في ناميبيا باعتبار ذلك خطوة خطيرة جديدة في سبيل فرض نظام حكم عميل في ناميبيا واهانة بالغة للامم المتحدة .

١٠ - وتوجه اللجنة الخاصة الانتباه الى أن الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي قد دخل الآن أحرج وأحسم مراحله . وبناء على ذلك تحث جميع الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية على ان تنسق جهودها من أجل تحقيق تسويتين مبكرتين وعادلتين في روديسيا الجنوبية وناميبيا ، تقومان على أساس حكم الأغلبية وتتفقان مع المبادئ التي حددتها الامم المتحدة ، وأن تزيد الدعم والمساعدة الشاملين المقدمين لحركتي التحرير الوطني ، الجبهة الوطنية لزيمبابوى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في نضالهما النبيل من أجل تحقيق هذه الأهداف .

١١ - وقد تفاقمت الحالة في زيمبابوى وناميبيا من جراء الصلات السياسية والعسكرية والاقتصادية المستمرة والواسعة التي تربط بعض البلدان الغربية وغيرها بنظام حكم جنوب افريقيا العنصرى . ان عجز مجلس الأمن حتى الآن عن اتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد نظام حكم جنوب افريقيا عامل رئيسي في تحدى جنوب افريقيا المستمر لمقررات الأمم المتحدة بشأن زيمبابوى وناميبيا . وبناء على ذلك تناشد اللجنة الخاصة جميع أعضاء مجلس الامن ، وبصفة خاصة البلدان الغربية التي هي أعضاء دائمة في المجلس ، تيسير فرض تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

١٢ - وتندد اللجنة الخاصة بآخر المحاولات التي قام بها نظام حكم بريتوريا الاحتلالي لاصدار اعلان للاستقلال في ناميبيا من جانب واحد ، وتكرر طلبها بأن يقبل نظام الحكم هذا بدون شرط خطة الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، كما وافق عليها مجلس الامن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، وأن ينفذها بدقة .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - ناميبيـــا

١٩ - رغم ان هيئات الامم المتحدة المعنية تبذل أنشط المساعي وأكثفها لوضع حد لما يفرضه نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا على الشعب الناميبي من احتلال غير مشـروع واراقة دماء وطغيان ، فما تزال الحالة في ناميبيا تتفاقم بسرعة ، ويرجع هذا في المقـام الاول الى عناد نظام حكم الأقلية العنصرى في بريتوريا وما يقوم به من مناورات مشؤومة ومـا يتّبعه من أساليب تعويقية . ومن الحتمي الآن أكثر من ذى قبل أن تعيد الامم المتحدة ، بناء على ذلك ، تأكيد مسؤوليتها في هذا الشأن واتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق الامتثـال المخلص غير المشروط من جانب نظام حكم الأقلية لقرارات الامم المتحدة ، من أجل تمكـين شعب ناميبيا من أن يمارس ، بزعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، حقه غـير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال دون مزيد من التأخير .

٢٠ - وبناء على ذلك ، فان اللجنة الخاصة :

(أ) تؤكد من جديد أن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيـا الى ان يتم تحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيين في الاقليم ، ولهذا الغرض ؛

(ب) تؤكد من جديد أن خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة (د-٩/٢) المؤرخ في ٣ ايـار/ مايو ١٩٧٨ وقرار مجلس الامن ٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليـــه ١٩٧٨ ، ومن ثم فان أى قرار تتخذه جنوب افريقيا بضم خليج والفيس يعتبر غير شرعي ولاغيا وباطلا ؛

(ج) تؤكد من جديد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصـير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا متحدة ، بما فيها خليج والفيس ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ووفقا لما يعترف به قرارا الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ فـي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، وكذلك القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية بشأن ناميبيا ، ومشروعية كفاح ذلك الشعب بكل الوسائل المتاحة له ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقلـيم ؛

(د) يدين بقوة استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وقمعهـا الوحشي للشعب الناميبي وانتهاكها المتواصل لحقوقه الانسانية ، وكذلك ما تبذله مـن جهود لتقويض دعائم الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا .

٢١ - وفضلا عن ذلك ، فان اللجنة الخاصة :

(أ) تدين الانتخابات المزعومة التي أجرتها جنوب افريقيا في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ متحدية بذلك قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ و ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثانـي/ نوفمبر ١٩٧٨ ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) تعلن ان هذه الانتخابات لاغية وباطلة وليس لها أى اثر على بلوغ ناميبيا الاستقلال الحقيقي ؛

(ج) وتطلب الى جميع الدول عدم الاعتراف بأى شكل من الأشكال لأى ممثل يعيّن أو أى جهاز ينشأ نتيجة لتلك الانتخابات وعدم التعاون مع أى نظام حكم عميل قد تفرضه ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب الناميبي من تجاهل منها لأحكام قرارات مجلس الامن سالفة الذكر .

٢٢ - وتدين اللجنة الخاصة بقوة ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية لقمعها الواسع النطاق لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، راميه الى ان توجد ، بين أمور أخرى جوا من الارهاب والرعب لتفرض على الشعب الناميبي ترتيبا سياسيا يستهدف تقويض السلامة الاقليمية لناميبيا ووحدتها واطالة امد سياسة العزل العنصرى القاسية .

٢٣ - وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد أن الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يقوم على أساس انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي ، وسحب قواتها المسلحة ، وعلى أساس ممارسة الشعب الناميبي كله ، بحرية ودون قيود ، حقه في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا متحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ولهذه الغاية ، تؤكد اللجنة من جديد الحاجة الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة في كامل اقليم ناميبيا بوصفها كيانا سياسيا واحدا ، وفقا لقرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) . وفضلا عن ذلك ، يجب على نظام حكم جنوب افريقيا أن يجرى أى مفاوضات ، تفضي الى استقلال ناميبيا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بوصفها الممثل الأصيل الوحيد للشعب الناميبي ، برعاية الامم المتحدة . ويجب اجراء هذه المفاوضات لفرض وحيد هو البت في وسائل نقل السلطة الى شعب ناميبيا . وفي هذا الشأن فان اللجنة :

(أ) تطالب بأن تفرج جنوب افريقيا عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين ، بمن فيهم جميع من سجنوا أو اعتقلوا بصدد "جرائم" تقع تحت طائلة ما يسمى بقوانين الأمن الداخلي ، سواء وجه لهؤلاء الناميبيين اتهام أو حوكموا ، أو كانوا معتقلين دون اتهام ، وسواء كان ذلك في ناميبيا أو في جنوب افريقيا ؛

(ب) تطالب جنوب افريقيا بأن تكفل لجميع الناميبيين ، الموجودين حاليا في المنفى لأسباب سياسية ، أن يعودوا الى بلدهم ، دون التعرض لخطر الاعتقال أو الاحتجاز أو الارهاب أو السجن أو الموت ؛

(ج) تؤكد من جديد أن حركة التحرير الوطني لناميبيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، هي الممثل الوحيد والأصيل للشعب الناميبي ، وتناشد جميع الدول الأعضاء أن تمنح للمنظمة كافة ما يلزم من دعم ومساعدة في كفاحها من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية داخل ناميبيا حرة .

Digitized by UNOG Library

٢٤ — تدين اللجنة الخاصة بقوة جنوب افريقيا لتعزيز قوتها العسكرية في ناميبيا ، وتجنيدها وتدريبها ناميبيين للاشتراك في جيوش قبلية ، واستخدامها غير الشرعي لاقليم ناميبيا لشن أعمال عدوانية ضد بلدان افريقية مستقلة ، واستمرار قيامها بنقل الناميبيين بالقوة من منطقة الحدود الشمالية للاقليم ، وذلك لأغراض عسكرية . وفي هذا الصدد ذاته ، تدين اللجنة الخاصة التعاون العسكرى المستمر بين جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية وغيرها من الدول . وتعرب عن شديد قلقها لاستمرار تعاون تلك الدول معها في الميدان النووى . وترى اللجنة ان أى تعاون من جانب دول غربية وغيرها من الدول مع جنوب افريقيا في الميدان العسكرى ، وكذلك في تطوير جنوب افريقيا لأسلحة نووية ، يشكل انتهاكا خطيرا لقرار مجلس الامن الخاص بفرض حظر عسكرى على جنوب افريقيا ، ويشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، ومن ثم تدعو الى انهاء كل تعاون مع نظام الحكم هذا فورا في تلك الميادين .

٢٥ — وتدين اللجنة الخاصة بقوة جنوب افريقيا والشركات الغربية وغيرها من الشركات التي ما تزال تستغل وتنهب الموارد البشرية والطبيعية للاقليم ، في تجاهل للمصالح المشروعة للشعب الناميبي ، وتطالب بوقف هذا الاستغلال فورا . وتطالب الدول التي ما تزال شركاتها عبر الوطنية تعمل في ناميبيا تحت الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا أن تمتثل لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وذلك بسحب كافة استثماراتها فورا من ناميبيا وبانهاء تعاونها بصفة عامة مع ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية .

٢٦ — ونظرا لتزايد لجوء جنوب افريقيا الى استخدام القوة من أجل اطالة أمد سيطرتها غير الشرعية على الاقليم ورفضها السافر الامتثال لأحكام قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) وما تقوم به من أعمال عدوانية متكررة ضد دول افريقية مجاورة ، توصي اللجنة الخاصة بأن يجتمع مجلس الامن على وجه الاستعجال للنظر في اتخاذ تدابير فعالة ، تشمل الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وبصفة خاصة فرض الجزاءات الاقتصادية الشاملة ، بما فيها الحظر التجارى والحظر النفطي والحظر الكامل على الأسلحة ، وذلك بغية ضمان امتثال نظام حكم جنوب افريقيا على وجه السرعة لمقررات مجلس الأمن .

٢٧ — تعلق اللجنة الخاصة أهمية خاصة على استئناف عقد الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة من أجل اجراء دراسة كاملة لمسألة ناميبيا والآثار المترتبة على استمرار تحدى جنوب افريقيا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

٢٨ — تعرب اللجنة الخاصة عن تصميمها على العمل في تعاون وثيق مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا من أجل نجاح السنة الدولية للتضامن مع شعب ناميبيا (١٩٧٩) ، التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣/١٨٢ جيم المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

٢٩ — ان اللجنة الخاصة ، ادراكا منها لولاية مجلس الامم المتحدة لناميبيا بصفته السلطة الشرعية الوحيدة لناميبيا الى ان تنال الاستقلال ، تؤكد من جديد دعمها لأنشطة المجلس ، وتؤيد السياسات والبرامج التي حددها المجلس بالتعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لتعزيز قضية تقرير المصير والاستقلال للشعب الناميبي . كما تطلب على وجه الاستعجال من جميع الدول أن تواصل تقديم الدعم السخي لكافة برامج المساعدة ، التي ينظمها مجلس الامم المتحدة لناميبيا وغيره من الهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والتي تعود بالنفع على الناميبيين في المنفى واعداد الناميبيين للخدمة في ناميبيا حرة ومستقلة حقا .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق*

ورقة عمل من اعـــــداد الأمانة العامة

المحتويات

	الفقـــــــرات
١ ـ الأرض والشعب	١ ـ ٧
٢ ـ الجهود المبذولة لتنفيذ الاقتراح الخاص بتسوية سلمية	٨ ـ ٩٧
٣ ـ احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم	٩٨ ـ ١٦٩
٤ ـ الكفاح من أجل التحرر الوطني	١٧٠ ـ ١٧٩
٥ ـ استغلال الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها	١٨٠ ـ ١٩٧

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1289 و Add.1 .

Digitized by UNOG Library

١ ـ الأرض والشعب

ألف ـ معلومات جغرافيـــة

١ ـ تطل ناميبيا ، التي كانت تعرف سابقا باسم جنوب غرب افريقيا ، على جنوب المحيط الأطلسي ، وتقع بين خطي العرض ١٧ و ٢٩ جنوبا . وتحدها من الشمال أنغولا وزامبيا ، ومن الشرق بوتسوانا ، ومن الجنوب الشرقي والجنوب ، جنوب افريقيا . وتوجد رقعة مستطيلة من الأرض في الزاوية الشمالية الشرقية ، تسمى كابريفي الشرقية ، وهي تشكل ممرا يبلغ طوله حوالي ٤٢٥ كيلومترا وعرضه حوالي ٣٥ كيلومترا ، وتمتد شرقا حتى ملتقى زامبيا وروديسيا الجنوبية .

٢ ـ تبلغ مساحة ناميبيا حوالي ٢٩٦ ٨٢٤ كيلومترا مربعا ، بما في ذلك خليج والفيس(١٢٤ ١ كيلومترا مربعا) ، التي يقع فيها الميناء العميق الوحيد في الاقليم .

باء ـ السكـــان

٣ ـ في عام ١٩٧٤ ، كان تقدير جنوب افريقيا الرسمي لعدد سكان ناميبيا ٠٠٠ ٨٥٢ ، عدّ منهم ٠٠٠ ٧٥٣ من غير البيض و ٠٠٠ ٩٩ من البيض(أ) . وقد بيّنت هذه التقديرات زيادة في عدد السكان قدرها ٠٠٠ ٣٢٦ نسمة منذ عام ١٩٦٠ ، منهم ٣٦ ٥ ٢٥ نسمة فقط من البيض ، أى ما نسبته ٧ر٨ في المائة .

٤ ـ وتعتبر عدة مصادر أن أرقام جنوب افريقيا الخاصة بالسكان غير البيض تقديرات منقوصة . وقد قدر مكتب مفوض الامم المتحدة لناميبيا أن مجموع سكان الاقليم في عام ١٩٧٨ كان نحو ٥ر١ مليـــون نسمة .

جيم ـ توزيع الأراضي

٥ ـ في عام ١٩٦٨ ، شرعت حكومة جنوب افريقيا في تجزئة الاقليم وفقا للأسلوب الذى اختطتـــه لجنة أودينيدال (ب) ، التي أوصت بتجزئة الاقليم الى مناطق منفصلة لسكنى البيض وغير البيض على غرار

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقـــم ٢٣ ، (A/33/23/Rev.1) ، **المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرة ٣ .**

(ب) للاطلاع على موجز لتوصيات لجنة التحقيق في شؤون جنوب غرب افريقيا (**لجنـــة** أودينيدال) ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفـــق رقم ٨ (الجزء الأول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الرابع ، الفقرات ١٨ وما بعدها .

Digitized by UNOG Library

بانتوستانات جنوب افريقيا (ج) . ووفقا لخطة (مشروع) أودينداال ، خصصت لاستيطان البيض نسبة ٤٣ في المائة من مجموع مساحة ناميبيا ، بما فيها أحسن الأراضي الزراعية ومعظم الرواكم المعدنية المعروفة ؛ كما أفردت لسكنى غير البيض على أساس قبلي ، ١٠ أوطان منفصلة مؤلفة مما مجموعه ٤٠ في المائة من مجموع المساحة ، وهي من أقل الأراضي قابلية للزراعة وأقلها استصلاحا . وترمي الخطة كذلك الى أن تعاد الى السيطرة المباشرة لجنوب افريقيا النسبة المتبقية من أراضي الاقليم ، والبالغة ١٧ في المائة ، بما في ذلك مناطق الماس على الساحل الجنوبي الغربي . وعلى حد ما هو معروف، لم تنفذ هذه التوصية قط .

٦ - وكما يتبين من الجدول رقم ١ أدناه ، تتراوح مساحة الأوطان التي تم افرادها بين ٤٠٠ ١٥٥ هكتار (تسوانالاند) و ٩ر٥ مليون هكتار (هيريرولاند) . الا انه باستثناء باسترلاند، التي خطط لها أن تقع ضمن المنطقة البيضاء ، تعتبر الأوطان غير قابلة للسكنى الى حد كبير بسبب الجفاف . لذا فان الفروق في المساحة لم تكن ذات اهمية تذكر . وحتى في باسترلاند ، الذى يعتبر أحسن الأوطان ، فان كثافة السكان ستكون أكبر بكثير منها في المنطقة البيضاء . فوفقا لخطة أودينداال ، لن يكون للريهوبوت باستر البالغ عددهم ٠٠٠ ١٩ نسمة سوى ٤ر١ مليون هكتار، في حين أنه سيكون للمزارعين البيض البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠ نسمة نحو ٣٩ مليون هكتار .

٧ - كما ذكر آنفا (د) ، قامت جنوب افريقيا بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٦ ، عملا بأحكام قانون تنمية الحكم الذاتي للأمم الأهلية لعام ١٩٦٨ ، رسميا بانشاء ثلاثة من عشرة أوطان مقترحة لناميبيا ومنحتها مركز ما يسمى بالأمم المحكومة ذاتها ، وأطلقت عليها أسماء أوفامبو وكافانغو وكابريفي . وفيما بعد اتخذت الخطوات لانشاء نامالاند وباسترلاند ودامارالاند عن طريق انشاء جهاز للحكم الذاتي المحدود .

٢ - الجهود المبذولة لتنفيذ الاقتراح الخاص بتسوية سلمية

٨ - بذلت جهود حثيثة خلال عام ١٩٧٨ لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، الذى أعلن ، في جملة أمور ، انه ينبغي حتما اجراء انتخابات

(ج) ان استخدام ألقاب رسمية مستعملة في جنوب افريقيا أو مصطلحات مثل " مجموعة عرقية " (على أساس تصنيفات جنوب افريقيا) أو " وطن " أو " بانتوستان " أو " حكومة وطن " دون وضعها بين علامتي اقتباس لا ينطوى بأى حال على اعتراف من جانب الأمم المتحدة بالوضع القائم .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٨-١٥ .

Digitized by UNOG Library

حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ، لناميبيا كلها بوصفها كيانا سياسيا واحدا . وقد انصبت هذه الجهود بدرجة كبيرة نحو اقناع جنوب افريقيا بأن تتعاون في اجراء انتخابات تشمل كافة أنحاء الاقليم تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ، وذلك وفقا للشروط التي اقترحتها الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن (جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية) .

الجدول ١

توزيع الأراضي على المجموعات العرقية

المجموعة العرقية	عدد السكان (تقديرات عام ١٩٧٤)	مساحة الوطن (بالهكتارات)
الأوفامبو	٣٩٦ ٠٠٠	٥ ٦٠٠ ٠٠٠
الداماراً	٧٥ ٠٠٠	٤ ٨٠٠ ٠٠٠
الهيريرو	٥٦ ٠٠٠	٥ ٩٠٠ ٠٠٠
الكافانفو	٥٦ ٠٠٠	٤ ٢٠٠ ٠٠٠
الناما	٣٧ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
الكابريفيون الشرقيون	٢٩ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠
البوشمن	٢٦ ٠٠٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠
الريهوبوت باستر	١٩ ٠٠٠	١ ٤٠٠ ٠٠٠
الكاوكوفيلدرز	٧ ٠٠٠	٤ ٩٠٠ ٠٠٠
التسوانا	٥ ٠٠٠	١٥٥ ٤٠٠
المجموع		٣٢ ٧٥٥ ٤٠٠

المصادر : البيانات السكانية مستقاة من " مسح لجنوب غرب افريقيا ، ١٩٧٤ " (بريتوريا ، وزارة الخارجية ، ١٩٧٥) ؛ البيانات المتعلقة بالأوطان مقتبسة من تقرير لجنة أودينديال (انظر الفقرات ٥ الى ٧ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

٩ — ويذكر أن المقترحات التي تقدمت بها الدول الغربية للتوصل الى تسوية سلمية (هـ) نصت على وقف اطلاق النار في الاقليم ، وعلى الانسحاب المرحلي لجميع الجنود الافريقيين الجنوبيين باستثناء ١٥٠٠ يرابطون بقواعدهم في غروتفونتين أو أوشيفيلو أو كلتيهما ثم ينسحبون بعد المصادقة على الانتخاب . كما نصت المقترحات أيضا على عودة جميع اللاجئين الناميبيين والناميبيين المحتجزين منهم وغير المحتجزين في خارج الاقليم ، بما فيهم عناصر المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ، لكي يتسنى لهم الاشتراك بحرية في العملية السياسية ؛ كما نصت على اطلاق سراح كافة السجناء السياسيين الناميبيين الذين تحتجزهم جنوب افريقيا ، وعلى انشاء فريق للأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في الاقليم ، يرأسه ممثل خاص للأمين العام ، وذلك لمراقبة الطرفين ولضمان انتخابات حرة وعادلة للجمعية التأسيسية في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . وأثناء الفترة الانتقالية وحتى اقامة حكومة مستقلة ، يعمل الممثل الخاص مع مدير عام تعيّنه جنوب افريقيا لضمان الانتقال الى الاستقلال بشكل منظم . الا أن هذا الترتيب لا يشكل أبدا اعترافا بشرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وادارتها لها . وتكون شرطة جنوب افريقيا هي صاحبة المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على القانون والنظام أثناء الفترة الانتقالية ، وذلك تحت مراقبة الممثل الخاص ، الذي يتعين عليه أيضا أن يطمئن في كل مرحلة على أن كافة الاجراءات المحيطة بالعملية السياسية تسير بشكل عادل وصحيح على كافة مستويات الادارة ، وذلك قبل أن تدخل هذه الاجراءات حيز التنفيذ .

١٠ — قبلت حكومة جنوب افريقيا الاقتراح في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨ . كما قبلتها (سوابو) في ١٢ تموز/يوليه (و) .

١١ — ويتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة ، التطورات حتى شهر تموز/يوليه ١٩٧٨ (ز) . أما التطورات اعتبارا في شهر تموز/يوليه ، وما بعده ، فهي ملخصة أدناه .

(هـ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12636 .

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٨٨ — ٩٠ و ٩٦ .

(ز) المرجع نفسه ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

ألف ـ توصيات الأمين العام حول تنفيذ اقتراح التسوية

١٢ ـ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣١ (١٩٧٨) ، وفيه أحاط علما باقتراح التسوية الغربي وطلب من الأمين العام أن يعين ممثلا خاصا له لناميبيا وأن يقدم في أقرب فرصة تقريرا يتضمن توصياته حول تنفيذ الاقتراح طبقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

١٣ ـ وعقب قرار مجلس الأمن مباشرة ، قام الأمين العام بتعيين السيد مارتي اهتيساري ، نفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، ممثلا خاصا له لدى ناميبيا .

١٤ ـ وقد قام الممثل الخاص ، ترافقه هيئة موظفين من المسؤولين والمستشارين العسكريين التابعين للأمم المتحدة ، بزيارة الى ناميبيا في الفترة ما بين ٦ و ٢٢ آب/أغسطس لاجراء دراسة استقصائية لجميع الأمور التي لها علاقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣١ (١٩٧٨) .

١٥ ـ وعقد الممثل الخاص أثناء وجوده في الاقليم اجتماعات مع الحاكم الاداري العام ومع القادة العسكريين لجنوب افريقيا ومع قادة شرطتها ، وكذلك مع سلطاتها المحلية ، وممثلي الأحزاب السياسية والكنائس ورجال الأعمال والتجارة ، ومع الافراد . كما قام برحلات واسعة النطاق داخل الاقليم ليطّلع بنفسه على الأوضاع المحلية . وكانت المواضيع الرئيسية التي بحثت في هذه الاجتماعات تتألف من : الغاء كافة التشريعات التمييزية المتبقية ؛ والترتيبات الواجب اتخاذها من أجل اطلاق سراح السجناء والمحتجزين السياسيين ؛ والتوصل الى وقف لاطلاق النار ؛ والعملية الانتخابية ؛ وتكوين الجمعية التأسيسية وعملها ؛ وبرنامج زمني لتحقيق المراحل الآنفة الذكر . كما بحثت أيضا النواحي العسكرية لتواجد الأمم المتحدة .

١٦ ـ بالاستناد الى هذه الدراسة الاستقصائية ، وفي ٢٩ آب/أغسطس ، قدم الأمين العام تقريرا الى مجلس الأمن (ح) يتضمن توصياته حول تطبيق اقتراح التسوية .

١٧ ـ وقد نوّه الأمين العام في تقريره بأن تنفيذ الاقتراح سيتطلب انشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، الذي يتألف من شقين ، أحدهما عسكري والآخر مدني ، تحت الادارة الاجمالية للممثل الخاص .

١٨ ـ يتولى الشق العسكري ، في جملة أمور ، مراقبة وقف الأعمال العدائية من جانب كافة الأطراف ، ويتلقى الأوامر ميدانيا ، من قائد يعينه الأمين العام بموافقة مجلس الأمن . ويتألف من وحدات تساهم بها البلدان الأعضاء بناء على طلب الأمين العام ، ويقوم الأمين العام بانتقائها

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12827 .

Digitized by UNOG Library

بالتشاور مع مجلس الأمن والأطراف المعنية ، آخذا بعين الاعتبار المبدأ المعترف به والخاص بالتمثيل الجغرافي العادل . ولكي يتيح للشق العسكري أن يضطلع بمسؤولياته ، اقترح الأمين العام أن يكون ذلك الشق مؤلفا من ٧ كتائب مشاة ، يكون مجموعها حوالي ٥ ٠٠٠ رجل و ٢٠٠ مراقب ، بالاضافة الى عناصر دعم في مجالات القيادة ، والاتصالات ، والهندسة ، والسوقيات ، والجو ، يكون مجموعها ٢ ٣٠٠ شخص تقريبا .

١٩ - أما بالنسبة للشق المدني ، فقد أوصى الأمين العام أن يتألف من : (أ) قوة شرطة مدنية قوامها ٣٦٠ شخصا ، يكون من ضمن مهامها اتخاذ التدابير لمواجهة أي تهديد أو تدخل بالعملية الانتخابية من جانب أية جهة كانت ، وعند الحاجة ، مرافقة قوات الشرطة القائمة حاليا في تأدية مهامها ؛ و (ب) عنصر مكون من غير الشرطة يساعد الممثل الخاص في الاشراف على كافة النواحي المتعلقة بالعملية الانتخابية ، وفي مراقبتها وضمان عدم وجود أي تهديدات . وكتقدير أولي ، سيحتاج العنصر المكون من غير الشرطة الى ٣٠٠ موظف من موظفي الفئة الفنية بالاضافة الى العدد اللازم من موظفي الدعم ، الى أن يتم التوصل الى وقف أعمال القتال . وبعد ذلك سيتطلب الأمر حوالي ١ ٠٠٠ موظف من موظفي الفئة الفنية و ٢٠٠ موظف من فئتي الخدمة الميدانية والخدمات العامة خلال الحملة الانتخابية والاقتراع .

٢٠ - وقد نوّه الأمين العام بأنه لكي يقوم فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية بمهامه بشكل فعال ، يتوجب عليه أن يحظى بالدعم والمساعدة الكاملين من مجلس الأمن ؛ كما يتوجب عليه أن يعمل بالتعاون التام من قبل كافة الأطراف المعنية ، وخاصة فيما يتعلق بالوقف الشامل لجميع الأعمال العدائية ؛ كما يتوجب عليه أن يكون قادرا على تسيير أعماله على شكل عملية موحدة تديرها الأمم المتحدة ، يكون الشق العسكري منها تشكيلا متكاملا وفعالا ضمن الاطار الأوسع .

٢١ - أما بالنسبة للبرنامج الزمني ، فقد أوصى الأمين العام بأن تبدأ الفترة الانتقالية في التاريخ الذي يوافق مجلس الأمن فيه على تقريره . وقال انه سيتم تحديد تاريخ مناسب للانتخابات بعد حوالي سبعة أشهر من تاريخ موافقة مجلس الأمن على تقرير الأمين العام ، وذلك باستخدام نفس البرنامج الزمني الذي تم بموجبه تحديد تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ موعدا للاستقلال (انظر الفقرة ٩ أعلاه) . كما نوّه الأمين العام أيضا بأنه سيعين اللواء هانيس فيليب قائدا للشق العسكري . وفور اتخاذ مجلس الأمن الاجراء اللازم ، سيتوجه الممثل الخاص الى ناميبيا ، يرافقه القائد وهيئة الموظفين اللازمة .

باء - ردود الفعل لتقرير الأمين العام

رسالة مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من وزير خارجية جنوب افريقيا (ط)

٢٢ - بعد أسبوع من نشر تقرير الأمين العام ، أشارت جنوب افريقيا الى أنها غير راضية عن

(ط) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12836 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

الأحكام الواردة في التقرير المذكور ، والخاصة بحجم الشق العسكرى من فريق الأمم المتحدة ، وحجم قوة الشرطة التابعة للأمم المتحدة ، وموعد الانتخابات ، ومسألة التشاور مع المدير العام .

٢٣ - وفي رسالة الى الأمين العام مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ، قال السيد ر. ف. بوتا ، وزير الشؤون الخارجية في جنوب افريقيا ، ان بلاده لم توافق على تقليص حجم قواتها الى ١٥٠٠ جندى الا لاحتجاج الدول الغربية الخمس الأعضاء أثناء المفاوضات التي سبقت صياغة اقتراح التسوية ، بأنه ، في الظروف التي يسود فيها السلام الشامل ، لن يكون ثمة مبرر لاعداد كبيرة في الجنود . وان أحدا لم يفهم جنوب افريقيا أن النية كانت تتجه الى ارسال " قوة عسكرية لحفظ السلام " تابعة للأمم المتحدة وعلى غرار ما هو وارد في تقرير الأمين العام ، ولو أفهمت ذلك ، " لما تحركت المفاوضات أصلا " . علاوة على ذلك ، ووجهت جنوب افريقيا ، " وبدون أى تشاور " ، بـ ٧٥٠٠ جندى تابعين للأمم المتحدة و ٣٦٠ شرطيا ، على الرغم من أن الأعضاء الغربيين الخمسة كانوا قد طمأنوها الى أنهم قد اشترطوا صراحة على الأمين العام أن يتشاور مع جميع المعنيين بتنفيذ مشروع الاستيطان ، بما فيهم المدير العام ، بشأن الشق العسكرى من فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية . وقال انه مازال من رأى جنوب افريقيا انه في حال اقرار السلام ، لن تدعو الحاجة الى اعداد كبيرة من جنود الأمم المتحدة ، في حين أنه في حال عدم اقرار السلام ، فان قوات أمن جنوب افريقيا ستظل مسؤولة عن صيانة السلامة والأمن .

٢٤ - وعلاوة على ذلك ، فان جنوب افريقيا ، قبل أن تخفض عدد جنودها ، تريد كشرط مسبق ، ردا قاطعا من المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) حول ما اذا كانت قد قبلت الاقتراح الخاص بالتسوية وما اذا كانت قد قطعت التزاما على نفسها بوضع حد لجميع أشكال العنف .

٢٥ - وقال السيد بوتا ان ثمة جوانب أخرى في تقرير الأمين العام يجدها زعماء الاقليم مثيرة للاعتراض ، من بينها البرنامج الزمني المقترح . وقد أوضحت جنوب افريقيا طوال المفاوضات مع الأعضاء الغربيين الخمسة في مجلس الأمن ان ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ يجب أن يظل هو الموعد المحدد للاستقلال . وعلى ذلك ، فانه اذا كان يتعين اختصار البرنامج الزمني بغية جعل تحقيق الاستقلال ممكنا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ، فان المسؤولية في ذلك تقع بكاملها على عاتق (سوابو) ، التي اتبعت أساليب المماطلة والتسويف .

٢٦ - وقال ان جنوب افريقيا تعترض أيضا على الشرط الخاص بوحدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة والذى تدعي انه لم تنص عليه المقترحات الغربية . وفي مقابل ذلك ، قال السيد بوتا ان الاقتراح نص بشكل واضح على أن مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام خلال الفترة الانتقالية يجب أن تقع بالدرجة الأولى على عاتق قوات الشرطة القائمة حاليا . لذلك فان هذا الشرط غير مقبول نهائيا لدى جنوب افريقيا .

٢٧ - وفي الختام ، قال السيد بوتا ان حكومته قبلت في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨ الاقتراح الغربي بشكله النهائي والأخير ، وهي مستعدة للمضي قدما في ذلك القرار ، ولكن ليس للموافقة على تفسير مناقض له .

Digitized by UNOG Library

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ موجهة من (سوابو) الى الأمين العام (ى)

٢٨ - قبلت سوابو في رسالتها المؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ، تقرير الأمين العام على أساس تفاهم مفاده انه سيتم التغلب على بعض النواحي المعينة التي هي مثار قلق . وهذه النواحي تتصل بتسجيل الناخبين وبحجم وحدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة وسلطات الممثل الخاص .

٢٩ - وأشار السيد سام نوجوما ، رئيس سوابو ، في الرسالة الى أن تقرير الأمين العام لزم الصمت حول تلك المسألة ، وقال ان نظام التسجيل الذى تتبعه جنوب افريقيا (انظر الفقرتين ٩٩ - ١٠٤ أدناه) قد رافقته التهديدات والمضايقات ، وانه لذلك غير مقبول لدى سوابو . ولذلك تصر سوابو على أن يعاد النظر في المسألة من جديد ، ويفضل أن يكون ذلك على أساس تسجيل جديد للناخبين ، يجرى في بداية الفترة الانتقالية .

٣٠ - كما أكد السيد نوجوما أن وجهة نظر سوابو التي مفادها أنه بسبب الحاجة لخلق جو من الثقة في الاقليم ، فان ٣٦٠ شرطيا لا يكفون لمراقبة ومرافقة الشرطة القائمة . وعلاوة على ذلك ، قال ان ما تفهمه سوابو هو أنه اذا لم يكن الممثل الخاص للأمين العام راضيا في أى وقت من الأوقات عن أى عمل أو اجراء يتخذه الحاكم الادارى العام ، فلن يتم تنفيذ ذلك العمل أو الاجراء .

٣١ - وأخيرا ، أعرب السيد نوجوما عن استعداد سوابو لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ، شريطة أن تفعل جنوب افريقيا الشيء نفسه . كما اقترح أن يصادق الأمين العام على الاتفاق . وبناء على هذا التفاهم ، تتعهد سوابو بتقديم تعاونها الكامل من أجل اجراء سريع من طرف مجلس الأمن .

٣٢ - وقد رفضت جنوب افريقيا على الفور اقتراح سوابو بأن يوقع الطرفان اتفاقا لوقف اطلاق النار ، وفي بيان صدر في ٨ أيلول/سبتمبر ، قال وزير الخارجية انه ليس على سوابو الا أن تقبل الاقتراح الغربي الذى قبلته جنوب افريقيا في ٢٥ نيسان/ابريل ، وان تعلن بوضوح انها " ستضع حدا لأعمال عنفها " .

رسالتان مؤرختان في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ موجهتان من جنوب افريقيا الى الأمين العام

٣٣ - في ٢٠ أيلول/سبتمبر ، أعلمت جنوب افريقيا الأمين العام أنها قد قررت أن تمضي قدما في الانتخابات في الاقليم قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر (ك) .

٣٤ - وقد نقل هذا القرار الى علم الأمين العام في بيان صحفي صادر عن السيد ب. ج . فورستر ، الذى كان رئيسا للوزراء في ذلك الحين . وفي ذلك البيان ، قال السيد فورستر ان جنوب افريقيا ، في ادارتها للاقليم ، كانت دوما تنتهج السياسة القائلة بأنه " ينبغي لسكان الاقليم أن يقرروا مستقبلهم السياسي بأنفسهم ، وبحرية " . وأشار الى أن النزاع مع الأمم المتحدة قد تركز حول قضايا

(ى) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12841 ، المرفق .

(ك) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12853 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

الدولة الوحدوية ، والاقتراع العام للراشدين وازالة التمييز القائم على العرق ؛ واجراء الانتخابات الحرة والعادلة ؛ وضرورة تحقيق الاستقلال بسرعة ؛ وحق جميع " أبناء جنوب غرب افريقيا " في العودة الى المشاركة في العملية السياسية ؛ واطلاق سراح السجناء السياسيين أينما كانوا محتجزين. وأضاف ان جنوب افريقيا قد التزمت بتنفيذ تلك النقاط ، كما كانت قد اتخذت خطوات نحو تلك الأهداف ، وقبلت الاقتراح الغربي .

٣٥ - ولذلك قال ان من دواعي القلق وخيبة الأمل البالغين لحكومة جنوب افريقيا انه بالرغم مما تم تحقيقه والأماني الواضحة التي تراود شعب جنوب غرب افريقيا ، في الاستقلال المبكر ، أن أصبح هذا الشعب الآن متورطا في مجادلات لا تمت بصلة الى المسائل المبدئية الرئيسية . وكما هو مذكور في الرسالة المؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر الموجهة من وزير الخارجية الى الأمين العام (انظر الفقرات ٢٢ الى ٢٧ أعلاه) ، قال ان تلك المجادلات نشأت من كون تقرير الأمين العام انحرف انحرافا كبيرا عن الاقتراح الخاص بالتسوية . ومما يدعو للأسف أن جهود وزير الخارجية والأعضاء الغربيين الخمسة في مجلس الأمن في سبيل التغلب على تلك الخلافات لم تكلل بالنجاح . وعلى ذلك ، قررت جنوب افريقيا أن تمنح شعب الاقليم الفرصة لانتخاب ممثليه على أساس الاقتراع العام للراشدين ، وذلك في انتخابات تجرى في جميع انحاء البلاد ، " لكي تثبت بشكل لا يدع مجالا للشك من يملك الحق في التحدث باسم شعب جنوب غرب افريقيا" . وستجرى الانتخابات في كانون الاول/ديسمبر وسيكون للهيئة المنتخبة ثلاثة خيارات : (أ) وضع دستور ؛ (ب) المضي في تنفيذ الاقتراح الغربي ؛ (ج) قبول تقرير الأمين العام . كما ستكون لها الحرية في ابداء رأيها حول عدة مواضيع أخرى .

٣٦ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ، بعثت جنوب افريقيا برسالة الى الأمين العام أرفقت بها مقتطفات من رسالة موجهة من حكومة جنوب افريقيا الى الأعضاء الغربيين الخمسة في مجلس الأمن (ل) . وقد جاء في هذه المقتطفات أن التوصل الى وقف اطلاق النار شرط أساسي لتنفيذ الاقتراح الغربي ، وان حكومته " سترحب بتعهد من جانب سوابو انها في وقت معين ستضع حدا لجميع الأعمال والعمليات الحربية وما أشبه ذلك ، اذا ما تم تنفيذه " . وجاء في البيان انه في غضون ٤٨ ساعة من تسليم سوابو اعلانا خطيا تتعهد فيه بأن تضع حدا للعنف ، يحجم جميع قادة جنوب افريقيا العسكريين عن كافة الأعمال والعمليات الحربية ضد سوابو ويحافظون على وقف جميع مثل هذه الأعمال ، شريطة ألا ينتهك وقف اطلاق النار من قبل سوابو .

٣٧ - وفي نظر الكثير من المراقبين أن الأسباب التي دعت جنوب افريقيا ظاهريا الى تغيير موقفها انما هي تغطية لأسباب أخرى أكثر أساسية ، أهمها الحيلولة دون اقامة حكومة تهيمن عليها سوابو. وتفيد التقارير الواردة في الصحافة الغربية أن الدلائل تشير الى أن جنوب افريقيا لم تقصد قط أن تمنح سوابو الفرصة لاقامة حكومة ، وانها اشتركت في المفاوضات حول تسوية سلمية أملا منها فقط في أن تبوء تلك المفاوضات بالفشل ، بسبب رفض سوابو الاقتراح . وبالنظر الى قبول سوابو غير المتوقع لتقرير الأمين العام ، فانه لم يكن أمام جنوب افريقيا من خيار سوى اختلاق المبررات لرفضها مشروع الأمين العام ، اذا ما كانت تنوى أن تبقي سوابو خارج الحكم .

(ل) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12854 .

Digitized by UNOG Library

٣٨ ـ وفي بيان صحفي صدر في ٢١ أيلول/سبتمبر ، قالت سوابو ان قرار جنوب افريقيا اجـــراء انتخابات لا يشرف عليها أحد يبين بوضوح ان جنوب افريقيا لم تكن أمينة ومخلصة على الاطلاق ، وانه كان ينبغي على المجتمع الدولي ألا يستغرب ذلك التطور . وجاء فيه ان سوابو ملتزمة بانتخابات حرة وعادلة وديمقراطية تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة . غير أنه بغية ارغام جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا ، يتعين على الدول الغربية أن تؤيد الاجراءات الشديدة المنصوص عليها في الفصـــل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٣٩ ـ وتفيد التقارير الصحفية أن قرار جنوب افريقيا اجراء انتخابات داخلية قوبل أيضا بالاستنكار من قبل ممثلي الدول الغربية الخمس ، الذين اعتبروها نكسة للآمال المعقودة على تسوية سلميـــة ونكسة لفرص احلال السلام في الجنوب الافريقي . الا أنه بالرغم من قرار جنوب افريقيا ، فقد قالـــت الدول الخمس أنها ستوصي بأن يقبل مجلس الأمن تقرير الأمين العام .

Digitized by UNOG Library

جيم ـ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والتطورات اللاحقة

الاجراء الذى اتخذه مجلس الأمن

٤٠ـ اجتمع مجلس الأمن في جلسته ٢٠٨٧ بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ للنظر في توصيات الأمين العام بشأن تنفيذ اقتراح التسوية . وكان أمام مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر موجهة من وزير الشؤون الخارجية في جنوب افريقيا الى الأمين العام (م) ، تذكر انه مادامت القضايا التي أثارتها جنوب افريقيا في الماضي لم تجد طريقها الى الحل بعد ، فان حكومة جنوب افريقيا تجد من الصعب ان تفهم كيف يمكن ان يطلب الى مجلس الأمن ان يعتمد تقرير الأمين العام وكيف يمكن ان يطلب من الأمين العام ان يقوم بتنفيذه .

٤١ـ وفي افتتاح الجلسة ، ألقى الأمين العام بيانا (ن) ألقى فيه مزيدا من الضوء حول جوانب معينة من تقريره ، وذلك بسبب القلق الذى أبدته الأطراف المعنية بذلك .

٤٢ـ أما فيما يتعلق بالشق العسكرى من فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، فقد قال الأمين العام ان العدد ٧٥٠٠ رجل (الذى يشتمل على ٢٣٠٠ شخص مسؤول عن السوقيات) عدد تقديرى وهو الحد الأقصى المأذون به . وسيتم ادخال الجنود على مراحل ، ويتوقف الحجم الفعلي للشق العسكرى في أى وقت ما على تطور الوضع العام . وقال ان من الواضح ان بعض العوامل ، كالحفاظ على وقف اطلاق النار والوضع الأمني ، ستكون ذات أهمية كبيرة في هذا الشأن . كما أكد الأمين العام انه لم ولن يتم عقد أى التزامات فيما يتعلق بالوحدات العسكرية بدون التشاور مع مجلس الأمن والأطراف المعنية ، مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل .

٤٣ـ ونوه الأمين العام بأنه بينما تتولى الشرطة القائمة حاليا في الاقليم المسؤولية الرئيسية عن صيانة القانون والنظام ، فمن الضرورى وضع موظفين معينين تحت تصرف الممثل الخاص لكي يضمن ان يؤدى بنجاح مهامه الخاصة بمراقبة الشرطة . وسيبقي الأمين العام المسألة المتعلقة بما اذا كان عدد موظفي الأمم المتحدة متناسبا مع المهام المنتظر منهم أن يؤدوها ، قيد المراجعة المستمرة .

٤٤ـ ونوه الأمين العام بأن أهداف الأمم المتحدة هي الاشراف والرقابة على العملية الانتخابية بكاملها ، وان على ممثله الخاص ان يصل الى القناعة بايجاد ظروف تمكن من اجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وعملية انتخابية غير متحيزة . غير انه قبل ان يتسنى للعملية الانتخابية ان تبدأ ، من الضرورى ان تتحقق بعض الشروط . وفي هذا الصدد ، نوه الأمين العام بأن سوابو وجنوب افريقيا قد أعربتا كلتاهما عن استعدادهما لمراعاة وقف اطلاق النار ، شريطة أن يفعل الجانب الآخر الشيء نفسه . وأشار ايضا الى انه ، كما قال في تقريره (أنظر الفقرة ١٧ أعلاه) ، وكما نصت بوضوح

(م) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12868 ، المرفق .

(ن) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12869 .

Digitized by UNOG Library

توقفت أعمال القتال وخفضت اعداد جنود جنوب افريقيا . وقال وزراء الخارجية الخمسة أنه لن يسمح لأى طرف ان يؤخر من جانب واحد اجراء الانتخابات التي تشرف عليها الامم المتحدة . واذا ما بدا ان التاريخ المتفق عليه مهدد بالخطر بسبب التخويف أو العنف أو لأى سبب آخر ، فسيطرح الامين العام الموضوع أمام مجلس الأمن ، حيث تؤيد حكومات الدول الغربيه الاجراء اللازم . كما تعهدوا أن يضعوا مراقبين في ويندهوك ، خلال الفترة الانتقالية ، وان يفعلوا كل شيء ممكن لضمان تنفيذ المقترحات المؤدية الى الانتخابات في الموعد المتفق عليه .

٥٤ - رفضت سوابو ، بالنيابة عن الشعب الناميبي ، البلاغ الذى أصدره وزراء الخارجية الغربيون وحكومة جنوب افريقيا . وفي برقية مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول /اكتوبر وموجهة الى الامين العام (ر) ، قال السيد نوجوما ان البلاغ لا يكفل تنفيذ تقرير الامين العام الذى اعتمده مجلس الامن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولا يوفر أساسا لعودة الممثل العام الى ناميبيا . ولذلك ، طالبت سوابو بأن يقرر مجلس الامن جزاءات الزامية على جنوب افريقيا لارغامها على قبول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٥٥ - وقد نظر الكثير من المراقبين الى البيان المشترك بعين الريبة . وقد أشار مقال في صحيفة الغارديان (الصادرة في مانشستر) في عددها الصادر في ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر أن الانجاز الحقيقي الوحيد الذى حققه وزراء الخارجية كان اقناع جنوب افريقيا بعدم منح الاستقلال من جانب واحد لناميبيا في ٣١ كانون الاول /ديسمبر . الا ان البيان المشترك لم يوضح جوانب أساسية من سياسة جنوب افريقيا الحقيقية حيال ناميبيا ، بما في ذلك تصورها لدور الهيئة المنتخبة . وعلاوة على ذلك ، لم يتضمن البيان المشترك أى تعهد من قبل جنوب افريقيا باجراء انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة ، في حين أن اصرار جنوب افريقيا على موعد محدد للانتخابات قد زاد من الاحتمال بأنه بعد أن نالت الموافقة على اشراف الامم المتحدة على الانتخاب ، ربما تثير أعمال قتال لتبرر ابقاء جنودها في الاقليم ، حتى أثناء التصويت .

تدابير اضافية اتخذها مجلس الامن

٥٦ - في ٣١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ ، اجتمع مجلس الامن للنظر في مسألة ناميبيا في ضوء تحدى جنوب افريقيا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبعد عدد من الجلسات ، اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٦ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، الذى طلب فيه الى جنوب افريقيا الغاء الانتخابات ، وطالب أن تتعاون جنوب افريقيا مع مجلس الامن والامين العام في تنفيذ قرارات المجلس ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤١٣ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وحذّر جنوب افريقيا من أن تخلفها عن القيام بذلك سيجبر مجلس الامن على الاجتماع فورا لاتخاذ التدابير المناسبة وفقا لميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع . وقد طلب مجلس الامن الى الامين العام أن يقدم تقريرا حول سير تنفيذ القرار في موعد لا يتجاوز ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر .

(ر) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12913 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

دال ـ جنوب افريقيا وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)

الاجتماعات المعقودة بين الامين العام وممثلي جنوب افريقيا

٥٧ ـ أكد الامين العام لجنوب افريقيا ، بعد اعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٩ (١٩٧٨) مباشرة ، على ضرورة قيام وزير خارجيتها باجراء مناقشات معه قبل ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر . وحيث أن وزير خارجية جنوب افريقيا لم يتمكن من الحضور الى نيويورك قبل ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ، فقد أجرى الامين العام مناقشات مع السيد براند غ. فورى ، وكيل وزارة خارجية جنوب افريقيا في ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، ومع بوثا ، وزير الخارجية ابتداء من ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر .

٥٨ ـ وذكر الامين العام ، في تقرير لاحق قدمه الى مجلس الامن (ش) ، أنه وجه انتباه وكيل وزارة الخارجية الى فقرات القرار ٤٣٩ (١٩٧٨) التي تطلب الى حكومة جنوب افريقيا أن تلغي فورا الانتخابات التي خططت لاجرائها في ناميبيا في كانون الاول /ديسمبر وأنه حاول استطلاع آراء جنوب افريقيا بشأن هذه المسألة ، وكذلك طلب تعاونها في تنفيذ مقررات مجلس الامن المتعلقة بمسألة ناميبيا . وكان الامين العام قد طلب أيضا من وكيل وزارة الخارجية ايضاح موقف حكومته ازاء مسائل اضافية عديدة منها : (أ) استعدادها للتعاون مع مجلس الامن والامين العام في تنفيذ قرارات مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ (ب) وبدء أنشطة فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ؛ (ج) وتحديد موعد مؤقت للمراحل المختلفة المسقطة في الجدول الزمني المرفق باقتراح التسوية (انظر الفقرة أعلاه) ؛ (د) وتحديد موعد أولي للانتخابات بحيث يكون بعد بدء أنشطة فريق المساعدة في الفترة الانتقالية بحوالي ٧ أشهر ؛ (هـ) والتأكيد على أن البيان التفسيري للامين العام قد أزال قلق جنوب افريقيا بشأن عنصر الشرطة المدنية للامم المتحدة (انظر الفقرة ٤١ و ٤٢ أعلاه ؛ (و) واتمام النص النهائي لاتفاق بين الامم المتحدة وحكومة جنوب افريقيا بشأن مركز فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ؛ (ز) والترتيبات العملية المتعلقة بوقف اطلاق النار .

٥٩ ـ وقال الامين العام ان وكيل وزارة خارجية جنوب افريقيا قد اعلمه بأن حكومته ترفض الغاء انتخابات كانون الاول /ديسمبر ، ولكنها على استعداد للتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، شريطة التوصل الى اتفاق على بعض النقاط ومن بينها : (أ) وضع موعد محدد للانتخابات بحيث يتحتم ، في رأى جنوب افريقيا ، الالتزام به بغض النظر عن وقف أعمال القتال وما يترتب عليها من تخفيض قوات جنوب افريقيا ؛ (ب) واجراء مزيد من المشاورات بشأن تكوين وقوة العنصر العسكري في فريق المساعدة في الفترة الانتقالية . كما أكد وكيل وزارة خارجية جنوب افريقيا من جديد موقف حكومته ازاء وقف اطلاق النار (انظر الفقرة ٣٦ أعلاه) وأضاف قائلا ان تخفيض قوات جنوب افريقيا لن يبدأ الا اذا تم وقف الاعمال العدائية وقفا شاملا .

(ش) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12938 .

Digitized by UNOG Library

٦٠ - وذكر الامين العام ، في تقريره الذي صدر بعد محادثاته مع وزير الخارجية،(ت) أن ممثل جنوب افريقيا قد نقل اليه موافقة حكومته على عده نقاط هي : (أ) ان جنوب افريقيا أكدت من جديد استعدادها للتعاون في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ (ب) وان جنوب افريقيا ستكون مستعدة ، خلال كانون الاول/ديسمبر ، لاجراء مشاورات مع الاطراف المعنية بشأن المبادئ الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وابلاغ النتائج الى الامين العام ؛ (ج) وان جنوب افريقيا اكدت من جديد انها ستحتفظ بالسلطة في ناميبيا ريثما يتم تنفيذ المقترحات ؛ (د) وان المشاورات المتعلقة بالنقاط المتبقية ستستمر بغرض حل هذه النقاط . وذكرت جنوب افريقيا ايضا انها ستكون مستعدة لأن توصي الاطراف المعنية بتحديد موعد للانتخابات التي تشرف عليها الامم المتحدة بحيث تجرى بعد بدء أعمال فريق المساعدة في الفترة الانتقالية بسبعة أشهر . وكما ذكر من قبل (انظر الفقرتين ٥٧ و ٥٨) ، كان الامين العام قد أوصى بأن يبدأ فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية أنشطته في ناميبيا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

٦١ - وباشرت جنوب افريقيا بعد ذلك اجراء انتخابات في ناميبيا دون اشراف في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، وانشاء جمعية تأسيسية (انظر الفقرات ١٣٨ - ١٤٣ أدناه) . وفي ٢١ كانون الاول/ديسمبر ، قبل أن بوثا ، رئيس الوزراء ، ذكر ، مع ذلك ، أن القرار النهائي بشأن اجراء انتخابات تشرف عليها الامم المتحدة هو في يد حكومة جنوب افريقيا التي هي "في عجلة" لتحقيق تسوية . وذكر أن رئيس الوزراء قال ان "القرار سيكون قرارنا ، بعد التشاور معهم" .

تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)

٦٢ - في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ، اعلم وزير خارجية جنوب افريقيا الامين العام بأن حكومته قد قررت ، بعد أن أجرت مشاورات مع "زعماء افريقيا الجنوبية الغربية" الذين أعربوا عن تأييدهم لأية تسوية مقبولة دوليا (انظر الفقرات ١٤٤ - ١٥٠ أدناه) ، ان تتعاون في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .(ث) وتأمل جنوب افريقيا ، في ضوء ما قررته ، ان يوفد الامين العام ممثله الخاص الى جنوب افريقيا و "افريقيا الجنوبية الغربية" ، في اقرب وقت ممكن ، لاستكمال المشاورات المتعلقة بالمسائل المتبقية ، بما في ذلك حجم وتكوين وموقع فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، حيث أن من الحتمي الانتهاء من المشاورات في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

٦٣ - وعدد وزير الخارجية أيضا خمس نقاط وقال انها تنشأ عن قرار حكومته أن تتعاون ، وهذه النقاط هي : (أ) ان جنوب افريقيا لن تخفض حجم قواتها الموجودة في الاقليم الى أن يحدث وقف شامل للعنف والاعمال العدوانية ؛ (ب) وان موعد الانتخابات سيحدد بالتشاور بين الممثل الخاص والحاكم الاداري العام على أن يكون من المفهوم أن الانتخابات ستجرى في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/

(ت) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12950 .

(ث) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12983، المرفق الاول .

Digitized by UNOG Library

سبتمبر ١٩٧٩ ؛ (ج) وان المسائل المتبقية ، مثل حجم وتكوين العنصر العسكري في فريق المساعدة في الفترة الانتقالية ، وهي المسائل التي ينبغي ان يجرى بشأنها مزيد من المشاورات ، يجب أن تحل بصورة مرضية مع الحاكم الاداري العام ، على أن يولى انتباه خاص للفقرة ١٢ من اقتراح التسوية بقصد رصد قواعد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في الدول المجاورة ؛ (د) وان صون القانون والنظام سيظل المسؤولية الاولى لقوات الشرطة الموجودة حاليا ؛ (هـ) وان الحاكم الاداري العام سيمارس السلطة التشريعية والادارية حتى يتحقق الاستقلال .

٦٤ - وفي رسالة ثانية طرح وزير الخارجية آراء " زعماء افريقيا الجنوبية الغربية " (خ) وقال ان هؤلاء الزعماء قد ركزوا انتباههم على عدد من المسائل الخطيرة الاخرى المتصلة باعتراف الامم المتحدة بمنظمة سوابو بوصفها الممثلة الوحيدة والاصيلة لسكان افريقيا الجنوبية الغربية . ومن بين هذه المسائل المساعدة المالية وغيرها من انواع المساعدة التي تحصل عليها المنظمة من الامم المتحدة ؛ والتشجيع الذى تحصل عليه المنظمة من الامم المتحدة " لمواصلة انشطتها العنيفة ضد شعب افريقيا الجنوبية الغربية / ناميبيا " ؛ وكون ان بعض البلدان قد اتاحت قواعد للمنظمة " لمداومة العنف " . وطلب الزعماء أيضا ما يلي : (أ) أن تتحلى الامم المتحدة بالنزاهة الشديدة تجاه جميع الاحزاب السياسية في الاقليم ؛ (ب) وأن تتخلى جميع الاطراف المشتركة في الانتخابات عن العنف ؛ (ج) وأن يطلق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين على أساس تبادلي ؛ (د) وأن تتعهد الامم المتحدة بانهاء ارتباطها بمنظمة سوابو " اذا لم توقف المنظمة العنف وتتخلى عنه " . وفضلا عن ذلك ، طلب الى مجلس الامن أن يعلن قراره النهائي بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

٦٥ - وفي ٣٠ كانون الاول / ديسمبر اتهم وزير الخارجية منظمة سوابو في رسالة أخرى موجهة الى الامين العام ، بأنها اشتركت في حادثة انفجار قنبلة في سواكوبموند في اليوم نفسه ، وحذر من أنه اذا استمرت منظمة سوابو في " أعمال التخويف الوحشية التي تقوم بها " فان ذلك سيمثل رفضا لمقترح التسوية " على أوضح نحو ممكن " (ذ) .

٦٦ - وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، اعلم الامين العام جنوب افريقيا بأنه يعتزم ، على أساس عدد من الاتفاقات ، أن يطلب من ممثله الخاص زيارة جنوب افريقيا وناميبيا خلال الاسبوع الذى يبدأ في ٨ كانون الثاني / يناير لاستكمال المشاورات المتعلقة بتوزيع فريق المساعدة في الفترة الانتقالية (ض) . وقال ان هذه الاتفاقات تتعلق بوقف اطلاق النار ، وموعد الانتخابات وتوزيع فريق المساعدة والعلاقة بين ممثله الخاص والحاكم الاداري العام .

٦٧ - وذكر الامين العام ، في جملة أمور ، أن الاطراف ، كل على حدة ، أبلغوه باستعدادهم لتنفيذ أمر وقف اطلاق النار والالتزام به بدقة ، وأنه سيقترح ، ترتيبا على ذلك اجراء لبدء تنفيذه

(خ) المرجع نفسه ، المرفق الثاني

(ذ) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12989 ، المرفق الاول .

(ض) المرجع نفسه ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير وآذار / مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13002 .

Digitized by UNOG Library

في وقت مناسب . وقال انه يرى أيضا ان الانتخابات يجب أن تجرى في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلـــول / سبتمبر ١٩٧٨ وأن توزيع فريق المساعدة في الفترة المؤقتة سيبدأ ، لهذا السبب ، قبل نهاية شباط/ فبراير ١٩٧٨ . أما المشاورات التي ستجرى بين الاطراف المعنية والحكومات المساهمة المحتملـــة ومجلس الامن بشأن تكوين العنصر العسكرى ، فستتم في المقر .

٦٨ - وقال الامين العام أن العلاقة بين الممثل الخاص والحاكم الادارى العام قد حددت في مقترح التسوية الذى يتحتم النظر اليه في مجموعه . واضاف قائلا ان الفقرة ١٢ هي عنصر مهم من عناصـــر المقترح وان الدول المتاخمة لناميبيا قد أكدت له تعاونها .

٦٩ - وفي ٤ كانون الثاني /يناير ، اعلم وزير خارجية جنوب افريقيا الامين العام بأنهم يرحبـــون بانتقال ممثله الخاص الى جنوب افريقيا وافريقيا الجنوبية الغربية في أقرب فرصة ممكنة . (أ أ)

٧٠ - وبعد ذلك زار الممثل الخاص جنوب افريقيا وناميبيا في الفترة من ١٣ الى ٢٢ كانون الثاني / يناير . كما قام بزيارة دول الخط الاول في الفترة من ٢٨ كانون الثاني /يناير الى ١٠ شباط/فبراير ، ونيجيريا في الفترة من ١١ الى ١٢ شباط/فبراير ، واجرى مشاورات في لواندا مع السيد نوجومـــا (منظمة سوابو) فـــي ٩ و ١٠ شباط/فبراير .

٧١ - وفي ١١ شباط/فبراير ، اصدرت منظمة سوابو بيانا ذكرت فيه أن جنوب افريقيا قد أعلنت عن الشروط المسبقة الثلاثة الجديدة التالية بشأن تنفيذ مقترح التسوية : (أ) يجب أن يقتصر وجـــود قوات منظمة سوابو على قواعد خارج ناميبيا في البلدان المجاورة ، وأن يجرى رصدها هناك ؛ ويجـــب أن تحدد اقامة الناميبيين العائدين من المنفى فيما يسمى بمراكز الاستقبال لفترة غير محددة الاجل ؛ (ب) وسيكون تخفيض قوات جنوب افريقيا في ناميبيا مرهونا بمفهوم جنوب افريقيا الخاص عن "الطبيعـــة المسالمة" للعائدين ومرهونا بتعريف جنوب افريقيا الخاص لاحترام منظمة سوابو الشديد لوقف اطـلاق النار" . ورفضت منظمة سوابو هذه الشروط ، قائلة انها ستغير خطة الامم المتحدة تغييرا كبيرا .

٧٢ - وبعد ذلك ، وفي ١٤ شباط/فبراير ، بعث وزير خارجية جنوب افريقيا رسالة الى الامـــين العام (ب ب) يوجه فيها انتباهه الى هجوم وقع على قاعدة عسكرية تابعة لجنوب افريقيا في نكونغو في اليوم السابـــق (انظر الفقرة ١١٧ أدناه) واتهم السيد بوثا منظمة سوابو بأنها في محاولتها "لاعادة فتح باب المفاوضات بشأن خطة للتسويه غير قابله للتفـــاوض" ، فان من الواضح أن هدفها هو منـــع تنفيذ الخطة . وقال ان الدافع وراء الهجوم هو الاعتبارات نفسها ، وألقى اللوم على الامم المتحـــدة لانها اعترفت بمنـــظمة سوابو بوصفها الممثلة الوحيدة للشعب الناميبي . وحث الامين العام علـــى البت في تاريخ وقف اطلاق النار ، وأشار الى أن التأخير يعزى الى "عدم استعداد منظمة سوابـــو للالتزام بأحكام خطة التسوية وروحها" . وفي ضوء الهجوم المسلح ، طلب وزير الخارجية من الامين العام أن يفسر كيف يتوقع تنفيذ مقترح التسوية .

(أ أ) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13005، المرفق .

(ب ب) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13083، المرفق .

Digitized by UNOG Library

٧٣ – وقال الامين العام ، في رده على وزير خارجيه جنوب افريقيا في رساله مؤرخه في ١٧ شباط/فبراير (جج) ، أنه يدرك تماما أهميه تأمين جو من السلم والامن في ناميبيا لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأشار الى أنه كان قد ذكر في رسالته المؤرخة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ (انظر الفقرات ٦٦ – ٦٨ أعلاه) أن "الوقف الشامل لجميع الاعمال العدائيه" هو مطلب أساسي . ومع ذلك فقد أعلمه ممثله الخاص بأنه رغم أن الاطراف قد أكدوا قبولهم لمقترح التسوية ، فان لديهم تفسيرات مختلفة لعدد من النقاط المهمة . وما زال يجرى بذل الجهود لتوضيح هذه المسائل اذ أنه لا يمكن انشاء فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية وبدء أعماله الا بعد توضيح هذه المسائل .

٧٤ – وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ، حث وزير خارجية جنوب افريقيا الامين العام على بدء تشغيل آلية تنفيذ المقترح كيما يتسنى اجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (دد) . وقال ان حكومة جنوب افريقيا ترى أنه ليس هناك مسائل متبقية تمنع بدء تنفيذ خطة التسوية ، حيث أن مسألة حجم الفريق ودور الامم المتحدة فيما يتعلق بالشرطة ومبدأ التشاور قد تمت تسويتها بالفعل . وفضلا عن ذلك ، فان جنوب افريقيا لا تتوقع ظهور أى عوائق في تسوية مسائل الاتفاق المتعلق بمركز الفريق وتكوينه .

(جج) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13098.

(دد) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13105 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

تقرير الأمين العام

٧٥ ـ في ٢٦ شباط/فبراير ، أصدر الأمين العام تقريره المتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) (هـ هـ) والذي أوجز فيه آراءه عن كيفية تسوية المسائل المتعلقة .

(أ) عودة الناميبيين

٧٦ ـ للمساعدة في عودة الناميبيين بطريقة سلمية ، أعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترتيبات لانشاء نقاط وتسهيلات للدخول . وستوفر مراكز الاستقبال تسهيلات العبور لمن يريدها من الناميبيين العائدين وسيتم تشغيلها تحت اشراف دقيق من قبل المفوضية لكفالة حرية جميع الناميبيين العائدين في الاستقرار حيثما يريدون . وسيتم أيضا اعادة افراد منظمة سوابو دون أسلحة أو أي معدات عسكرية أخرى . واذا أراد أي أفراد العودة بأسلحتهم أو بأي معدات عسكرية أخرى ، فان هذه الأشياء ستوضع تحت رقابة الأمم المتحدة .

(ب) قصر تواجد القوات على القواعد

٧٧ ـ في نفس الوقت الذي توقف فيه جميع الأعمال العدائية ، سيقصر تواجد القوات المسلحة التابعة لقوات دفاع جنوب افريقيا على القواعد وستسحب بعد ذلك على مراحل وفقا لما هو محدد في المقترح (أنظر الفقرة ٩ أعلاه) . وسيقصر تواجد أي قوات مسلحة لمنظمة سوابو في ناميبيا وقت وقف اطلاق النار على القواعد الموجودة في مواقع داخل الاقليم يحددها الممثل الخاص بعد اجراء المشاورات اللازمة . وعند بدء وقف اطلاق النار ، سيقصر تواجد جميع قوات منظمة سوابو في البلدان المجاورة على القواعد الموجودة في هذه البلدان . وعلى الرغم من أن المقترح لا يتضمن نصا محددا يقضي بقيام فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية برصد قواعد منظمة سوابو في البلدان المجاورة ، فان الأمين العام يعلق أهمية خاصة على التأكيدات المتكررة التي حصل عليها من الدول المجاورة ومفادها أنها ستكفل ، بأقصى ما في طاقتها ، الالتزام بأحكام التسوية ، وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة ١٢ من المقترح . وتسهيلا لهذا التعاون ، طلب الأمين العام موافقة حكومات أنغولا وبوتسوانا وزامبيا على انشاء مكاتب للفريق في بلدانها .

(ج) ترتيبات وقف اطلاق النار

٧٨ ـ اعتزم الأمين العام أن يبعث رسالتين متماثلتين الى جنوب افريقيا ومنظمة سوابو يقترح فيهما ساعة محددة وتاريخا محددا لبدء وقف اطلاق النار ويطلب فيهما من الطرفين اعلامه كتابة ، قبل الموعد المقترح بـ ١٠ أيام بموافقتهما على الالتزام بأحكامها .

(هـ هـ) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13120 .

Digitized by UNOG Library

(د) تكوين العنصر العسكرى

٧٩ ـ أرسل الأمين العام الى الأطراف قائمة بالبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات ، وهي قائمة يرى أنها تفي باحتياجات الفريق على أفضل وجه في هذه الظروف . وقبل بدء عملية الأمم المتحدة ، سيقدم التكوين المقترح للعنصر العسكرى الى مجلس الأمن ، واضعا في اعتباره آراء الأطراف ، ويسعى في الوقت نفسه الى تحقيق التوازن بين العوامل الأساسية مثل مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، واستعداد البلدان المساهمة بالقوات في الاشتراك ، والقدرة على اداء المهام المطلوبة ، في حالة السوقيات .

(هـ) الاتفاق المتعلق بمركز فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية

٨٠ ـ تم التوصل الى اتفاق مع سلطات جنوب افريقيا بشأن معظم أحكام مشروع الاتفاق المتعلق بمركز الفريق والذى قدم للمرة الأولى الى جنوب افريقيا في آب/أغسطس ١٩٧٨ . وكما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس (أنظر الفقرات ١٦ ـ ٢١ أعلاه) ، يجب أن يتمتع الفريق وأفراده بجميع الامتيازات والحصانات السارية المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة (و و) وكذلك الامتيازات والحصانات اللازمة خصيصا للعملية المقترحة .

٨١ ـ وفي الختام ، أشار الأمين العام الى أن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية تقييم تنفيذ الأحكام العسكرية المختلفة الواردة في مقترح التسوية ، كما يجب أن يكون الممثل الخاص مقتنعا بالأحكام المختلفة المتعلقة بوضع شروط الانتخابات وبالطريقة التي تجرى بها . وليس هناك أى أساس لقيام أى طرف بتحديد أى شيء تحديدا انفراديا أو باتخاذ أعمال انفرادية . واذا حدث وتعرض تنفيذ المقترح للخطر نتيجة لعدم مراعاة أى طرف لأحكامه ، فان الأمين العام سيعرض الأمر فورا على مجلس الأمن .

٨٢ ـ وأشار الأمين العام أيضا الى أنه اذا ظهرت دلائل التعاون بين الأطراف ، فانه يعتزم اعلان يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩ موعدا لبدء عمل فريق المساعدة في الفترة المؤقتة وبدء سريان مفعول وقف اطلاق النار . وقال انه سيحيل الرسالة المتعلقة بوقف اطلاق النار تبعا لذلك .

٨٣ ـ ويرد نص رسالة وقف اطلاق النار التي سيبعثها الأمين العام الى كل من حكومة جنوب افريقيا وسنظمة سوابو في المرفق للتقرير (ز ز) . وتطلب الرسالة الى الأطراف اعلام الأمين العام في موعد لا يتجاوز ٥ آذار/مارس ١٩٧٩ بأنهم قد قبلوا أحكام وقف اطلاق النار وانهم اتخذوا جميع التدابير اللازمة لوقف جميع الأعمال والعمليات الحربية ، بما في ذلك التحركات التكتيكية ، والتحركات عبر الحدود وجميع أعمال العنف والارهاب .

(و و) قرار الجمعية العامة ٢٢ ألف (د ـ ١) .

(ز ز) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني / يناير ، وشباط/فبراير ، وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13120 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

٨٤ ــ وفي ٢٦ شباط/فبراير ، أخبر رئيس وزراء جنوب افريقيا المجلس النيابي بأنه ، على أساس بعض المراسلات والنسخ المبكرة من تقرير الأمين العام ، نشأت حالة خطيرة فيما يتعلق بتنفيذ التسوية بسبب مخالفات خطيرة تتعلق بجملة أمور من بينها النص القاضي برصد قواعد منظمة سوابو . وفي هذه الظروف ، قررت حكومة جنوب افريقيا التشاور مع الجمعية التأسيسية لافريقيا الجنوبية الغربية في أقرب وقت ممكن .

٨٥ ــ وفي ٢ آذار/مارس ١٩٧٩ ، أدان الرئيس بالنيابة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، " بأشد ما يمكن من عبارات الادانة " بيان رئيس الوزراء لأنه يعترف رسميا بالهيئة التي انشئت نتيجة لانتخابات كانون الأول/ديسمبر التي أجريت تحديا لقرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) (حح) .

٨٦ ــ وفي ١ آذار/مارس ١٩٧٩ ، ألقى رئيس وزراء جنوب افريقيا ووزير خارجيتها كلمة في جلسة مغلقة خاصة للجمعية التأسيسية . وطبقا لما جاء في التقارير ، قال السيد بوثا رئيس الوزراء عقب الجلسة انه قدم للمجلس التأسيسي تقييما موضوعيا لتقرير الأمين العام وانه ينتظر الرد عليه .

٨٧ ــ وبعد ذلك ، وفي ٣ آذار/مارس ، قام سفراء جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بزيارة وندهوك . ورفض الوزراء دعوة للاجتماع بالجمعية التأسيسية التي لا تعترف بها حكوماتهم ، ولكنهم وافقوا على اجراء محادثات مع زعماء الأحزاب السياسية ، بما فيها تحالف تيرنهول الديمقراطي والجبهة الوطنية الناميبية .

٨٨ ــ وفي ٥ آذار/مارس ، أبلغ وزير خارجية جنوب افريقيا الأمين العام بآراء حكومته عن تقرير الأمين العام وكذلك آراء الجمعية التأسيسية (ط ط) .

٨٩ ــ وقال وزير الخارجية في رسالته انه تمشيا مع سياسة حكومته القاضية بأن يقرر شعب الاقليم مستقبله بنفسه ، فانها قد ناقشت تقرير الأمين العام مع الأحزاب السياسية في الاقليم . وقال ان زعماء الاقليم ، الممثلين في الجمعية التأسيسية ، وكذلك الجبهة الوطنية الناميبية وسوابو ــ دال (الديمقراطية) (ى ى) قد أبدوا جميعهم اعتراضات على الحكم القاضي بانشاء قواعد لسوابو في داخل الاقليم ، وأرفق بالرسالة نسخة من الاقتراح الذى اعتمدته الجمعية التأسيسية (ك ك) .

(حح) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13136 ، المرفق .

(ط ط) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13143 ، المرفق ، الضميمة الأولى .

(ى ى) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ١٣٢ ــ ١٣٤ .

(ك ك) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13143 ، المرفق ، الضميمة الثانية .

Digitized by UNOG Library

٩٠ ــ وأشار وزير الخارجية الى رسالته المؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير والموجهة الى الأمين العام (انظر الفقرة ٧٤ أعلاه) ، والتي جاء فيها أن حكومة جنوب افريقيا ترى أنه ليست هناك مسائل متبقية تمنع تنفيذ التسوية ، وقال ان جنوب افريقيا مستعدة للموافقة على وقف اطلاق النار ، بحيث يبدأ في ١٥ آذار/مارس ، على أن يكون من المفهوم أن مقترح التسوية الذى قبلته حكومته في شكله النهائي المحدد لن يتغير ، بمعنى (أ) أن الأفراد المسلحين لمنظمة سوابو سيقصر تواجدهم على القواعد الموجودة حاليا ويقوم فريق المساعدة في الفترة الانتقالية برصدهم ؛ (ب) وأنه لن يكون لسوابو الحق في انشاء قواعد أو الحصول على قواعد في افريقيا الجنوبية الغربية ؛ (ج) وأن الوقف الشامل لجميع الأعمال العدائية هو متطلب أساسي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ (د) وأن تجرى الانتخابات التي ستشرف عليها الأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ؛ (هـ) وأنه يجب السماح للمحتجزين السياسيين الموجودين في البلدان المجاورة بالعودة الى افريقيا الجنوبية الغربية والاشتراك في عملية الانتخاب .

٩١ ــ وفي اليوم التالي ، ٦ آذار/مارس ، أعلن السيد بوثا رئيس الوزراء في البرلمان أن جنوب افريقيا قد قامت " بهجمات محدودة " ضد قواعد سوابو في أنغولا بسبب الحالة الجديدة التي نشأت منذ اصدار تقرير الأمين العام . وطبقا لما جاء في التقارير ، شنت الهجمات في الفجر واستمرت طوال اليوم .

٩٢ ــ وانتقد أيضا السيد بوثا رئيس الوزراء ، في بيانه الذى أرسل الى الأمين العام في رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٧٩ (لل) ، ما جاء في تقرير الأمين العام من نصوص تقضي بقصر تواجد قوات سوابو على القواعد الموجودة في ناميبيا ورصد قواعد سوابو في الدول المجاورة ، وقال انها تخرج خروجا جذريا عن خطة التسوية وان المقصود منها تلبية مطالب سوابو بصورة غير معلنة . واتهم السيد بوثا ، بصفة خاصة ، الدول الغربية بمخالفة التأكيدات التي أعطيت لجنوب افريقيا بشأن تفسيرها لهذه الأحكام ، واتهمها بالتآمر لتحويل ترتيبات وقف اطلاق النار لصالح سوابو .

٩٣ ــ وأشار رئيس الوزراء الى رسالة وزير الخارجية الموجهة الى الأمين العام في اليوم السابق (انظر الفقرات ٨٨ ــ ٩٠ أعلاه) ، ثم قال ان الرد لم يوصد الابواب وان جنوب افريقيا مازالت متمسكة بمقترح التسوية الذى قبلته في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، بيد أن جنوب افريقيا مرتبطة أيضا بالتزامها ازاء شعب افريقيا الجنوبية الغربية بانها لن تسمح بفرض أى حل سياسي عليه . ووفقا لما جاء في رسالة وزير الخارجية ، عارضت الجمعية التأسيسية ، وكذلك سوابو ــ دال والجبهة الوطنية الناميبية ، انشاء قواعد لسوابو في الاقليم .

٩٤ ــ وأكد السيد بوثا رئيس الوزراء أن جنوب افريقيا لا تزال ملتزمة بالمبدأ القاضي بأن شعب افريقيا الجنوبية الغربية يجب أن يقرر مستقبله بنفسه ، ثم قال انه اذا كانت جنوب افريقيا ستعاقب بسبب التزاماتها ازاء سكان دولة مجاورة ، فانها مستعدة لتحمل التبعات .

(لل) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13148 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

٩٥ - ورفض الأمين العام رفضا قطعيا ، في رسالة موجهة الى السيد بوثا رئيس الوزراء ومؤرخة في ٨ آذار/مارس (مم)، ادعاء السيد بوثا بانه كانت هناك مكيدة أو تحيز أو خداع اشتركت فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة . وأشار الأمين العام الى أن امكانية استمرار التعاون بين الأطراف ستنهار بصورة خطيرة بفقدان أى طرف من الأطراف الثقة في حياد أو نزاهة الأمم المتحدة ، ثم كرر النداء الذى وجهه في تقريره بأن يمتنع جميع الأطراف عن أى أعمال قد تعرض التسوية للخطر . وأعلم السيد بوثا رئيس الوزراء أيضا بانه سيواصل بذل الجهود الرامية الى تحقيق حل سلمي لمسألة ناميبيا.

موقف سوابو ودول الخط الأول

٩٦ - في ٣ و ٤ آذار/مارس ، حضر السيد نوجوما ، رئيس سوابو ، اجتماع قمة لدول الخط الأول عقد في لواندا ، وكان تقرير الأمين العام من بين المسائل التي نوقشت فيه . وطبقا للبلاغ الختامي الصادر عن الاجتماع ، والذى أبلغ به الأمين العام في ٥ آذار/مارس ١٩٧٩ (نن) ، كان موقف دول الخط الأول ومنظمة سوابو هو (أ) أن القوات المسلحة لسوابو الموجودة في ناميبيا سيقتصر تواجدها على القواعد وسيتم رصدها من قبل الأمم المتحدة ؛ (ب) وانه ، وفقا لخطة الأمم المتحدة ، لن يكون هناك رصد لقوات سوابو خارج ناميبيا . ومع ذلك فقد أكد اجتماع القمة ومنظمة سوابو من جديد التزامهما بضمان المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار .

المحادثات الأخرى المقرر اجراؤها

٩٧ - في ١٢ آذار/مارس ، وجه وزراء خارجية الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدعوة الى جميع الأطراف المعنية ، أى سوابو وجنوب افريقيا ودول الخط الأول ونيجيريا ، لاجراء محادثات تقارب تجرى عن طريق الوسطاء وتعقد في الأمم المتحدة في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس . وكان أيضا ممثلو تحالف تيرنهول الديمقراطي والجبهة الوطنية الناميبية وسوابو - دال وجبهة العمل من أجل الابقاء على مبادئ تيرنهول ، حاضرين في نيويورك في أثناء اجراء المحادثات .

٣ - احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم

٩٨ - في أثناء عام ١٩٧٨ ، استمرت جنوب افريقيا في تحدى الأمم المتحدة باتخاذ خطوات نحو التسوية الداخلية ، في نفس الوقت الذى كانت تشترك فيه في المفاوضات الرامية الى تحقيق تسوية

(مم) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13156 .

(نن) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13141 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

مقبولة دوليا . وقامت جنوب افريقيا على نحو انفرادى ، عن طريق المدير العام التابع لها ، بتسجيل أسماء المصوتين استعدادا للانتخابات ، واصدار التشريعات التي تنص على انشاء جمعية تأسيسية ، وأخيرا ، في كانون الأول/ديسمبر ، اجراء انتخابات داخلية دون اشراف ، لم تشترك فيها سوابو والجبهة الوطنية الناميبية ونتج عنها الفوز المتوقع لتحالف تيرنهول الديمقراطي ، وهي منظمة سياسية تقوم على أساس العرق وتؤيدها حكومة جنوب افريقيا بصورة علنية . وفي خلال هذه الفترة ، شددت جنوب افريقيا أيضا سياستها في قمع جميع أشكال المعارضة لخططها المتعلقة بالتسوية الداخلية ، وبصفة خاصة عن طريق القاء القبض على زعماء سوابو وجنودها .

ألف ـ الخطوات التي اتخذتها جنوب افريقيا
لعرقلة التسوية الداخلية

تسجيل الناخبين

٩٩ ـ بدأ تسجيل الناخبين لانتخاب الجمعية التأسيسية في حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وبموجب اعلان تسجيل الناخبين (الجمعية التأسيسية) رقم ٣٧ AG 37 المؤرخ في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، كل الأشخاص الذين تجاوزوا سن ١٨ من المولودين في ناميبيا أو الذين عاشوا فيها لمدة أربع سنوات على الأقل لهم الحق في تسجيل اسمائهم . وحيث أن جنوب افريقيا لا تعترف بخليج والفيس كجزء من ناميبيا ، فان الأشخاص المولودين في هذه المنطقة والذين استمروا في الاقامة فيها ، استثنوا من التسجيل . ويقدر أن هوالي ٢٦ ٠٠٠ شخص ، صنف أغلبيتهم بأنهم من غير البيض بموجب قانون جنوب افريقيا ، حرموا من حق التصويت بهذه الكيفية . واستبعد أيضا من التسجيل جميع الناميبيين المقيمين خارج الاقليم والمقدر عددهم بـ ٤٠ ٠٠٠ شخص (معظمهم من الأفارقة) بيد أن جميع الموظفين المدنيين البيض من حاملي جنسية جنوب افريقيا الذين عاشوا في الاقليم لمدة أربع سنوات سمح لهم بالتصويت . وطبقا لأحد المصادر ، كان هناك ما يقدر بـ ١٠ ٤٨٠ موظفا مدنيا من البيض في ناميبيا في ١٩٧٦/١٩٧٧ . وفي المجموع ، قدرت جنوب افريقيا أن هوالي ٤٤٠ ٠٠٠ شخص لهم الحق في التصويت . ورأت منظمة سوابو ، التي وجهت اتهاما بأن مخالفات واسعة النطاق قد حدثت في أثناء فترة تسجيل الناخبين (انظر الفقرة ١٤١ أدناه) أن عدد الناميبيين الذين تعتبرهم جنوب افريقيا مؤهلين للتصويت هو عدد صغير جدا .

١٠٠ ـ ولاجراء التسجيل ، انشئت مراكز في نقاط في جميع أنحاء الاقليم وسافر ١٥٠ فريق تسجيل الى المناطق الريفية . وبالاضافة الى ذلك ، وجهت " نداءات " الى الزراع البيض للمساعدة في نقل العمال الى أماكن التسجيل .

١٠١ ـ وفي نهاية فترة التسجيل في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ، زعم الحاكم الاداري العام أن ٩٣,٠٥ في المائة (٤١٢ ٦٣٥) من الناخبين المستوفين للشروط قد سجلوا أسماءهم ، مما يدل، طبقا لرأيه ، على أن الناس يريدون الانتخاب .

Digitized by UNOG Library

١٠٢ - وهاجمت طائفة كبيرة من الجماعات والأفراد من داخل الاقليم ، بما في ذلك سوابو - دال (بقيادة السيد اندرياس شيبانغا) ، والجبهة الوطنية الناميبية (وهي ائتلاف لستة أحزاب) وعدد من رجال الكنائس ، عملية التسجيل بكاملها على انها غير عادلة على الاطلاق . ورغم أن اعلان التسجيل نص على أن تخويف أو " تثبيط " الناخبين المحتملين جريمة يعاقب عليها بدفع غرامة لا تتجاوز ٣٠٠٠ راند / أو ثلاث سنوات في السجن ، فان الجماعات المشار اليها آنفا ذكرت أن حوالي ١٠٠٠٠٠ من الأفارقة قد اجبروا على التسجيل بطريق التخويف والمضايقة من قبل السلطات ، بما في ذلك تهديدهم بفقد وظائفهم والرعاية الطبية ؛ وان الزراع وأرباب العمل الكبار الذين يستخدمون الأفارقة قد اجبروا مستخدميهم الأفارقة على الذهاب الى نقاط التسجيل " وأشرفوا على " تسجيلهم ؛ وان الجيوش القبلية في المناطق الشمالية قامت بارهاب الافارقة الذين لم يحصلوا على بطاقات تسجيل . وزعم أيضا انه تم تسجيل اللاجئين الانغوليين في المناطق الشمالية ، وهذا هو السبب في أن ٤٣٠١٨ شخصا قد سجلوا في كافانغولاند بدلا من الـ ٣٠٠٠٠ شخص الذين قدر في الاصل انهم مؤهلين للتصويت . وطبقا لتقرير من وندهوك نشر في صحيفة " نيويورك تايمز " بتاريخ ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، ذكرت سوابو أن ٦٠٠٠٠ لاجئ أنغولي و ١٣٠٠٠ من الموظفين المدنيين والجنود والمفتربين التابعين لجنوب افريقيا قد سجلوا زورا لاعطاء انطباع بأن نتيجة التصويت عالية .

١٠٣ - وفي رسالة مؤرخة في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ موجهة الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أورد السيد جوستين اليس ، الأمين العام للمركز المسيحي في ناميبيا ، بالتفصيل تهم المضايقة التي قامت بها سلطات جنوب افريقيا (س س) وقال السيد اليس ان الناس في اوفامبولاند وكافانغولاند قد اخبروه أنهم سجلوا اسماءهم بسبب الخوف وقال ان من الضروري لكل شخص أن يحمل بطاقة تسجيل طوال الوقت لتجنب المضايقة من قبل قوات دفاع جنوب افريقيا ووحدات الشرطة . وبالاضافة الى ذلك سجل كثير من الناس اسماءهم اعتقادا منهم بأنهم سيشتركون في انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة . وفي المناطق الحضرية ومناطق المزارع المملوكة للبيض ، كانت هناك دلائل على أن أرباب العمل ، في كل من القطاع الخاص والقطاع العام ، قد قاموا بدور مهم في دفع الناس الى التسجيل .

١٠٤ - وكان السيد اليس قد طرد من الاقليم في نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر بأمر من الحاكم الاداري العام .

(س س) S/12959 - A/33/458 . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، ملحق تشرين الاول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

اعـلان الانتخابـات

١٠٥ – في ٢٠ أيلول / سبتمبر ، اصدر الحاكم الاداري العام اعلانا (الاعلان رقم ٦٣ لعام ١٩٧٨ AG 63 بشأن المجلس التأسيسي والانتخابات) ينص على انشاء مجلس تأسيسي وتحديد اجراءات تسجيل الأحزاب السياسية واجراءات التصويت .

(أ) انشاء الجمعية التأسيسية

١٠٦ – نص الاعلان على انشاء جمعية تأسيسية تتألف من ٥٠ عضوا تسميهم الأحزاب السياسية المشتركة في الانتخابات بما يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها كل منها . ويمكن لأى ناخب مسجل يبلغ من العمر ٢١ عاما أو أكثر أن يرشح نفسه ، شريطة أن يكون سليم العقل .

١٠٧ – ومنح الاعلان الجمعية المقترح انشاؤها ، فيما منحه ، سلطة وضع دستور للاقليم واقراره بقصد تحوله الى دولة مستقلة ذات سيادة اعتبارا من التاريخ الذى يصبح فيه هذا الدستور ساري المفعول . وكان من المقرر أيضا تفويض الجمعية بأن تقدم الى الحاكم الاداري العام أى طلبات أو توصيات أو مقترحات فيما يتعلق بالنهج الذى يريد اتباعه أو أى خطوات يريد اتخاذها بقصد نيل الاقليم للاستقلال كدولة ذات سيادة . ومع ذلك فان الحاكم الاداري العام لن يكون ملزما بالموافقة على هذه الطلبات أو التوصيات أو المقترحات أو المشورة التي تقدمها الجمعية أو تصدرها .

١٠٨ – وبعد ذلك تقرر اجراء الانتخابات في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

(ب) تسجيل الأحزاب

١٠٩ ـ ينص الاعلان على أنه ينبغي لأى منظمة سياسية تود الاشتراك في الانتخاب أن تقدم كتابة الى رئيس الموظفين القائمين على الانتخابات ، قبل تاريخ معين ، اسم المنظمة وتسميتها المختصرة ورمزها ودستورها . ويكون لرئيس الموظفين القائمين على الانتخابات صلاحية استعراض الطلبات وتحديد ما اذا كانت مقبولة أو متنافية مع أحكام الاعلان .

١١٠ ـ وقد حدد فيما بعد آخر موعد لتسجيل الاحزاب ، وهو ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر . وفي ذلك التاريخ ، كانت خمس مجموعات قد قبلت الاشتراك ، وهي : تحالف تيرنهول الديمقراطي ، وجبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهول ، وحزب هيرستيفت الوطني ، والحزب الديمقراطي المسيحي ، وجبهة تحرير ريهوبوت (انظر الفقرات ١١٩ ـ ١٢٩ أدناه) . ورفضت المنظمة الشعبية لجنوب غربي افريقيا (سوابو) الاشتراك في الانتخابات ما لم يوف بشروطها ، بما في ذلك خاصة انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا . وأعلنت الجبهة الوطنية لناميبيا وسوابو ـ الديمقراطية أنها لن تشترك في الانتخابات الا اذا كانت تشرف عليها الأمم المتحدة .

(ج) اجراءات التصويت

١١١ ـ نص الاعلان على اجراء الانتخاب بالاقتراع السرى لدى ابراز بطاقة تسجيل . وتقام صناديق الاقتراع عبر الاقليم ويمكن لوكلاء الاحزاب المسجلة مراقبتها . وتتضمن ورقة الاقتراع نفسها أسماء الاحزاب المسجلة وأسماءها المختصرة ورموزها ليتمكن الذين لا يعرفون قراءة الانكليزية ولا الافريكانية من التعرف عليها بسهولة .

١١٢ ـ ولكل حزب مسجل ان يعين وكلاء انتخابيين لكل دائرة انتخابية ، وكذلك وكيل اقتراع لكل مركز اقتراع .

١١٣ ـ وتفيد التقارير أن مجموع مراكز الاقتراع في الاقليم سيكون ١٠٩٣ مركزا ، بما في ذلك الوحدات المتنقلة ، منها ١٠٤ مكاتب انتخابية ثابتة وربما ٢٢ وحدة متنقلة سيكون موقعها في اوفامبولاند . وفي المناطق الشمالية ، سيعمل ١٦٥ موظفا من جنوب افريقيا "بصفة مساعدة" ، ومن بينهم ما يزيد عن ٥٠ قاضيا يعملون بصفة موظفي انتخاب .

١١٤ ـ وفيما يتعلق بعدّ الأصوات ، أشارت التقارير الى ان ١٥٠ شخصا ، بما في ذلك الافريقيون والملونون والبيض ، قد عينوا للقيام بعملية عدّ الأصوات . وفضلا عن ذلك ، يمكن لكل حزب أو تحالف أو جبهة أن يعين خمسة ممثلين للاشراف على هذه العملية في وقت معين . وتحال أى مسائل تنشأ بشأن صحة أى بطاقة اقتراع الى مجلس طعون يتألف من أحد القضاة رئيسا وواحد من كبار المحامين وقاضي صلح .

Digitized by UNOG Library

الاشتراك في الانتخابات

١١٥ - ان حزبين فقط من الاحزاب الخمسة التي تم تسجيلها (وهما تحالف تيرنهول الديمقراطي وجبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهول) يعتبران متنافسين سياسيين هامين ، بينما تعد الاحزاب الثلاثة الأخرى جماعات منشقة ليست لها شعبية واسعة .

١١٦ - وبسبب عدم اشتراك سوابو ، وكذلك سوابو الديمقراطية والجبهة الوطنية لناميبيا ، كان الشعور السائد هو أن الانتخابات الداخلية لا يمكن أن تكون ذات شأن أو أن تعكس ارادة الشعب بل انها ستكون مجرد وسيلة لتسليم مقاليد السلطة الى تحالف تيرنهول الديمقراطي . وقد تنبأت مقالة ظهرت في صحيفة " ذى فايننشال تايمز " (لندن) في ٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ ، بانتصار تحالف تيرنهول الديمقراطي ، وأشارت الى أن الانتخابات ستكون بالضرورة ، مهما بلغ الحرص في اجرائها ، مجرد اختبار وحيد الجانب للرأى العام ، لأن ثلاث مجموعات هامة لم تشترك فيها (وهي سوابو ، والجبهة الوطنية لناميبيا ، وسوابو الديمقراطية) ، وانه لولا أهمية ما وراء ذلك من احداث ، لأمكن أن تعتبر هذه الانتخابات شبه مهزلة .

١١٧ - وفي مقالة ظهرت في مجلة " ذى ايكونوميست " في ٢٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ ، قيل ان هذه الانتخابات وان يكن من المحتمل أنها " مزيفة " ، فهي ستمنح تحالف تيرنهول الديمقراطي مركزا ستبذل حكومة جنوب افريقيا قصارى جهدها لتعزيزه . وحتى اذا عقدت فيما بعد انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة ، فان فرص تفوق تحالف تيرنهول الديمقراطي على سوابو ستكون قد ارتفعت .

١١٨ - وأشارت مقالة أخرى الى ان تحالف تيرنهول الديمقراطي اذا ما وجه طلبات مبالغا فيها الى الأمم المتحدة فرفضتها هذه نتيجة لذلك ، فانه يمكن لهذا التحالف أن يدّعي انه لم يترك له من خيار سوى رفض الانتخابات الخاضعة لاشراف الأمم المتحدة وانشاء حكومته الخاصة به والسير نحو الاستقلال .

(أ) تحالف تيرنهول الديمقراطي

١١٩ - كان تحالف تيرنهول الديمقراطي ، وهو تحالف بين الممثلين القبليين الذين حضروا مؤتمر تيرنهول (ع ع) والحزب الجمهورى الذى يقتصر على البيض والذى شكّله السيد ديرك مودج في

(ع ع) في مؤتمر تيرنهول ، كان ممثلو سكان كابريفي الشرقية ، وكافانغو ، وأوفامبولاند وبهوبوت باستر ، الذين انشئ لهم بالفعل ما يسمى بحكومات الأوطان ، يتألفون من أعضاء هذه الحكومات . أما ممثلو البوشمن ، والداماراء ، والهيريرو ، والناما ، والتسوانا ، والكاوكوفيلدير ، الذين لم تكن لهم مؤسسات للحكم الذاتي ، فقد كانوا يتألفون من الزعماء القبليين التقليديين ، الا في الحالات التي رفض فيها هؤلاء الزعماء الاشتراك . فقد كان ممثلو الداماراء مثلا من فئة منشقة لم تعترف بها حكومة جنوب افريقيا الا بعد أن رفضت اللجنة التنفيذية القبلية للداماراء والمجلس الاستشارى للداماراء الاشتراك .

Digitized by UNOG Library

سنة ١٩٧٧ ، هو المجموعة السياسية الوحيدة التي اشتركت في الانتخابات محاولة استقطاب البيض وغير البيض على السواء ، وتفيد التقارير أنها تحظى بتأييد حكومة جنوب افريقيا . ورئيس التحالف هو الأب كورنيليوس نجوبا كبير وزراء اوفامبولاند ، كما ان رئيس هيئة التحالف والناطق الرئيسي باسم التحالف هو السيد مودح .

١٢٠ - وقد أيد تحالف تيرنهول الديمقراطي ، في برنامجه السياسي ، انشاء حكومة مركزية قوية تضطلع بمسؤولية جميع الوظائف الحكومية الهامة . بيد أن التمثيل في الحكومة المركزية سيجرى وفقا لمبادىء اثنية " للحفاظ على حقوق الاقليات " . وبالاضافة الى ذلك ، ستكون هناك سلطات من الدرجة الثانية على أساس النظام الحالي للمجموعات الاثنية . وفي المناطق الحضرية ، لن يقوم تمييز بين البلديات السوداء والبيضاء . وستنشأ عوضا عن ذلك بلديات مشتركة تتألف من ممثلين عن كافة المجموعات الاثنية المعنية ، كما انه سيكون في وسع أى فرد أن يختار المكان الذى يود الاقامة فيه .

١٢١ - وفيما يتعلق بانتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة ، كان موقف تحالف تيرنهول الديمقراطي ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، انه بالرغم من انه سيبقى الباب مفتوحا للمفاوضات مع الدول الغربية ، فانه لا يقبل خطة الأمين العام ، وخاصة ما يتعلق بارسال فريق عسكرى للأمم المتحدة يتألف من ٥٠٠ ٧ رجل . ويفيد أحد التقارير أن تحالف تيرنهول الديمقراطي قد أوضح أنه سيطلب من الأمم المتحدة أن تسحب تأييدها لسوابو وان تتخذ " موقفا متوازنا " كيما يقبل التحالف اجراء انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة . وسيطلب كذلك ان تغلق أنغولا وزامبيا قواعد سوابو في أراضيها ، وان يكون العنصر العسكرى في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية " حياديا " . وأشار تقرير آخر الى ان تحالف تيرنهول الديمقراطي سيطلب كذلك اقامة مراقبين للأمم المتحدة في الجانب الانغولي من الحدود .

١٢٢ - وتفيد المعلومات المتوفرة ان برنامج تحالف تيرنهول الديمقراطي قد حظي قبل الانتخابات بتأييد أقلية من البيض في المدن ، والزعماء القبليين والطبقة الوسطى غير البيضاء ، وخاصة في المنطقتين الجنوبية والوسطى . ولكن المنظمة لم تصب قدر ذلك من النجاح في اجتذاب تأييد واسع في المناطق الشمالية التي درجت على ان تناصر منظمة سوابو بقوة .

(ب) جبهة العمل للحفاظ على مبادىء تيرنهول

١٢٣ - يرأس جبهة العمل للحفاظ على مبادىء تيرنهول السيد ابراهام دى بليسيس ، وهي تتألف من الحزب الوطني ومن مجموعتين منشقتين من الملونين والباستر .

١٢٤ - وقد نادت جبهة العمل للحفاظ على مبادىء تيرنهول ، في برنامجها السياسي ، باعتماد مشروع دستور تيرنهول الأصلي (ف ف) الذى ينص بالفعل على قيام اتحاد للولايات الصغيرة الاثنية

(ف ف) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٩٩ - ١٠٩ .

Digitized by UNOG Library

تحت حكومة مركزية ضعيفة يتمتع فيها البيض بحق الفيتو . وقيل ان هذا الائتلاف يحظى بتأييد اكثرية من الافريكانيين وانه يعتبر المنافس الحقيقي الوحيد لتحالف تيرنهول الديمقراطي .

(ج) حزب هيرستيفت الوطني

١٢٥ - يرأس حزب هيرستيفت الوطني السيد ساريل بيكر ، وهو حزب تقتصر عضويته على البيض ويستمد الدعم من اتجاه أقصى اليمين فيما بين البيض . وليس للحزب مقاعد في الجمعية التشريعية الحالية للاقليم التي تقتصر عضويتها على البيض .

١٢٦ - وحزب هيرستيفت الوطني يرفض : (أ) مشروع دستور تيرنهول بوصفه مسرفا في الليبرالية ؛ (ب) والانتخابات القائمة على أساس صوت واحد لكل شخص ؛ (ج) ودور الأمم المتحدة . وقد قال السيد بيكر ، في بيان أدلى به في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ، ان حزب هيرستيفت الوطني سيشكل عاملا له شأنه في انتخابات كانون الاول / ديسمبر لأن الاحزاب الأخرى قد بالغت في الاتجاه نحو اجتذاب تأييد السود . ويؤيد حزب هيرستيفت الوطني السياسة الافريكانية التقليدية القائمة على الفصل العنصري .

(د) الحزب الديمقراطي المسيحي

١٢٧ - الحزب الديمقراطي المسيحي هو حزب للملونين يرأسه السيد بن بيلاى . ويقول الحزب ان موقفه يقوم على حماية الحقوق الفردية .

١٢٨ - وقد قال السيد بيلاى ، في بيان أدلى به قبل الانتخابات ، أنه ليس لديه ولا لدى الأعضاء الآخرين في اللجنة التنفيذية لحزبه أى طموحات سياسية ، وانهم اذا ما فازوا ببضعة مقاعد في الجمعية التأسيسية فانه سيساعدهم ان يقدموا بعضها للاحزاب الأخرى بموجب شروط معينة . وقال كذلك ان الحزب الديمقراطي المسيحي ليس راضيا عن طريقة اجراء الانتخابات ، وانه لم يقبل الاشتراك في هذه الانتخابات الا لأنه ليست هناك أى امكانية أخرى لتشكيل معارضة .

(هـ) جبهة تحرير ريهوبوت

١٢٩ - جبهة تحرير ريهوبوت هي مجموعة منشقة من الباستر انفصلت عن حزب ريهوبوت الشعبي المناوئ لجنوب افريقيا واشتركت في مؤتمر تيرنهول . وكان زعيماها في سنة ١٩٧٥ هما السيد هانز ديبرغاردت والسيد د . أ . ب . اسحاق . ولا تتوفر معلومات حديثة عن برنامجها أو قيادتها .

Digitized by UNOG Library

(و) حملة تحالف تيرنهول الديمقراطي الانتخابية ووسائل الاعلام

١٣٠ ـ حاول تحالف تيرنهول الديمقراطي كسب التأييد الشعبي عن طريق القيام بحملة مدروسة وباهظة التكاليف (اشتركت في تمويلها جنوب افريقيا) وبكسب السيطرة على الصحافة الناميبية .

١٣١ ـ وبالنظر لحجم جمهور الناخبين ، وصفت حملة تحالف تيرنهول الديمقراطي بأنها واحدة من أبهظ الحملات الانتخابية تكلفة في العالم . ويفيد نبأ جاء في صحيفة " التايمز " (لندن) ، في ١٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨ ، ان تحالف تيرنهول الديمقراطي كان قد انفق حتى ذلك التاريخ ما يزيد عن ٢ر٥ مليون جنيه استرليني ، تلقى معظمها من مصادر في جمهورية المانيا الاتحادية وجنوب افريقيا . وعلقت مصادر أخرى بقولها ان تحالف تيرنهول الديمقراطي ، بوصفه منظمة تخوض معركة لا يمكن أن تخسرها ، قد " كافح كفاحا عنيفا الى حد ملحوظ " . وأفادت التقارير انه كان لدى تحالف تيرنهول الديمقراطي شبكة تتألف من ٣٦ مكتبا ، و ٤٢٥ عاملا ميدانيا ، و ٢١ حارسا مسلحا ، و ١٣٢ مركبة ، و ١٠ وحدات تليفزيونية متنقلة ، وفرقة موسيقية شعبية . كما انه أقام زهاء ٥٠٠ اجتماع شعبي قدمت فيها الأطعمة مجانا ، ووزع آلافا من الملصقات الجدارية والمنشورات ، وكذلك قمصانا مجانية وشالات للنساء وحواجب ضوئية كرتونية لزجاج السيارات الأمامي ، وقد زينت جميعها برمز الحزب ، وهو عبارة عن اصبعين يشكلان شارة السلم .

١٣٢ ـ وخلال حملة تحالف تيرنهول الديمقراطي ، أشارت التقارير الى ان الأمر كاد يخلو من المحتوى السياسي . وعلقت " ذى فايننشال تايمز " (لندن) بقولها ان التنافس بين تحالف تيرنهول الديمقراطي وجبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهول قد انقلب الى مباراة " نابية الألفاظ " فيما بين الزعماء البيض لهاتين الجماعتين ، دون ايلاء اعتبار يذكر لمستقبل السكان ، ومما عقد العملية بجملتها التشديد على العنصر والقبلية . وتشديدا على الاختلافات القبلية ، كان مما قام به المسؤولون في تحالف تيرنهول الديمقراطي انهم سافروا مع عدد من المترجمين الشفويين لترجمة الكلمات الانتخابية التي يلقونها الى ست لغات قبلية مختلفة .

١٣٣ ـ وقد وجهت كذلك الى المدير العام تهمة مفادها انه أظهر انحيازا الى جانب تحالف تيرنهول الديمقراطي . وقد وجهت مثل هذه التهمة جبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهول ، التي احتجت في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر لدى رئيس الوزراء بوتا قائلة ان المدير العام قد أحاط نفسه بمستشارين من تحالف تيرنهول الديمقراطي ، وانه يغطي عمليات تخويف الافريقيين التي يقوم بها تحالف تيرنهول الديمقراطي في المناطق الشمالية . وثمة تهمة أخرى صدرت عن محرر " راند ديلي ميل " (جوهانسبرغ) الذى قال في مقال له ان تحالف تيرنهول الديمقراطي والحاكم الادارى العام وحكومة جنوب افريقيا قد شكلوا فيما يبدو محورا ، وانه لم يعد بامكانه ان ينظر الى المدير العام بوصفه شخصية حيادية .

١٣٤ ـ وفي المناطق الشمالية ، التي تعد تقليديا معاقل سوابو ، نظمت حملة تحالف تيرنهول الديمقراطي تنظيما جيدا كذلك . وفي كابريفي الشرقية ، حيث كان اثنان من أهم الزعماء

Digitized by UNOG Library

القبليين عضوين في اللجنة التنفيذية لتحالف تيرنهول الديمقراطي ، عيّن منظم من التحالف في كل من الدوائر الانتخابية الاحدى والثلاثين ، كما نظمت اجتماعات في جميع القرى . وقد ساعدت قوة دفاع جنوب افريقيا في توفير الخدمات الأساسية كمهدها منذ عام ١٩٧٣ .

١٣٥ - وبالاضافة الى القيام بالحملة الانتخابية ، عرقل مؤيدو تحالف تيرنهول الديمقراطي سير اجتماعات سوابو في كابريفي الشرقية ووند هوك وأماكن أخرى . ولم ترد أى أنباء عن محاولة السلطات لردعهم عن ذلك .

١٣٦ - كذلك سخّر تحالف تيرنهول الديمقراطي وسائل الاعلام لخدمة حملته الانتخابية . وقد أحكم تحالف تيرنهول الديمقراطي سيطرته على الصحافة في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، حين اشترى مليونير من جمهورية المانيا الاتحادية ، وصف بأنه أحد مؤيدى تحالف تيرنهول الديمقراطي الأوفياء ، صحيفة " ذى ويندهوك ادفرتايزر " (الناطقة باللغة الانكليزية) وصحيفة " ألجيمين زايتونغ " (الناطقة باللغة الالمانية) ، اللتين تحدتا كلتاهما سياسات ومبادىء تحالف تيرنهول الديمقراطي وقدمتا تغطية محايدة لسوابو . ويقال ان هذه العملية قد كلفت ٣ر١ مليون جنيه استرليني قدم معظمها حزب الاتحاد الاشتراكي المسيحي في جمهورية المانيا الاتحادية . ولما كان السيد ديرك مودج يسيطر من قبل على صحيفة افريكانية ، فقد كان من نتيجة هذه العملية ان أصبح لدى تحالف تيرنهول الديمقراطي احتكار صحفي . وعقب ذلك ، بدأت صحيفة " ذى ويندهوك ادفرتايزر " تقدم تغطية شاملة للاحداث بصورة مؤيدة لتحالف تيرنهول الديمقراطي .

١٣٧ - وفي آب/أغسطس ١٩٧٨ ، تولى المدير العام ادارة الخدمات الاذاعية التي كانت تديرها سابقا الشركة الاذاعية لجنوب افريقيا وانشأ مجلسا اذاعيا مؤقتا استشاريا ومتعدد العناصر لمراقبة البرامج الاذاعية خلال فترة ما قبل الانتخاب . وتفيد المعلومات المتوفرة ان موظفي هذه الشبكة الاذاعية قد وافقوا مبدئيا على وجوب اتاحة فرص اذاعية متساوية لجميع الأحزاب وعلى مبادىء ارشادية ثابتة لاعطاء وقت اذاعي للاحزاب . بيد ان المدير العام أقر صراحة ، في بيان أدلى به ، بأن من مهام المجلس مناوأة " الدعاية الخبيثة التي تغدو أحيانا بالغة الخطورة " ، الموجهة الى الاقليم من محطات تبث على الموجات القصيرة من أماكن كلوساكا ولواندا .

نتائج الانتخابات

١٣٨ - عقدت الانتخابات الداخلية للجمعية التأسيسية في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . وأفاد المدير العام بأن ٨١ في المائة من الناخبين المسجلين ، أى ٢٦٤ ٣٢٦ شخصا ، أدلوا بأصواتهم في بطاقات صحيحة حتى نهاية فترة الأيام الخمسة . وبعد عدّ الأصوات، جاء في الانباء ان تحالف تيرنهول الديمقراطي قد نال ١٣٠ ٢٦٨ صوتا أى ٨٢ في المائة من الأصوات المدلى بها ، وحصل بذلك على ٤١ مقعدا من أصل ٥٠ مقعدا في الجمعية التأسيسية ، وان جبهة العمل للحفاظ على مبادىء تيرنهول قد نالت ٧١٦ ٣٨ صوتا ، وذلك يخولها الحصول

Digitized by UNOG Library

على ٦ مقاعد . وحصل الحزب الديمقراطي المسيحي على ٩٠٧٣ صوتا ، وحزب حرية [illegible] في على ٧٨١ ٥ صوتا ، وجبهة تحرير ريهوبوت على ٥٦٤ ٤ صوتا ، وذلك يخول كلا منها الحصول على مقعد واحد . وكانت هناك ٤٧٩١ بطاقة اقتراع غير صحيحة .

١٣٩ ـ وتفيد المعلومات المتوفرة أنه قام بعدّ الأصوات ١٥٠ موظفا ، وأنهم قارنوا أولا عدد الأصوات بعدد بطاقات التسجيل التي قدمت في مختلف مكاتب الاقتراع للتحقق من تطابق الأرقام . وكان يتفحص بطاقات التسجيل في وقت واحد فريق يتألف من ٤٠ خبيرا في بصمات الاصابع وخبيران في الخطوط الكتابية للتحقق من ان البطاقات قد صدرت لنفس الاشخاص الذين قدموها للموظفين القائمين على الانتخاب . كما أن عملية عدّ الاصوات قد حضرها ممثلو الاحزاب السياسية التي اشتركت في الانتخابات .

١٤٠ ـ وعقب عملية الاقتراع ، قال رئيس الوزراء السيد بوتا ان هذه كانت أنزه انتخابات جرت في افريقيا حتى الآن ، وان شعب الاقليم قد أعرب عن رغباته في حرية . وعلق المدير العام قائلا ان ارتفاع نسبة المقترعين تبين بصورة واضحة لا لبس فيها ارادة الأغلبية ، كما أنها يجب ان تبين لغير المشتركين (سوابو والجبهة الوطنية لناميبيا وسوابو الديمقراطية) أنهم هم الأقلية . وقال كذلك ان الانتخابات قد تمت بصورة سلمية .

١٤١ ـ وقد أدّعت سوابو ، التي كانت قد دعت الى مقاطعة الانتخابات الداخلية ، كما ادّعت مصادر أخرى ، بما في ذلك جبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهول أن جنوب افريقيا حققت هذه النسبة المرتفعة من الاشتراك في الانتخابات عن طريق تخويف السكان الافريقيين . وقال السيد نجوما رئيس سوابو ، في البيان الذى أدلى به في لواندا ، أن مراكز الاقتراع المتنقلة كانت تحرسها وحدات مسلحة من الجنود والشرطة ، وأن جنوب افريقيا قد دفعت الأموال لبعض العملاء كي يرغموا الشعب على التصويت . وأن المزارعين البيض هددوا مستخدميهم بأنهم سيفقدون أعمالهم اذا لم يصوتوا . ووصفت جبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهول عملية التخويف في كاتوتورا بأنها لا تصدّق ، كما أنها ادعت بأنه لم يكن هناك مطلقا ما يمكن تسميته بالانتخابات الحرة . وتفيد التقارير أن جبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهول كانت تتوقع كسب أغلبية أصوات البيض .

١٤٢ ـ وأكدت كثير من التقارير المنشورة في الصحافة الغربية أن الانتخابات جرت تحت رقابة محكمة من جنوب افريقيا . ومما ذكرته هذه التقارير أن الشرطة المسلحة بالبنادق الآلية كانت تحرس مراكز الاقتراع ، وان الجنود كانوا يتمركزون في النقاط الرئيسية في ويندهوك ، وان الموظفين القائمين على الاقتراع كانوا يصوتون بالنيابة عن الافريقيين الأميين " أمام أنظار وكلاء الأحزاب " وان عربات الحكومات القبلية كانت تنقل مؤيدى تحالف تيرنهول الديمقراطي الى مراكز الاقتراع في اوفامبولاند . وأفادت كذلك صحيفة " ذى واشنطن بوست " الصادرة في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ بأن طائرات الميراج النفاثة التابعة لجنوب افريقيا كانت في حالة التأهب في اوفامبولاند ، بالاضافة الى وجود ما يقرب من ١٨٠٠٠ جندى من القوات المسلحة .

Digitized by UNOG Library

١٤٣ ـ وقال الحاكم الاداري العام انه سيجرى التحقيق في التهم الخاصة بالمخالفات الانتخابية مع اسقاط التهم التي لا يؤيدها سند واقعي .

انشاء الجمعية التأسيسية والتدبيرات اللاحقة

١٤٤ ـ بعد تسجيل الأعداد النهائية للأصوات ، أخطر المدير العام الاحزاب السياسية التي اشتركت في الانتخابات بأن تعين ممثليها في الجمعية خلال ٧٢ ساعة .

١٤٥ ـ وقد تألف معينو تحالف تيرنهول الديمقراطي من ٤ ممثلين عن كل من الاوفامبو ، والهيريرو ، والكافانفو ، والكابريفيين الشرقيين ، والبيض ، والناما ، والملونين ، والدامارا ، وثلاثة ممثلين عن كل من الباستر ، والبوشمن والتسوانا . وعينت جبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهول أربعة ممثلين من البيض ، وواحدا من الملونين ، وواحدا من الباستر ، بينما أعلن حزب هيرستيفت الوطني ، وجبهة تحرير ريهوبوت ، والحزب الديمقراطي المسيحي ، ولكل منها مقعد واحد ، أنها اختارت قادتها أو نواب قادتها لتمثيلها .

١٤٦ ـ وعقدت الجمعية التأسيسية أول اجتماعاتها في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ في قاعة الالعاب الرياضية في تيرنهول . وأثناء الاجتماع ، انتخب السيد يوهانس سكرايوير وهو من الدامارا ، رئيسا للجمعية ، كما ناقشت الجمعية اقتراحا يدعوها الى أن تبين الى أى حد هي مستعدة في المضي للحصول على الاعتراف الدولي .

١٤٧ ـ وتكلم السيد مودج خلال مناقشة الاقتراح ، فأيد هذا الاقتراح وقال ان الشاغل الرئيسي لتحالف تيرنهول الديمقراطي هو أنه ينبغي لأى انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة أن تكون " انتخابات حرة بالنسبة لنا بالقدر الذى هي فيه حرة بالنسبة لسوابو " ، وأن تحالف تيرنهول الديمقراطي سيلّح ، قبل المضي في أى مفاوضات أخرى مع الأمم المتحدة ، على وجوب " اعتماد نظام يقنعنا بأن أى انتخابات مقترحة تشرف عليها الأمم المتحدة ستكون انتخابات حرة حقا " .

١٤٨ ـ وفي ٢١ كانون الأول /ديسمبر ، عقدت الجمعية التأسيسية جلسات غير علنية استمرت طيلة اليوم مع رئيس وزراء جنوب افريقيا ووزير خارجيتها ، وكان يرافقهما الجنرال ماغنوس مالان قائد قوة دفاع جنوب افريقيا . ولم تتح أى تفصيلات عن المحادثات . بيد أن رئيس الوزراء بوتا قال فيما بعد ، في مؤتمر صحفي ، أن جنوب افريقيا مستعدة لعقد انتخابات أخرى ، وانه قد أشار على الممثلين المنتخبين بقبولها . وأشارت تقارير أخرى الى أن رئيس الوزراء قد حاول اقناع " الزعماء " بقبول الخطط الخاصة بانتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة ، عن طريق مناقشة الأخطار الناجمة عن قيام تسوية داخلية ، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية واستمرار حرب العصابات . وقد دلّ حضور الجنرال مالان على أن التزام جنوب افريقيا بالدفاع عن الاقليم في حالة الاخفاق في التوصل الى تسوية هو من الأمور التي جرت مناقشتها .

Digitized by UNOG Library

١٤٩ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ، اتخذت الجمعية التأسيسية قرارا بأن توافق مبدئيا على اجراء انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة ، رهنا ببعض الشروط المسبقة .

١٥٠ - وقد نقلت وجهات نظر الجمعية التأسيسية الى الأمين العام في رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر وموجهة من وزير خارجية جنوب افريقيا (انظر الفقرة ٦٤ أعلاه) .

١٥١ - وفي ٥ آذار/مارس ١٩٧٩ ، اعتمد ما يسمى بالجمعية التأسيسية اقتراحا كان من جملة ما ورد فيه ان رجت الجمعية حكومة جنوب افريقيا عدم تقديم أى تنازل فيما يتعلق بالاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير والمتعلقة بقصر تواجد قوات سوابو على القواعد . وقررت الجمعية التأسيسية كذلك أنها ، في حالة عدم تنفيذ خطة التسوية حتى ١٥ آذار/مارس ، ستنعقد في ٢ نيسان/ابريل للنظر في الخطوات اللازمة للوصول بجنوب غرب افريقيا الى الاستقلال .

١٥٢ - وكما ورد أعلاه ، ارفق نص الاقتراح برسالة وزير الخارجية الى الأمين العام في ٥ آذار/مارس (انظر الفقرة ٨٨ والحاشية و و أعلاه) .

باء - اضطهاد الوطنيين الناميبيين

١٥٣ - بغية القضاء على تأييد شعب ناميبيا لسوابو ، واصلت جنوب افريقيا اضطهادها الغاشم للوطنيين الناميبيين . وخلال عام ١٩٧٨ ، اوقفت شرطة جنوب افريقيا اعدادا كبيرة من قادة سوابو واعضائها ، وذلك فيما يبدو لخنق معارضة سوابو لعقد انتخابات داخلية وتقويض التأييد الشعبي الذى تحظى به سوابو في حالة قيام انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة . وقد ازداد اضطهاد الشرطة لسوابو منذ اعلان المدير العام عن أنظمة أمنية جديدة جرت بمقتضاها عمليات توقيف عديدة .

الترتيبات الأمنية

١٥٤ - كانت الأنظمة الأمنية الرئيسية التي أصدرها المدير العام خلال سنة ١٩٧٨ هي الأحكام الصادرة في ١٨ نيسان/ابريل والمتعلقة باعتقال الاشخاص منعا للعنف والتخويف السياسي . وهذه الانظمة ، التي تماثل في مفعولها قانون مكافحة الارهاب الصادر سنة ١٩٦٧ ، تخول الحاكم الادارى العام ان يأمر بالاعتقال غير المحدود المدة لأى شخص أو اشخاص اذا كان مقتنعا بأن ثمة ما يهدد بالعنف أو التخويف التطور الدستورى لجنوب غرب افريقيا على نحو سلمي ومنظم . ولم يكن لهؤلاء الموقوفين ، شأنهم في ذلك شأن الموقوفين بموجب القانون البغيض - قانون مكافحة الارهاب ، حق الرجوع الى أى محكمة ، غير ان الأنظمة الجديدة تنص على أنه يمكن للأباء ان يزوروا المعتقلين على فترات لا تتجاوز ثلاثة أيام كما يمكن ان يزورهم قاضي صلح كل

Digitized by UNOG Library

اسبوعين . وفضلا عن ذلك ، يمكن لقضاة الصلح ان يرفعوا شكاوى الى المدير العام كما يمكن للمعتقلين ان يقدموا تظلمات كتابية الى لجنة معنية باعادة النظر . ولكن توصيات اللجنة المعنية باعادة النظر سرية ، وهي ليست ملزمة للمدير العام كما أنها لا تخضع لتدقيق المحاكم . وقد قال المدير العام ، تبريرا للتدابير الأمنية الجديدة القاسية ، أنه يرى أنه ينبغي أن تكون للاقليم قوانينه الخاصة رغم انه كان يمكن التذرع بقانون مكافحة الارهاب .

١٥٥ - وقد اصدر المدير العام فيما بعد ، في ١٦ حزيران/يونيه ، تدابير أخرى تحظر مرور المركبات على الاطلاق في اوفامولاند خلال ساعات الليل . ويفيد أحد التقارير ان الحظر الذي يشكل خطوة نحو اعادة فرض حالة الطوارئ التي كانت نافذة في اوفامبولاند من ١٩٧٢ الى ١٩٧٧ ، قد اعتبر ضروريا لمنع رجال عصابات سوابو من نقل الذخائر الى الجنوب .

عمليات اعتقال الوطنيين

١٥٦ - تصاعدت عمليات اعتقال قادة سوابو وأعضائها في ربيع سنة ١٩٧٨ حين كان الناس يرون أنه مازال من الممكن أن تعقد قبل نهاية عام ١٩٧٨ انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة . وقد جرى ، خلال نيسان/ابريل وحده ، اعتقال زهاء ٣٢ عضوا من أعضاء سوابو ، بما في ذلك ٥ من قادتها ، بعضهم بمقتضى قانون مكافحة الارهاب ، وبعضهم الآخر بمقتضى الأنظمة الأمنية الجديدة المذكورة أعلاه ، فبلغ بذلك العدد الكلي لأعضاء سوابو المعتقلين حينذاك قرابة ١٠٠ عضو . وبالرغم من ان الحاكم الاداري العام أدعى بأن عمليات الاعتقال لم تكن تستهدف أي حزب بالذات ، فان أعضاء سوابو وحدهم ، على حد ما هو معلوم ، هم الذين كانت تعتقلهم الشرطة . وادعت سوابو بأن الدافع وراء عمليات الاعتقال هو في الواقع تصميم جنوب افريقيا على عدم تمكين سوابو من القيام بحملة انتخابية .

١٥٧ - وبعد أسابيع قليلة من الموجة الأولى من الاعتقالات ، اعتقل عضوان آخران من اللجنة التنفيذية لسوابو ، وعضوان من المنظمة الديمقراطية للوحدة الوطنية .

١٥٨ - وفي ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ، أعلنت سلطات جنوب افريقيا ان جميع أعضاء سوابو الأربعة عشر المحتجزين بمقتضى التدابير الأمنية الجديدة قد أخلي سبيلهم ، بما في ذلك السيد أكسيل جاكسون يوهانس ، الأمين الاداري لسوابو .

١٥٩ - واستأنفت الشرطة عمليات اعتقال قادة سوابو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . واتفق توقيت الاعتقالات مع الانتخابات الداخلية التي قاطعتها سوابو . وكان من بين هؤلاء المعتقلين دانييل تجونفاريرو ، نائب الرئيس الوطني ؛ والسيد موكفانيدى تلابينيلو أمين الدعاية ؛ والسيد يوهانس ، الأمين الاداري ؛ والآنسة لوسيا هاموتينيا ، أمينة الشؤون القانونية ؛ والسيد يوهانس كونجورو ، رئيس رابطة الشبيبة ؛ والسيد سولومون غاماشان ، نائب أمين النقل . وقد ذكرت جنوب افريقيا ان الاعتقالات ، التي جرت بمقتضى قانون مكافحة الارهاب ، تتصل بانفجارين في وندهوك حدثا قبل يومين من ذلك . وقد انكرت سوابو مسؤوليتها عن الانفجارين .

Digitized by UNOG Library

١٦٠ - وافرج عن قادة سوابو في أواخر كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ .

١٦١ - وخلال عام ١٩٧٨ ، الصقت جنوب افريقيا كذلك بثلاثة ولنيين تهمة محاولة تفجير طريق وجسر للخطوط الحديدية . والرجال الثلاثة هم السادة يوهانس بوندينى ، وبيتروس ايلونغا ، اللذين حكم عليهما بالسجن مدة ١٨ سنة ، والسيد وليام بيفو ، الذى حكم عليه بالسجن ٦ سنوات .

جيم - الاحتلال العسكرى لناميبيا

١٦٢ - خلال عام ١٩٧٨ ، اتخذت جنوب افريقيا تدابير جديدة لتؤمن مواصلة سيطرتها الفعلية ، وذلك عن طريق تعزيز وجودها العسكرى في الاقليم بالافراد والمعدات معا . وكما أشير أعلاه ، ألحت جنوب افريقيا على أنها ، حتى ولو قبلت انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة ، فان تخفيض قوات جنوب افريقيا " لن يبدأ الا حين يتحقق وقف تام وشامل لأعمال القتال " .

١٦٣ - هذا وان قوات جنوب افريقيا في ناميبيا تنتشر في شبكة من القواعد العسكرية مجهزة بأكثر الأسلحة تطورا ، بما في ذلك الدبابات والمصفحات والطائرات المقاتلة وقاذفة القنابل والطائرات الصغيرة المعدة خصيصا لمقاومة التمرد . والقاعدتان الرئيسيتان في المنطقة الشمالية هما القاعدتان الواقعتان في غروتفونتين وأوشيفيلو ؛ وقاعدة دروميل الواقعة في غروتفونتين هي أوسع القاعدتين ومنها ما يزيد عن ١٥ كتيبة ووحدة دعم جوى . وهناك أيضا قاعدة رئيسية في خليج والفيس الذى تزعم جنوب افريقيا أنها صاحبة السيادة عليه (أنظر الفقرة ١٦٧ أدناه) .

١٦٤ - وفي أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، ادعت سوابو أن لدى جنوب افريقيا قرابة ٦٠٠٠٠ رجل في الاقليم . وقبل الانتخابات الداخلية مباشرة ، بدأت جنوب افريقيا تعزز قواتها بصورة ملحوظة في الشمال ، اذ وضعت وحدتين كل منهما بحجم لواء على امتداد الحدود بين اوفامبولاند وانغولا . ويفيد مقال ظهر في صحيفة " ذى واشنطن بوست " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ أن هذا التحرك الجديد يرمي فيما يبدو الى تعزيز موقف جنوب افريقيا سياسيا وعسكريا في أوفامولاند قبل الانتخابات ، والى تدعيم الانطباع القائل بأن جنوب افريقيا وتحالف تيرنهول الديمقراطي سيواصلان السيطرة على ناميبيا في المستقبل . وكما أشير أعلاه (أنظر الفقرة ١٤٢ أعلاه) ، كانت قوات أمن جنوب افريقيا في حالة تأهب كامل طيلة فترة الأيام الخمسة التي عقدت أثناءها الانتخابات الداخلية .

١٦٥ - وخلال عام ١٩٧٨ ، اتخذت جنوب افريقيا كذلك مزيدا من التدابير لاشراك الناميبيين في حملتها العسكرية ضد سوابو . وأشارت التقارير الصادرة خلال تلك السنة الى أن قوة دفاع جنوب افريقيا كانت تخطط لانشاء كتيبة مظليين للاقليم اعتبارا من سنة ١٩٧٩ ، وأن الكتيبة الحادية والأربعين ، التي تتألف من افريقيين من الجزئين الجنوبي والأوسط من البلد ، قد أرسلت للخدمة لأول مرة فيما يدعى بمنطقة العمليات ؛ وأن أول ضابط من ناميبيا معين في قوة دفاع جنوب افريقيا ، وهو برتبة كابتن ، قد عين في ١ تشرين الأول /اكتوبر . ونقل عن اللواء جانبي غلدنهويس ، قائد قوات جنوب افريقيا في ناميبيا ، أنه قال أن جنوب افريقيا تقوم بالاستعاضة عن الضباط البيض

Digitized by UNOG Library

"بالمحليين" في أسرع وقت ممكن . ويرى بعض المراقبين أن اشراك الناميبيين في المؤسسة العسكرية لجنوب افريقيا هو خطوة تقوم بها جنوب افريقيا تمهيدا لحرب أهلية .

١٦٦ - وخلال سنة ١٩٧٨ ، شنت جنوب افريقيا كذلك هجمات على الدول المجاورة . وترد المعلومات المتعلقة بالهجوم على أنغولا ، الذى جرى في أيار/مايو ١٩٧٨ ، في التقرير السابق للجنة الخاصة (ص ص) . ووقع هجوم ثان في آب/أغسطس على بلدة سيشيكي (زامبيا) زعم انه كان ردا انتقاميا على غزوة ناجحة قامت بها سوابو ضد قوات جنوب افريقيا في كاتيما موليلو (أنظر الفقرة ١٧١ أدناه) .

دال - مسألة خليج والفيس

١٦٧ - استمرت جنوب افريقيا في ادعاء السيادة على خليج والفيس متحدية قرار الجمعية العامة ٣٢/٩ دال المؤرخ في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ الذى أعلن أن ضم جنوب افريقيا لخليج والفيس اليها هو لاغ وباطل وأن خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا (ق ق) .

١٦٨ - وخلال عام ١٩٧٨ ، استمر اقتصاد خليج والفيس في التدهور ، بما في ذلك قطاع صيد الاسماك . وكان قطاع الاسماك قد اسهم حتى ذلك الحين بما يقرب من ٢٠ في المائة من الناتج الداخلي الاجمالى للاقليم (أنظر الفقرتين ١٩٤ و ١٩٥ أدناه) . ويشير مقال نشرته وكالة الصحافة الفرنسية في أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، الى أن خليج والفيس قد بات يتحول بسرعة الى بلدة أشباح في الصحراء الناميبية ، وأن ما يزيد عن ١٠ في المائة من السكان الذين يبلغون زهاء ٢٦ ٠٠٠ نسمة قد غادروا المنطقة خلال الأشهر الأربعة السابقة . وقد عزا المقال هذا النزوح الى جو الشك المحيط بمركز خليج والفيس ، والى الأزمة الناشبة في قطاع صيد الاسماك ، والى زيادة فرض الضرائب منذ أن أصبح خليج والفيس يخضع لنفس النظام الضريبي الذى تخضع له مقاطعة الرأس . وفي كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ ، اتخذت جنوب افريقيا تدابير لوقف النزوح فأصدرت قرارا بأن يدفع المقيمون في خليج والفيس ضريبة الدخل وفقا لنفس المقياس المتبع فى جنوب غرب افريقيا .

١٦٩ - وخلال عام ١٩٧٨ ، اتخذت جنوب افريقيا كذلك خطوات لتعزيز موقفها العسكرى في خليج والفيس ، الذى توجد فيه قاعدة ريكوب العسكرية ، وهو مركز هام بوصفه محطة متقدمة للوحدات البحرية لجنوب افريقيا على امتداد خط الساحل الناميبي . وفي تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨ ، أفادت التقارير بأن بحرية جنوب افريقيا كانت تعد الخطة لتوسيع مرافقها بصورة ملموسة في خليج والفيس ،

(ص ص) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٣٩ - ٤٤ .

(ق ق) المرجع نفسه ، الفقرات ٦٨ - ٧٠ .

Digitized by UNOG Library

هذا الخليج الذى ورد في مقال صدر في الصحافة الناميبية انه " يملك مفتاح السيطرة على جنوب الأطلسي والطريق البحرى حول رأس الرجاء الصالح " . وفي تشرين الاول /اكتوبر كذلك ، نقل عن اللواء البحرى ج . سي . والترز ، انه حذر من ان بحرية جنوب افريقيا ستؤمّن الدفاع عن هذا الميناء " دفاعا شرسا " .

٤ - الكفاح من أجل التحرر الوطني

١٧٠ - خلال عام ١٩٧٨ ، تبيّن نمط جديد في الكفاح من أجل التحرر الوطني الذى تخوضه سوابو ، فقد تبين ان هناك ، كما ورد في الصحافة الغربية ، اصطدامات أقل ولكنها أشد خطرا تشترك فيها اعداد من قوات سوابو أكبر من ذى قبل وتسفر عن تصاعد عدد القتلى في صفوف جنوب افريقيا .

١٧١ - وقد برز هذا التغيّر في طبيعة الخطة القتالية لسوابو في ٢٣ آب/اغسطس ، وذلك حين شنت قوات سوابو هجوما كبيرا بالصواريخ ونيران الهاون والمدفعية دام ساعتين على قاعدة جنوب افريقيا العسكرية الواقعة في كاتيما موليلو في كابريفي الشرقية . ووصف الهجوم بأنه أخطر هجوم شنته سوابو على جنوب افريقيا منذ بداية كفاح التحرير في سنة ١٩٦٦ ، وانه أسفر عن مقتل ١٠ من جنود جنوب افريقيا وعن اصابة ٨ آخرين بجروح خطيرة . وكانت الأنباء قد نقلت قبل يومين ان قوة دفاع جنوب افريقيا قد خسرت هذه السنة حتى الآن ٢٦ رجلا .

١٧٢ - وقد أعقب هذا الهجوم الذى شنته سوابو على كاتيما موليلو عملية قصف قامت بها قوات جنوب افريقيا ضد بلدة سيشيكي الزامبية الواقعة على الحدود الناميبية . وذكر وزير خارجية زامبيا ان قوات جنوب افريقيا اجتازت الحدود الى زامبيا في ١٢ ناقلة جنود واطلقت النار بصورة عشوائية على كل شيء مدمرة خطا للقوة الكهربائية وأبنية مدرسية ومباني المطار . وقد اسفرت هذه العمليات ، التي استمرت من ٢٢ الى ٢٤ آب/اغسطس ، عن مقتل ١٢ مدنيا زامبيا واصابة ٦ آخرين بجروح خطيرة وعن خسائر فادحة في الممتلكات .

١٧٣ - وفي ٢٨ آب/اغسطس ، قال السيد نوجوما في لوساكا ان طائرات جنوب افريقيا مازالت تقصف أجزاء من جنوب زامبيا .

١٧٤ - وعقب اتخاذ جنوب افريقيا قرارها باجراء انتخابات داخلية ، جددت سوابو هجماتها العسكرية . وذكر اللواء فلدنهويس ان عدد الحوادث المسجلة في تشرين الاول /اكتوبر كان من أعلى الارقام منذ آب/اغسطس ١٩٦٦ ، اذ ان قوات جنوب افريقيا قد اصطدمت مع قوات سوابو ١٣ مرة .

١٧٥ - وفي نهاية تشرين الاول /اكتوبر ، ذكرت سوابو ان قواتها قتلت أو جرحت خلال الأشهر الثلاثة السابقة ، ٢٠٠ جندى من جنود افريقيا وأعطبت ٣٨ مركبة وأربع طائرات هليكوبتر . وادعت جنوب افريقيا انه لم يقتل سوى ٤٢ جنديا من جنودها .

Digitized by UNOG Library

١٧٦ – وخلال عام ١٩٧٨ ، هاجمت سوابو كذلك منشآت مختلفة، بما في ذلك برج مائي في اوفامبولاند ، وجسر معبّد قرب كيتما نشوب ، وجسر للخطوط الحديدية قرب كاريبيب ، وأنابيب للمياه ، كذلك قطعت سوابو أعمدة الكهرباء والتلغراف بين وندهوك واوفامبولاند . وأشار أحد التقارير الى ان الانفجارات التي وقعت على الجسرين اللذين يقعان في منطقة للبيض كانت صفعة نفسية لمحاولات جنوب افريقيا ابقاء الحرب بعيدة عن السكان البيض .

١٧٧ – وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، هاجمت قوات لسوابو تتألف من ٢٥٠ مقاتلا مسلحين بمدافع الهاون الثقيلة والبنادق الرشاشة الخفيفة قاعدة عسكرية لجنوب افريقيا في نكونغو الواقعة في اوفامبولاند قرب الحدود الانغولية . وقد جرحوا في الهجوم سبعة من أعضاء قوة دفاع جنوب افريقيا . ولم ترد تقارير عن خسائر سوابو . وقد اعترفت مصادر جنوب افريقيا بأنها عجزت عن ملاحقة وحدات سوابو لأن الهجوم وقع أثناء هطول أمطار غزيرة .

١٧٨ – ونقلت قوة دفاع جنوب افريقيا فيما بعد ، في ٢٦ شباط/فبراير ، ان سوابو قصفت قاعدة عسكرية في ايلوندو الواقعة في اوفامبولاند ، وهي تبعد زهاء ١٠ كيلومترات عن الحدود الانغولية .

١٧٩ – وفي ٦ آذار/مارس ، قالت المصادر العسكرية لجنوب افريقيا ان قوات سوابو قامت بخطف سبعة جنود من قوة دفاع جنوب افريقيا . ولم يحدد البلاغ تاريخ او مكان عملية الخطف .

Digitized by UNOG Library

١٩٥ ـ وأفادت التقارير أن حصيلة قطاع صيد الأسماك انخفضت بدرجة كبيرة ، عن المستويات التي تم بلوغها في وقت سابق أثناء هذا العقد . وقد أوضح أحد المصادر ، مع أن الأرقام الاجمالية غير متوفرة ، أن قيمة أسماك البلشار المعلبة قد انخفضت هي وحدها من ٧٠ مليون راند في عام ١٩٧٦ الى ٣٥ مليون راند في عام ١٩٧٧ والى لا شيء تقريبا في عام ١٩٧٨.

دال ـ الزراعـــة

١٩٦ ـ يتألف القطاع الزراعي الذى يسيطر عليه البيض من مزارع تربية الماشية وأغنام القركول . وقد أفادت مصادر رسمية في جنوب افريقيا أن القيمة الاجمالية للماشية في ناميبيا بلغت ، في عام ١٩٧٤، ١٠٠ مليون راند ، مثلت منه الأبقار مبلغ ٥٣ر٢ مليون راند ومثلت الأغنام والماعز ٢٧ر٦ مليون راند . بيد أن صناعة تربية الماشية عانت انتكاسا منذ عام ١٩٧٤ بسبب عدم وجود طلب على لحم البقر ، نتيجة لارتفاع أسعار السوق ، في حين ظلت حصيلة أغنام القركول تتزايد . وفي عام ١٩٧٦، قدّرت قيمة صادرات أغنام القركول (٢ر٩ مليون من الجلود) بمبلغ ٥١ر٤ مليون راند . بيد أنه اعتبر أن من المحتمل أن قدرة ناميبيا على تربية أغنام القركول تقترب من الحد الأقصى الممكن عمليا بالنسبة لتربة المنطقة ومناخها ، بحيث أن ازدياد القيمة بدرجة أكبر سيعتمد بصورة رئيسية على ارتفاع الأسعار في السوق العالمية. وتمثل أغنام القركول الناميبية حوالي ٥٠ في المائة من الانتاج العالمي .

١٩٧ ـ وتباع معظم الماشية بصورة تقليدية ، بخلاف أغنام القركول ، في أسواق جنوب افريقيا بأسعار محددة تقصر عادة عن مستوى السوق العالمية . وقد بدأ في عام ١٩٧٨ ، في محاولة لتحسين الحالة المالية لأصحاب مزارع تربية الماشية ، بذل جهود لتوسيع نطاق مرافق ذبح الماشية وتجهيزها في ناميبيا وتنمية سوق لتصدير اللحم البقرى المجمّد .

Digitized by UNCC Library

الجـدول ٢

ناميبيا : تقديرات الايراد المتحصل في حساب
جنـوب غـرب أفريقيـــا ، ١٩٧٥ - ١٩٧٨

(بآلاف الرانـدات)

البنـــــد	٧٦/١٩٧٥	٧٧/١٩٧٦	٧٨/١٩٧٧
ضريبة الدخـل			
مناجـم المـاس	٢٦ ٤٦٥	٢٢ ٥٣٠	٤٥ ٠٠٠
المـناجم الاخرى	١٠ ٠٠٠	٢ ٠٩٨	١ ٠٠٠
الشركات (غير شركات التعدين)	١٥ ١٤٩	١٨ ٧٠٧	٢٠ ٨٢٩
رسوم تصديـر الماس	٧ ٦٨١	١١ ٥١٠	١٥ ٩٣٠
ضريبـة أربـاح الماس	٨ ٩١٧	٩ ٠٠٠	١٢ ٢١٠
ضريبة الأرباح غير الموزعـة	٢٣٠	١٢٠	٨٠
رسوم النقـل	١ ٢٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
الطوابع والرسوم البريديـة	١ ٠٠٠	٧٥٠	٦٥٠
رخص التنقيب والمطالبـات	٤٣٤	٣٦٣	٣٦٠
القروض المستردّة	٢ ٧٣٠	١ ٨٧٦	١ ٨٣١
الفائـدة	٣ ٣٦٦	٢ ١٦٨	١ ٩٢٣
المساهمة المتعلقة بإدارة البانتو	١٦ ٧٤٠	١٦ ٨٤٤	٢٢ ٨٦٦
الايجار عن ممتلكات الدولة	١٥٤	١٧٣	١٨٢
الغرامات / المصادرات	٣٣٠	١٨٠	١٨٠
ايرادات عامـة	٣ ٦٨٣	٤ ٤٩٦	٧ ٠٦٧
مجموع الايراد الداخلـي	٩٨ ٠٧٩	٩١ ٨١٥	١٣٠ ٩٩٣
الجمارك والمكوس : حصة ناميبيا من الرسوم الجمركية المجمعة	٢٧ ٩٠٠	٣٥ ٧٠٠	٣٧ ٦٦٠

(يتبـع)

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢ (تابع)

البنـــــد	٧٦/١٩٧٥	٧٧/١٩٧٦	٧٨/١٩٧٧
صندوق الايرادات الاقليمية لجنـــوب غرب أفريقيا	٢ ٤٥١	٢ ٨٦٥	٣ ١٧١
شركة التمويل الجنوبية الغربيـــــة المحدودة	٢٨٠ ٥	٦ ٠٠٠	٧ ٤٧٠
المجمـــوع	١٣٣ ٧١٠	١٣٦ ٣٨٠	١٧٩ ٢٩٤

المصدر : روجر موري ، " صـناعة المعادن في ناميبيا : امكانيات الاستقلال " (أمانـــة الكومنولث ، لندن) .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٣

ناميبيا : المساهمة المقدرة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٦٠ - ١٩٧٧

(بملايين الراندات)

القطاع	١٩٦٠ القيمة	١٩٦٠ النسبة المئوية	١٩٧٠ القيمة	١٩٧٠ النسبة المئوية	١٩٧٧ القيمة	١٩٧٧ النسبة المئوية
القطاع الأولي	٦٩ر٠	٤٨ر٧	١٧٥ر٨	٤٦ر٣	٥٧٥ر٠	٥٠ر٧
الزراعة، الحراجة وصيد الأسماك	٢١ر١	١٤ر٩	٦٠ر٧	١٦ر٠	٢١٠ر٠	١٨ر٥
التعدين	٤٧ر٩	٣٣ر٨	١١٥ر١	٣٠ر٣	٣٦٥ر٠	٣٢ر٢
القطاع الثانوي	١٨ر٤	١٣ر٠	٥٤ر٥	١٤ر٤	١٦٠ر٠	١٤ر١
الصناعة التحويلية	١٢ر٧	٩ر٠	٣٥ر٨	٩ر٤	٨٥ر٠	٧ر٥
البناء	٤ر٣	٣ر٠	١٤ر٨	٣ر٩	٦٠ر٠	٥ر٣
الكهرباء والغاز والمياه	١ر٤	١ر٠	٣ر٩	١ر٠	١٥ر٠	١ر٣
القطاع الثالث	٥٤ر٢	٣٨ر٣	١٤٩ر١	٣٩ر٣	٤٠٠ر٠	٣٥ر٢
النقل	١٢ر٠	٨ر٥	٢٦ر٧	٧ر٠	٦٠ر٠	٥ر٣
التجارة	١٥ر٨	١١ر١	٤٥ر٥	١٢ر٠	١٣٥ر٠	١١ر٩
المالية والتأمين	١١ر٥	٨ر١	٣٠ر٩	٨ر١	٨٥ر٠	٧ر٥
القطاع الحكومي العام	٨ر٨	٦ر٢	٣٠ر١	٧ر٩	٧٠ر٠	٦ر٢
مجموع الناتج المحلي الاجمالي	١٤١ر٦	١٠٠ر٠	٣٧٩ر٤	١٠٠ر٠	١١٣٥ر٠	١٠٠ر٠

المصادر، كما أوردها روجر موري، المرجع السابق : بيانات ١٩٦٠ المستقاة من جنوب افريقيا، " الدراسة الاستقصائية لجنوب غرب أفريقيا، ١٩٦٧ (بريتوريا، ادارة الشؤون الخارجية، ١٩٦٨) ؛ بيانات ١٩٧٠ المستقاة من و. ه. توماس، " اقتصاد جنوب غرب افريقيا " (كيب تاون، ١٩٧٥) وبيانات ١٩٧٧ المستقاة من معهد ناميبيا، " صوب تنمية القوى العاملة في ناميبيا " (لوساكا، ١٩٧٧).

Digitized by UNOG Library

الجدول ٤

ناميبيا : الصادرات المقدرة ١٩٦٦ – ١٩٧٧

(بملايين الراندات)

السلع الأولية	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٧
المنتجات الزراعية	٣٢ر٦	٤٩ر٠	٩٨ر٠	١٣٠ر٠
جلود أغنام القركول	١٥ر٩	٢٥ر٠	٥٠ر٠	٦٥ر٠
منتجات الماشية	١٦ر٦	٢٤ر٠	٤٨ر٠	٦٥ر٠
منتجات مصائد الأسماك	٤٨ر٩	٥٦ر٠	٨٠ر٠	٦٥ر٠
الأسماك المعلّبة	١٤ر٠	١٦ر٠	٢٥ر٠	٢٥ر٠
دقيق السمك	٢٢ر٤	٢٨ر٠	٤٠ر٠	٣٥ر٠
منتجات اخرى	١٢ر٥	١٢ر٠	١٥ر٠	١٥ر٠
منتجات المعادن	١٢٧ر٨	١٣٠ر٠	١٩٠ر٠	٤٦٠ر٠
الماس	٨٥ر٠	٧٠ر٠	١٠٠ر٠	٢٥٠ر٠
اليورانيوم	—	—	—	٧٠ر٠
النحاس المنقّط	١٩ر٢	٢٥ر٠	٤٠ر٠	٧٠ر٠
الرصاص المنقّي	١٢ر٣	١٨ر٠	٢٨ر٠	٤٥ر٠
الزنك ومعادن اخرى (كادميوم، ليثيوم، منغنيز، فضة، قصدير، فاناديوم)	١١ر٣	١٧ر٠	٢٢ر٠	٢٥ر٠
مجموع الصادرات	٢٠٩ر٣	٢٣٤ر٠	٣٦٨ر٠	٦٥٥ر٠
النسبة المئوية للصادرات في الناتج المحلي الاجمالي	٦٧ر٠	٦٢ر٠	٦٢ر٠	٥٨ر٠

المصادر ، كما أوردها روجر موري ، المرجع السابق : بيانات ١٩٦٦ المستقاة من " الدراسة الاستقصائية لجنوب غرب افريقيا " ، ١٩٦٧ ، المرجع السابق ؛ بيانات ١٩٧٠ و ١٩٧٣ المستقاة من و . هـ . توماس ، المرجع السابق ؛ وبيانات ١٩٧٧ المستقاة من " صوب تنمية القوى العاملة في ناميبيا " ، المرجع السابق .

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر*

الصحراء الغربيـــة

ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المســـــألة

١ ـ نظرت اللجنة الخاصة في مسألة الصحراء الغربية في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ من آب/أغسطس ١٩٧٩ .

٢ ـ وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قـــرارات الجمعية العامة في الموضوع ، بما فيها بوجه خاص القراران ٣٣/٣١ ألف وباء المؤرخان في ١٣ من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ والمتعلقان بمسألة الصحراء الغربية ، والقرار ٣٣/٤٤ الصادر فـــي التاريخ المذكور نفسه ، والمتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجت الجمعية ، في الفقرة ١٢ من القرار ٣٣/٤٤ ، من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهـــــر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعـــة والثلاثين" .

٣ ـ وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتهـــا الأمانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

٤ ـ ولبّت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ من آب/أغسطس طلب استماع تقدم به وفد للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وريو دى أورو (جبهة بوليساريو) . وقد أدلى السيد مجيد عبد الله (جبهة بوليساريو) ببيان في الجلسة نفسها (A/AC.109/PV.1161) . وبموافقة اللجنة ألقى ممثل موريتانيا بيانا في ذلك الصدد (A/AC.109/PV.1161) . كما تكلم ممثلو جمهوريـــة تنزانيا المتحدة ، وكوبا ، والجمهورية العربية السورية وايران (A/AC.109/PV.1161) .

باء ـ قرار اللجنـــة الخاصـــة

٥ ـ وفي الجلسة ١١٦١ المعقودة في ١٦ من آب/ أغسطس ١٩٧٩ ، وعقب بيان أدلى بـــه الرئيس (A/AC.109/PV. 1161) ، وبعد أن أحاطت اللجنة الخاصة علما بالاتفاق المبرم في مدينـــة الجزائر في ٥ من آب/ أغسطس ١٩٧٩ بين حكومة موريتانيا وجبهة " بوليساريو" (١) وكذلك المقـــرر الذى اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السادسة عشـــرة

---

* سبق اصدار هذا الفصل بوصفه جزءا من A/34/23/Add.3 .

(١) انظر A/34/427-S/13503 ، المرفق الأول . وللاطلاع على النص المطبوع انظـــر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق أشهر تموز/يوليه وآب / أغسطس وأيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

المعقودة في مونروفيا في الفترة من ١٧ الى ٢٠ من تموز/يوليه (انظر A/34/485، المرفق ، المقرر ARG/Dec.36/1) ، قررت اللجنة دون اعتراض النظر في هذا البند في دورتها القادمة ، مع مراعاة ما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها الرابعة والثلاثين . وتيسيرا لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، قررت اللجنة الخاصة كذلك الاذن لمقررها باحالة الوثائق ذات الصلة بالموضوع الى الجمعية مباشرة .

Digitized by UNOG Library

المرفق*

ورقة عمل من اعداد الامانة العامة

المحتويات

	الفقرات
١ - معلومات عامة	١ - ٤
٢ - معلومات أساسية	٥ - ٨
٣ - نظر منظمة الوحدة الأفريقية في المسألة	٩ - ١٦
٤ - نظر الجمعية العامة في المسألة	١٧ - ١٩
٥ - التطورات السياسية	٢٠ - ٤٢
٦ - الحالة العسكرية	٤٣ - ٥٣
٧ - الحالة الاقتصادية	٥٤ - ٦٠

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1331 .

Digitized by UNOG Library

الصحراء الغربية

١ - معلومات عامة

١ - تقع الصحراء الغربية على الساحل الشمالي الغربي لافريقيا المطل على المحيط الأطلسي في مواجهة جزر الكناريا ، ويحدها المغرب والجزائر من الشمال والشمال الشرقي وموريتانيا من الجنوب والشرق . ويبلغ مجموع مساحتها حوالي ٢٦٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع وطول ساحلها ١ ٠٦٢ كيلومترا . ويبلغ طول حدودها البرية ٢ ٠٤٥ كيلومترا ، منها ١ ٥٧٠ كيلومترا مع موريتانيا و ٤٧٥ كيلومترا مع المغرب والجزائر . ويتألف الاقليم من منطقتين هما الساقية الحمراء وريودى أورو تشكلان جزءا لا يتجزأ من الصحراء الكبرى .

٢ - ومناخ الصحراء الغربية جاف جدا ويتسم بفروق ضخمة بين درجات الحرارة ليلا ونهارا . أما الفلاحة فيها فنادرة جدا باستثناء بعض المناطق المنخفضة في الجنوب التي ترويها أمطار تسقط من آن لآخر .

٣ - وقد حددت السمات الطبيعية لهذه المنطقة الصحراوية طريقة الحياة التقليدية للسكان الأهليين ومعظمهم من البدو الرحل والرعاة الذين يتنقلون بصورة مستمرة في مساحات شاسعة تتجاوز الحدود الدولية . الا انه منذ ١٩٧٨ ، وعلى اثر الجفاف الذى عانت منه منطقة الصحراء بأسرها ، استقر جزء كبير من السكان في المراكز الحضرية والتجارية وحولها .

٤ - والقبائل الرئيسية في الاقليم هي : الرقيبات وآيت لحسن وأولاد دليم . وتوجد هذه القبائل ايضا في موريتانيا والمغرب والجزائر .

٢ - معلومات أساسية

٥ - ومما يذكر ان حكومات اسبانيا والمغرب وموريتانيا اتفقت في ١٤ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ على اعلان مبادئ يعرف أيضا باتفاق مدريد (أ) ، بشأن اقليم الصحراء الغربية . وقامت اسبانيا وفقا لهذا الاعلان بنقل سلطاتها الى ادارة مؤقتة تتألف من الحاكم العام الاسباني آنئذ ونائبين للحاكم ، عينت أحدهما المغرب وعينت الآخر موريتانيا . ووفقا لأحكام ذلك الاتفاق ، انهت اسبانيا وجودها في الاقليم في ٢٦ من شباط/فبراير ١٩٧٦ .

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، ملحق تشرين الأول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الوثيقة S/11880 ، المرفق الثالث .

Digitized by UNOG Library

٦ — وفي ١٤ من نيسان/ ابريل ١٩٧٦ ، وقعت المغرب وموريتانيا اتفاقا عينتا بموجبه الحدود بين موريتانيا والمغرب بالخط المستقيم الذى يربط بين نقطة تقاطع خط العرض ٢٤ شمالا وخط الطول ١٣ غربا . وبتحديد الحدود على هذا النحو ، أدمج الجزء الشمالي للصحراء الغربية في الأراضي المغربية والجزء الجنوبي في الاراضي الموريتانية . واتهمت الحكومة الجزائرية التي كانت قد عارضت اعلان مدريد ، الحكومة الاسبانية بالتنكر لالتزاماتها بشأن انهاء استعمار الاقليم وبتسليم الاقليم الى المغرب وموريتانيا .

٧ — وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وريو دى أورو (جبهة بوليساريو) ان الشعب الصحراوى يعتبر " الاتفاق المبرم بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا لاغيا وباطلا وبأنه عمل من أعمال العدوان واللصوصية " . وأكدت من جديد حق الشعب الصحراوى غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

٨ — واعترف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المعلنة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، ٢٠ بلدا هي : اثيوبيا ، انغولا ، بنما ، بنن ، بوروندى ، توغو ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الرأس الأخضر ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، غينيا الاستوائية ، غينيا — بيساو ، فييت نام ، جمهورية كوريا الديمقراطية ، الكونغو ، مدغشقر ، موزامبيق ، اليمن الديمقراطية .

٣ — نظر منظمة الوحدة الافريقية في المسألة

٩ — اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في اثناء دورته العادية الخامسة عشرة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٨ الى ٢٢ من تموز/يوليه ١٩٧٨ قرارا (انظر AHG/Res. 92 (XV) ، A/33/235 المرفق الثاني) بانشاء لجنة مخصصة تتألف من خمسة رؤساء دول على الأقل ، أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، برئاسة الرئيس السوداني الذى كان يرأس منظمة الوحدة الافريقية في ذلك الحين . وكانت مهمة هذه اللجنة ، كما حددها ذلك القرار ، هي دراسة " جميع الوقائع في نزاع الصحراء الغربية ، بما في ذلك ممارسة الشعب حقه في تقرير المصير ، تمهيدا لمؤتمر قمة استثنائي يعقد لمناقشة المسألة .

١٠ — وأوضحت التقارير في تشرين الاول/ أكتوبر أن المغرب وموريتانيا قبلتا وساطة اللجنة المخصصة بغية التوصل الى حل لمشكلة الصحراء الغربية .

١١ — وفي رسالة مؤرخة في ٧ من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ وموجهة من الممثل الدائم للسودان لدى الامم المتحدة الى الامين العام (A/33/364) أحال ممثل السودان رسالة من رئيس اللجنة

Digitized by UNOG Library

المخصصة جاء فيها ان اللجنة ستبدأ أعمالها بمدينة الخرطوم في ٣٠ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ وأنها ستتألف من السيد جعفر نميرى ، رئيس السودان (رئيسا) ؛ وموااليمو جوليوس نيريرى ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة (ب) ؛ والسيد موسى تراورى ، رئيس مالي ؛ والسيد اولسنجون اوبسانجو ، رئيس نيجيريا ؛ والسيد فيلكس هوفويه بوانيه ، رئيس ساحل العاج ؛ والسيد أحمد سيكوتورى ، رئيس غينيا .

١٢ — وجاء في نفس الرسالة ان رئيس اللجنة يأمل في أن تمتنع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن اتخاذ أى اجراء قد يعوق عمل هذه اللجنة ويؤخر الوصول الى حل عادل وسلمي لهذه المشكلة (A/33/364) .

١٣ — وفي ١٠ من تشرين الثاني / نوفمبر احتجت جبهة بوليساريو بقوة على هذا الطلب ، قائلة ان مسؤوليات الأمم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار مستقلة عن مسؤوليات منظمة الوحدة الافريقية . كما ادعت الجبهة ان تكوين اللجنة المخصصة سيظل غير متوازن طالما لم تضم أنغولا أو موزامبيق .

١٤ — وفي رسالة مؤرخة في ٢٧ من تشرين الثاني / نوفمبر موجهة الى رئيس السودان (A/33/397 ، المرفق) من السيد هوارى بومدين الذى كان رئيس الجزائر آنئذ كان مما قاله الرئيس بومدين ان نظر الأمم المتحدة في مسألة الصحراء الغربية يتفق تمام الاتفاق وقرار مؤتمر القمة المعقود في الخرطوم (انظر الفقرة ٩ أعلاه) الذى ينص صراحة في الفقرة ٧ على أن تظل مشكلة انهاء استعمار الصحراء الغربية معروضة على الأمم المتحدة . وأعرب عن أسفه لأن أمانة منظمة الوحدة الافريقية أعربت عن أملها في أن تتفادى الأمم المتحدة النظر في مسألة الصحراء الغربية ، وقال ان هذا لا يخالف أحكام قرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة فحسب ، وانما يخالف أيضا الروح الجديدة التي تشجعها الجزائر متوخية ، عن طريق الحوار ، تقدم جهود الجميع المستهدفة تحقيق حل سياسي للأزمة الراهنة .

١٥ — وأصدرت اللجنة المخصصة في ٢ من كانون الاول / ديسمبر ، عقب اجتماع استغرق يومين في الخرطوم ، بيانا جاء فيه أن لجنة فرعية مكونة من رئيسي نيجيريا ومالي قد ألّفت وعهد اليها بمهمة زيارة المنطقة بصحبة الأمين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، والاتصال بجميع الأطراف المعنية بما في ذلك " الشعب الصحراوى " ، بغية اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة السلم والأمن . وناشد البيان جميع الاطراف وقف اطلاق النار فورا لتمكين اللجنة الفرعية من الاضطلاع بواجباتها .

١٦ — وقامت اللجنة الفرعية في ٣٠ من نيسان / ابريل ١٩٧٩ بزيارة الجزائر وموريتانيا والمغرب ، وقابلت ممثلي جبهة بوليساريو في مدينة الجزائر . وعقدت اللجنة المخصصة اجتماعا عاما في ٢٣ من

(ب) انسحبت جمهورية تنزانيا المتحدة فيما بعد من اللجنة الخاصة بعد اعترافها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

Digitized by UNOG Library

حزيران/ يونيه ١٩٧٩ . وأصدرت في ٢٦ من حزيران/ يونيه بيانا جاء فيه انها اعتمدت بعض توصيات اللجنة الفرعية بشأن ممارسة شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير وكيفية هذه الممارسة . وسوف تعرض التوصيات على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته السادسة عشرة التي ستعقد في مونروفيا في الفترة من ١٧ الى ٢٠ من تموز/ يوليه . وكررت اللجنة المخصصة نداءها لجميع الأطراف المعنية بالالتزام فورا بوقف اطلاق النار حتى تتاح لمنظمة الوحدة الافريقية النظر في توصيات اللجنة .

٤ — نظر الجمعية العامة في المسألة

١٧ — كان مما قامت به الجمعية العامة في قرارها ٣٣/ ٣١ ألف المؤرخ في ١٣ من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، والذي اعتمد بأغلبية ٩٠ صوتا ، ضد ١٠ أصوات ، وامتناع ٣٩ عن التصويت ، أن أكدت من جديد تمسكها بمبدأ تقرير الشعوب لمصيرها وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ وأكدت من جديد حق شعب الصحراء الغربية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ومسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بانهاء استعمار الصحراء الغربية ؛ ورجت من اللجنة المخصصة ان تبقي تطورات هذه المسألة قيد الاستعراض الفعال ؛ ورجت من الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية أن يبقي الأمين العام للأمم المتحدة على علم بالتقدم الذي يتم احرازه في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالصحراء الغربية ؛ ودعت الأمين العام الى تقديم تقرير عن المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . ورحبت الجمعية العامة في القرار نفسه بالقرار الانفرادي بوقف اطلاق النار الذي اتخذته الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وريو دي أورو في ١٢ من تموز/ يوليه ١٩٧٨ بغية تشجيع العمل نحو السلم في الصحراء الغربية .

١٨ — وكان مما قامت به الجمعية العامة في القرار ٣٣/ ٣١ باء ، الذي اعتمد في اليوم نفسه بأغلبية ٦٦ صوتا ضد ٣٠ صوتا وامتناع ٤٠ عن التصويت ، بعد أن أحاطت علما بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية انشاء لجنة مخصصة من رؤساء الدول (انظر الفقرة ١٩ أعلاه) أن أعربت عن ثقتها بأن هذه اللجنة ستنظر في جميع معطيات المسألة بغية عقد مؤتمر قمة استثنائي لمنظمة الوحدة الافريقية ؛ ودعت منظمة الوحدة الافريقية الى اتخاذ اجراء فوري لايجاد تسوية عادلة ومنصفة للمشكلة ؛ وناشدت جميع دول المنطقة الامتناع عن اتخاذ أي اجراء من شأنه اعاقة جهود منظمة الوحدة الافريقية الهادفة الى بلوغ حل عادل وسلمي للمشكلة ؛ ورجت من الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية اعلام الأمين العام للأمم المتحدة بالنتائج التي تحرزها اللجنة المخصصة ؛ ودعت الأمين العام للأمم المتحدة الى تقديم تقرير بهذا الشأن الى الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

٩١ — ويتمثل موقف كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة بوليساريو في بياناتها المدلى بها في اللجنة الرابعة (ب) . وقد أدلت كذلك المغرب وموريتانيا والجزائر ببيانات في اثناء المناقشة العامة في الجلسات العامة (ج) .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٤ ، الفقرات ٣٢—٤٩ (الجزائر) ؛ المرجع نفسه ، الجلسة ٢٩ ، الفقرات ٦٦—٧٠ (اسبانيا) ، الفقرات ٨٢—٩١ (المغرب) ؛ المرجع نفسه ، الجلسة ٣٢ ، الفقرات ٧٨—٩٣ (جبهة بوليساريو) .

(ج) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٠ (المغرب وموريتانيا) ؛ المرجع نفسه ، الجلسة ٢١ (الجزائر والمغرب) ؛ المرجع نفسه ، الجلستان ٣٣ و ٣٤ ، (الجزائر والمغرب) .

Digitized by UNOG Library

٥ ـ التطورات السياسية

٢٠ ـ تغيرت حكومة موريتانيا في ١٠ من تموز/يوليه ، وحلت لجنة عسكرية للاصلاح الوطني برئاسة العقيد مصطفى ولد سالك محل الرئيس مختار ولد داده . وتم بعد ذلك بيومين أن جبهة بوليساريو أعلنت انفراديا وقفا لاطلاق النار كدليل على حسن النية ازاء الحكومة الموريتانية الجديدة التي كرست نفسها للعمل من أجل السلم في الصحراء . وأوضحت مصادر جبهة بوليساريو أن الهدف من وقف اطلاق النار هو اعطاء الحكومة الموريتانية فسحة من الوقت لاعادة النظر في سياساتها ازاء الجبهة .

٢١ ـ وأدى وقف اطلاق النار هذا الى عدة جولات من المشاورات والاجتماعات عرضت فيها مقترحات مختلفة لحل المشكلة ، غير أنها لم تؤد الى أية نتيجة .

٢٢ ـ كما أفادت بعض التقارير بأن اجتماعات مباشرة عقدت بين ممثلي موريتانيا وجبهة بوليساريو. وفي ١٠ من تشرين الاول/اكتوبر أكد الشيخ ولد محمد لاغدف ، وزير خارجية موريتانيا في ذلك الحين ، ما أعلن من أن محادثات على مستوى غير عال قد عقدت مع جبهة بوليساريو في باريس في الفترة من ٩ الى ١٦ من أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . كما علم أيضا أن اتصالات أخرى جرت في ١٧ و١٨ من تشرين الاول/اكتوبر في باماكو ، مالي . وأوضحت بعض المصادر ان هذه الاتصالات تمت بغية تبادل وجهات النظر ومحاولة خلق ظروف مواتية لحل شامل .

٢٣ ـ وفي ٤ من كانون الاول/ديسمبر أفادت الانباء بأن مسؤولين في جبهة بوليساريو اتهموا موريتانيا بقطع المفاوضات ، "من جانب واحد والى أجل غير مسمى" ، وبالفشل في اتخاذ تدابير محددة لتحقيق السلم . وقد أفادت بعض التقارير بأن موريتانيا نفت هذه الاتهامات . وأعلن متحدث باسم موريتانيا انها ستواصل سياسة الحوار التي تنتهجها ، بيد انه أكد على أن الاتصالات التي تمت مع جبهة بوليساريو كانت لا تعدو كونها اتصالات مبدئية .

٢٤ ـ وأوضحت التصريحات التي أدلى بها في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ السيد مصطفى ولد سالك ، رئيس موريتانيا في ذلك الحين ، ان الحل الشامل وان كان لا يزال غير ممكن ، فان موريتانيا على استعداد للانسحاب من النزاع وستؤيد ، اذا ما وافقت جبهة بوليساريو على ذلك ، تنظيم استفتاء في اقليم الصحراء الغربية تحت اشراف حكومته . وقيل في ١٥ من كانون الثاني/يناير أن جبهة بوليساريو قد رفضت هذه الخطة .

٢٥ ـ وبذلت أيضا محاولات لتحقيق تحسن عام في العلاقات في المنطقة . وأفادت التقارير الصحفية في شباط/فبراير ، نقلا من مصدر فرنسي رسمي أن "من المرجح" عقد اجتماع بين الملك الحسن الثاني ، ملك المغرب ، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد .

٢٦ ـ وفي شباط/فبراير ايضا دعا الرئيس بن جديد موريتانيا الى اعطاء دفعة جديدة للمحادثات السلمية التي تجريها مع جبهة بوليساريو ، وهي المحادثات التي قال انها تبدو في حالة ركود . وأكد مرة أخرى أن الجزائر على استعداد ، في حدود امكانياتها ، للمساعدة في الوصول الى سلم دائم .

Digitized by UNOG Library

٢٧ — وفي أوائل نيسان/ابريل حلت لجنة عسكرية للخلاص الوطني محل حكومة السيد ولد سالك في موريتانيا ، وأصبح العقيد أحمد ولد بوسيف ، وزير مصائد الاسماك سابقا ، رئيسا للوزراء . وأعلن في بيان عسكري رسمي صدر عقب هذا التغيير أن الهدف الرئيسي للحكومة هو ايجاد حل سلمي للنزاع الصحراوي ، وتحريز الانتعاش الاقتصادي عن طريق " تحرير الاقتصاد تحريرا موجها " .

٢٨ — وأفادت التقارير الواردة من طرابلس في ٢٦ من نيسان/ابريل انه تم التوصل الى اتفاق بين موريتانيا وليبيا في خلال زيارة قام بها الى ليبيا السيد عبد الله ، وزير خارجية موريتانيا . وأفادت الانباء بأن الاتفاق يتضمن موافقة موريتانيا على اعادة قطاعها من الصحراء الغربية الى جبهة بوليساريو . بيد أن موريتانيا أصدرت بيانا يستشف منه أنها لا تزال متمسكه بموقفها القائم على وجوب قيام " حوار بين بوليساريو وجميع الأطراف المعنية بنزاع الصحراء الغربية " . ثم أعلن العقيد بوسيف في حديث أجرته معه وكالة الأنباء الفرنسية في ٣٠ من نيسان/ابريل ، ان الامر لم يتعلق مطلقا بالتخلي عن القطاع الموريتاني من الصحراء الغربية لجبهة بوليساريو . بيد أنه أكد الانباء القائلة بتجدد الاتصالات بين جبهة بوليساريو وحكومته في طرابلس وباريس . وأعلنت جبهة بوليساريو في ذات الوقت أنها سوف تتفاوض في المستقبل مع موريتانيا في " اطار اتفاق طرابلس " فقط .

٢٩ — وعندما لم ترسل موريتانيا وفدا الى طرابلس في ٢٦ من أيار/مايو لهذا الغرض ، أى لتوقيع " اتفاق سلم " قيل أن متحدثا باسم جبهة بوليساريو اتهم موريتانيا بعدم الوفاء بالتزاماتها . ولكنه قال فيما بعد أن جبهة بوليساريو لم تغلق الباب أمام المفاوضات ، وانها تدرس الآن باهتمام اقتراحا بعقد اجتماع لحكومات الجزائر وموريتانيا والمغرب وجبهة بوليساريو مع أسبانيا (الدولة القائمة بالادارة) لوضع خطة للاستقلال تحافظ على السلامة الاقليمية للصحراء الغربية .

٣٠ — وفي ٢٣ من أيار/مايو ١٩٧٩ بعث القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لموريتانيا لدى الأمم المتحدة برسالة الى الامين العام (A/34/276) أوضح فيها موقف حكومته من مسألة الصحراء الغربية ، وكان مما ذكره فيها أن موريتانيا مستعدة لتنفيذ أحكام قرارى الجمعية العامة ٣٤٥٨ ألف وباء (د — ٣٠) ؛ وأنها مستعدة لدراسة طرق ووسائل تحقيق تقرير المصير في الصحراء ، وانها لا تزال تؤيد الحوار مع جبهة بوليساريو توخيا لتنفيذ مبدأ تقرير المصير تنفيذا عمليا ؛ وان موريتانيا على استعداد لتطبيع علاقاتها مع الجزائر .

٣١ — وأعاد المقدم محمد خونه ولد حيد الله ، رئيس وزراء موريتانيا الجديد ، تأكيد هذا الموقف في خطاب ألقاه في ٥ من حزيران/يونيه . وقد عين المقدم حيد الله بدلا من السيد بوسيف الذى لقي مصرعه في حادث طائرة في ٢٧ من أيار/مايو .

٣٢ — ومنذ تموز/يوليه ١٩٧٨ وحكومة المغرب تكرر في مختلف المناسبات انها لن تتخلى عن أى من " الأقاليم الصحراوية التي استعادتها " كما أنها لن توافق على اقامة دويلة برئاسة جبهة بوليساريو في القطاع الموريتاني من الصحراء الغربية . وأكد الملك الحسن الثاني في خطاب ألقاه في آب/أغسطس ١٩٧٨ انه لا بد لأى حل سلمي ألا يكون منطويا على تهديد لسلامتنا الاقليمية ، وألا يؤدى الى اقحام دولة أجنبية بين المغرب وموريتانيا .

Digitized by UNOG Library

٣٣ - وفي ٤ من كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، عين الملك السيد خليهن ولد رشيد ، عضو البرلمان عن العيون والرئيس السابق للاتحاد الوطني الصحراوى ، وزير دولة للشؤون الصحراوية تحت السلطة المباشرة لرئيس الوزراء . كما عين الملك الحسن أيضا ثلاثة محافظين جدد لأقاليم الصحراء .

٣٤ - وفي ٢٨ من كانون الثاني /يناير هاجمت قوات جبهة بوليساريو طان - طان . ثم أعلن الملك الحسن الثاني في ٨ من آذار/مارس في خطاب أدلى به في مجلس النواب انه قرر ، ازاء سير الحالة في جنوب المغرب " من سيئ الى أسوأ يوما بعد يوم " انشاء مجلس أمن وطني يضم ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية المنظمة وأن يعهد اليه بمهمة تحديد وتنفيذ سياسة ترمي الى صون أرض الوطن وأمن الدولة . واستجابة لخطاب الملك أوصى مجلس النواب بالاجماع بأن يمارس الجيش المغربي " حق المطاردة الحثيثة " ويتخذ تدابير انتقامية في كل مرة تتعرض فيها الأرض المغربية " لاعتداء عسكري خارجي " . وأعلن السيد بوستة ، وزير الخارجية ، عقب خطاب الملك ، ان المغرب ستعتبر في المستقبل " شؤوننا الصحراوية شؤونا داخلية محضة " .

٣٥ - ونتيجة للاعتداء على طان - طان عيّن العقيد محمد ابروغ مسؤولا عن شؤون الدفاع عن الصحراء الغربية . وقد اتخذت المغرب منذ ذلك الحين تدابير جديدة للتعامل مع قوات جبهة بوليساريو ، بما في ذلك استخدام الوحدات المتنقلة . كما تخلت عن سياسة التزام الصمت بشأن الحرب وبدأت تصدر بيانات عن الاشتباكات المسلحة .

٣٦ - وفي ١٦ من أيار/مايو قيل ان الملك الحسن الثاني أكد مرة أخرى أن المغرب لن تغير مطلقا موقفها ازاء الصحراء الغربية . بيد أنه أضاف ان بلاده لن تمنع موريتانيا من ابرام اتفاق سلم شريطة أن تظل الحدود بين المغرب وموريتانيا مفتوحة . وقال الملك الحسن أيضا انه كان على استعداد للاجتماع مع الرئيس الجزائري ولكن الجزائريين لم يستجيبوا للمبادرة .

٣٧ - وفيما يتعلق بموقف اسبانيا من الصحراء الغربية ، أفادت التقارير بأن ادولفو سواريز غونساليس ، رئيس الوزراء ، قال في أثناء زيارته للجزائر في أيار/مايو ١٩٧٩ ان الحل العادل لمسألة الصحراء الغربية يقتضي حتما ممارسة الشعب الصحراوى لتقرير المصير . ودعا بلاغ جزائري اسباني مشترك صدر في نهاية الزيارة الى " الانهاء السريع لاستعمار الصحراء الغربية " . وكان حزب اتحاد الوسط الديمقراطي الحاكم في أسبانيا قد قرر قبل ذلك الاعتراف بجبهة بوليساريو بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوى . وأعلن القرار في ١٥ من تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ في بلاغ مشترك عقب اشتراك وفد من حزب اتحاد الوسط الديمقراطي في المؤتمر الرابع لبوليساريو .

ألف - التطورات الاخيرة

الاتفاق المعقود بين موريتانيا وجبهة بوليساريو

٣٨ - أفادت وكالات الانباء في ٥ من آب /أغسطس ١٩٧٩ بأن حكومة موريتانيا قد وقعت اتفاقية سلم في مدينة الجزائر مع ممثلي جبهة بوليساريو ، تخلت موريتانيا بمقتضاها عن جميع مطالبها في

Digitized by UNOG Library

قطاع الصحراء الغربية الواقع تحت سيطرتها . وقيل في هذا الاتفاق ، الذى ذكر انه تم بعد ثلاثة أيام من المفاوضات وفي خلال اسبوع من تخليها عن مطالبها في الصحراء الغربية ، ان موريتانيا قد انسحبت نهائيا مما أسمته " الحرب الجائرة في الصحراء الغربية " . وقيل ايضا ان موريتانيا أشارت الى جبهة بوليساريو بوصفها " ممثل الشعب الصحراوى " . هذا ، ويقال ان الاتفاق ينص على عقد " اجتماعات دورية بين جبهة بوليساريو وحكومة موريتانيا لمراقبة تنفيذ بنوده " . وتفيد الانباء أن الاتفاق قد وقع من جانب السيد أحمد سالم ولد سيدى ، النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني في موريتانيا ، والسيد بشير مصطفى سيد ، نائب الأمين العام لجبهة بوليساريو .

٣٩ - وفي بيان صادر في نواقشوط في ٧ من آب /أغسطس أيدت اللجنة الدائمة للجنة العسكرية للخلاص الوطني في موريتانيا في اتفاق الجزائر وأعلنت " ارتياحها للنهاية السعيدة للجهود التي بذلتها موريتانيا لاكثر من سنة بغية الوصول الى حل عادل ونهائي لنزاع الصحراء الغربية " .

٤٠ - ووصفت اللجنة الدائمة الاتفاق بأنه يتفق " في كل جوانبه وتطلعات ومصالح شعب موريتانيا " وأضافت انه ينبغي أن يؤدى الى " دعم وتعزيز السلم الذى لا غنى عنه لشعوب ودول المغرب " .

٤١ - وقيل ان المغرب أعلنت من جانبها أن الاتفاق لاغ وباطل وتعهدت بمواصلة التمسك بقطاعها (انظر الفقرتين ٣٢ و ٣٦ أعلاه) . وذكر أن الملك الحسن أعلن ، قبل توقيع اتفاق الجزائر في ٥ من آب /أغسطس ، انه ليس لموريتانيا حق الانسحاب من الصحراء ، مشيرا الى احتمال قيام المغرب بتدابير أخرى في حال انسحاب موريتانيا .

قرار منظمة الوحدة الافريقية

٤٢ - اتخذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السادسة عشرة المعقودة في مونروفيا في الفترة من ١٧ الى ٢٠ من تموز/يوليه ١٩٧٩ ، قرارا بشأن الصحراء الغربية AHG/Doc.114(XVI) (انظر A/34/483 ، المرفق) نص على ما يلي :

" ١ - تهيئة جو ملائم للسلم في المنطقة عن طريق وقف عام وفورى لاطلاق النار ؛

" ٢ - ممارسة شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير في استفتاء عام وحر يمكّنه من الاختيار بين :

(أ) الاستقلال التام ، أو

(ب) الابقاء على الوضع الراهن ؛

Digitized by UNOG Library

" ٣ - الدعوة لعقد اجتماع لجميع الأطراف المعنية ، بما فيها ممثل الصحراء الغربية ، لطلب تعاونها في تنفيذ هذا القرار ؛

" ٤ - انشاء لجنة خاصة من ست دول أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية تضم جمهورية تنزانيا المتحدة ، والسودان ، وغينيا ، وليبريا ، ومالي ، ونيجيريا لوضع أساليب تنظيم الاستفتاء والاشراف عليه بالتعاون مع الأمم المتحدة على أساس صوت واحد للفرد الواحد . وستكون رئاسة اللجنة لليبريا ، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . ".

٦ - الحالة العسكرية

٤٣ - تشير التقارير الصحفية الى أن الاشتباكات المسلحة استمرت طوال الفترة المستعرضة .

٤٤ - وأعلنت جبهة بوليساريو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ أنها كثفت هجماتها على المواقع المغربية في اطار عملية " هواري بومدين " الهجومية . وأعلنت في مختلف بلاغاتها انها أغارت على المواقع المغربية في أمغالة ، وأساتف وبير عنزران ، وبو كراع ، وكابو بوجدور ، والعيون ، والفرسية ، والجرادة ، وقلتة زمور ، وحقونية ، وحوسة ، وجديريه ، وليبتينه طلحة ، والمسيد ، وام دريغة ، وسمارة ، وطرف المالحة ، وتيفاريتي ، وتقوى في الصحراء الغربية وعسّه ، وأباطيه ، والبويرات ، وولد درعه ، وسكن ، وطاطان ، وطرفايه ، وزاغ في جنوب المغرب . ونفت المصادر المغربية الاستيلاء على طان طان ، وقالت ان جبهة بوليساريو لم تلحق غير عطب طفيف بمحطة الارسال التليفزيوني/الاذاعي الموجودة هناك .

٤٥ - وفي ١٢ من آذار/مارس ، أعلن وزير الدولة المغربي للاعلام أن قوات بلده شنت هجوما على مواقع جبهة بوليساريو في تقوى ورمث اللبانه في الصحراء الغربية فدمرتها وألحقت بها خسائر فادحة .

٤٦ - ثم أعلنت قوات جبهة بوليساريو في ٦ من أيار/مايو انها استولت في ٢٩ من نيسان/ابريل على مدينة أمغالة في قطاع الصحراء الغربية الذى تحتله المغرب وحررت المدينة . ونفت المصادر المغربية هذا الادعاء نفيا قاطعا .

٤٧ - وفي أوائل حزيران/يونيه ، عقب هجوم شنته قوات جبهة بوليساريو على قريتي طرفاية وعسّة في المغرب ، قيل ان الملك الحسن أذن للقوات المسلحة المغربية بملاحقة المعتدين حتى قواعدهم الاصلية حتى اذا اقتضى ذلك اختراق حدود البلدان المجاورة .

٤٨ - وفي ٩ من حزيران/يونيه ، بعث الرئيس الجزائرى برسالة الى رئيس منظمة الوحدة الافريقية (S/34/308 ، المرفق) وجه فيها انتباهه الى الاخطار الجسيمة التي تهدد منطقة المغرب بأسرها نتيجة ادعاء المغرب حق المطاردة الحثيثة . وأكد الرئيس من جديد انه لايمكن التخويف أن يهز ما تؤمن به بلده . وأعرب عن تصميم بلاده الراسخ على معارضة كل ما يمس سيادة الجزائر

Digitized by UNOG Library

وسلامتها الاقليمية . ومضى يقول ان بلده يحمّل السلطات المغربية المسؤولية عن النتائج المحتومة لانتهاك حدوده . وأعرب وزير خارجية الجزائر عن نفس هذا الموقف في رسالة مؤرخة في ١٣ من حزيران/يونيه ١٩٧٩ بعث بها الى الأمين العام (A/34/312 ، المرفق) .

٤٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١٣ من حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (ه) قال ممثل المغرب ان رتلا تابعا للقوات المسلحة الملكية المغربية هوجم ليلة ٣١ من أيار/مايو / أول حزيران/يونيه ١٩٧٩ بين طان طان وطرفايه في داخل الاراضي المغربية . كما وقع هجوم آخر في ٤ من حزيران/يونيه على مدينة عسّة الواقعة في داخل المغرب أيضا . وقد قامت بهذه الهجمات ووجهتها قوات تقع نقطة انطلاقها في داخل الأراضي الجزائرية . وقال ان المغرب سيواصل ممارسة حقه المتأصل في الدفاع عن النفس . وكرر ممثل المغرب ، باسم حكومته ، طلب عقد اجتماع للمجلس لدراسة هذه المسألة في رسالة بعث بها الى رئيس مجلس الأمن (و) عقب هجوم على مدينة طان طان المغربية .

٥٠ - وفي رسالة مؤرخة في ١٦ من حزيران/يونيه ١٩٧٩ وموجهة من نائب الممثل الدائم للجزائر الى رئيس مجلس الأمن (ز) أعرب النائب الجزائري عن سخط بلاده ازاء محاولة المغرب تحميل الجزائر مسؤولية سياسة الضم التي تنتهجها ، واتهم ذلك البلد بالاعداد لعمل عدواني ضد الجزائر بدعوى حقها المزعوم في الدفاع عن النفس . وقال ان أي عمل يقرر مجلس الأمن اتخاذه لا بد أن يكون داخل الاطار الذي حددته الأمم المتحدة للتعجيل بحل مسألة الصحراء الغربية .

٥١ - ونظر مجلس الأمن في مسألة الصحراء الغربية في جلساته ٢١٥١ الى ٢١٥٣ في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ من حزيران/يونيه . وتكلمت في هذه الجلسات المغرب وجبهة بوليساريو وبنن واليمن الديمقراطية وموريتانيا ومدغشقر والجزائر (ح) .

٥٢ - وبعث الممثل الدائم للمغرب بعد ذلك برسالة مؤرخة في ٢٥ من حزيران/يونيه الى رئيس مجلس الأمن (ط) طلب فيها الى مجلس الأمن الامتناع عن اتخاذ اجراء بصدد الشكوى المقدمة اليه من حكومته في الرسالتين المؤرختين في ١٣ و ١٥ من حزيران/يونيه (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه) .

(ه) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق أشهر نيسان/ابريل ، وأيار/مايو ، وحزيران/يونيه ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13394 .

(و) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13397 .

(ز) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13399 .

(ح) المرجع نفسه ، الجلسة ٢١٥١ (المغرب) ؛ الجلسة ٢١٥٢ (جبهة بوليساريو وبنن واليمن الديمقراطية وموريتانيا ومدغشقر) ؛ الجلسة ٢١٥٣ (الجزائر) .

(ط) المرجع نفسه ، ملحق أشهر نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13410 .

Digitized by UNOG Library

٥٣ ـ وقرر مجلس الأمن في جلسته ٢١٥٤ المعقودة في ٢٥ من حزيران/يونيه ١٩٧٩ تأجيل نظره في المسألة .

٧ ـ الحالة الاقتصادية

ألف ـ صناعة الفوسفات (ى)

٥٤ ـ علم في أوائل ١٩٧٩ أن منجم بوكراع الذى تديره شركة FOSBUCRAA قد استأنف انتاجه في ظل حراسة مشددة . ومن المقرر أن يستأنف المنجم ، الذى أغلق منذ ١٩٧٦ ، عملياته في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ .

٥٥ ـ وقال السيد العربي العمرى مدير الشركة المذكورة انه ينبغي استبدال سير ناقلة دمرته جبهة بوليساريو طوله ٦ كيلومترات . هذا ، وقد لحق خطب شديد بالأجهزة الكهربائية المعقدة لمحطتين من محطات المراقبة العشر الواقعة على طول السير ودمر ١٧ برجا من أبراج الأسلاك الكهربائية .

٥٦ ـ وقدر انتاج الفوسفات الخام في ١٩٧٥ ، وهي السنة الأخيرة للانتاج الاعتيادى في بوكراع، بما وزنه ٣ر٧ مليون طن مترى . وانتج في الاسابيع القليلة الاولى لعام ١٩٧٦ ، ٨٠ر٠ ٨٩٤ طنا متريا ، قبل أن يؤدى اعطاب الشبكة الكهربائية الى توقف التعدين .

٥٧ ـ وظل مصنع معالجة الفوسفات في العيون يعمل منذ ١٩٧٦ وان كان بمعدل بطيء . فأنتج ٨٨٠ ٨٨٢ ١ طنا متريا من الفوسفات الجاف في ١٩٧٦ و٠٠ ٢٠٣ ٢ طن مترى في ١٩٧٩ (٨ر٢ مليون طن مترى في ١٩٧٥) . وبالتالي هبطت صادرات الفوسفات الجاف مما مجموعه ٦ر٢ مليون طن مترى في ١٩٧٥ الى ٤٣٢ ٢٨١ طنا متريا في ١٩٧٦ و٤٠٠ ٢٥ طن مترى في ١٩٧٧ . وليست هناك معلومات بشأن مصدر الفوسفات الذى يجهز في مصنع المعالجة منذ ١٩٧٦ .

٥٨ ـ ومنذ اعادة فتح المنجم تحاول جرارات التسوية ازالة مخزون الفوسفات الذى يزيد الآن على ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ طن مترى . وتقوم قوافل يومية من ٣٠ عربة نقل في حراسة سرايا من العربات المدرعة وأسراب من الطائرات العمودية مسلحة تسليحا ثقيلا ، بنقل ٠١٦ ١ طنا متريا يوميا ، وهي نفس الكمية التي كانت تنقل من قبل بواسطة سير الناقلة في ٢٥ دقيقة . ويرى السيد العمرى انه فور اعادة تشغيل الخط الكهربائي وسير الناقلة سيصبح في وسع المنجم تصدير الفوسفات النقي بمعدل سنوى يتراوح بين ٣ و ٤ مليون طن مترى ، أى حوالي ١٠ في المائة من مجموع حجم التجارة العالمية في هذا المعدن .

(ى) للحصول على مزيد من التفاصيل ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل الثالث عشر ، الفقرات ١٧٧ ـ ١٨٤ .

Digitized by UNOG Library

باء - صيد الأسماك

٥٩ - تبيّن الأرقام المقدمة الى الصحافة من المكتب الوطني المغربي لمصائد الأسماك أن الطاقة السنوية لصيد السردين على طول الساحل من افنى الى العيون تبلغ ٤٠٠ ٤٠٦ طن مترى . ويرى المكتب أن في الامكان صيد ١ ٠٠٠ ٠٠٠ طن مترى اضافية سنويا على طول الساحل الجنوبي ، من العيون حتى كابو بوجدور .

جيم - مصادر أخرى

٦٠ - في مجال التنقيب عن البترول ، منحت شركة فيليبس للبترول Philips Petroleum Company وشركة البترول البريطانية المحدودة British Petroleum Company, Ltd. ، عدة تراخيص للتنقيب عن البترول في المنطقة المغمورة ، لمسافة ٣٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع من ساحل الصحراء الغربية بين العيون وكابو بوجدور .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشر *

تيمور الشرقية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة تيمور الشرقية في جلستها ١١٦١ ، المعقودة في ١٦ من آب/اغسطس ١٩٧٦ .

٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة في الموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٠/٣٣ المؤرخ في ١٣ من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مسألة تيمور الشرقية ، والقرار ٤٤/٣٣ الصادر في التاريخ نفسه بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجت الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من القرار ٤٤/٣٣ من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " .

٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، في اثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل من اعداد الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

٤ - ولبّت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦١ طلب استماع تقدم به السيد روكيه رودريغس ، من الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين) . وادلى ممثل اندونيسيا ببيان في ذلك الصدد (A/AC.109/PV.1161) . وادلى السيد رودريغس في الجلسة نفسها ببيان (A/AC.109/PV.1161) . وتكلم ممثلا البرتغال واندونيسيا (A/AC.109/PV.1161) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٥ - وفي الجلسة ١١٦١ ، المعقودة في ١٦ من آب/اغسطس ١٩٧٦ ، وبناء على اقتراح تقدم به الرئيس (A/AC.109/PV.1161) ، قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، النظر في هذا البند في دورتها القادمة ، مع مراعاة ما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها الرابعة والثلاثين ، وان تأذن لمقررها ، تيسيرا لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، باحالة الوثائق ذات الصلة بالموضوع الى الجمعية مباشرة .

---

* سيتم اصداره بوصفه جزءا من A/34/23/Add.3 .

Digitized by UNOG Library

مرفـق *

تيمـور الشرقيـة

ورقة عمل من اعـداد الامانة العامة

المحتويات

		الفقـرات
١ -	معلومات عامة	١ - ٢
٢ -	الوضع الدستورى والادارة	٣ - ١٤
٣ -	التطورات الدولية	١٥ - ٢٤
٤ -	التطورات السياسية	٢٥ - ٢٩
٥ -	الانشطة العسكرية	٣٠ - ٣٦
٦ -	الاحوال الاقتصادية والاجتماعية	٣٧ - ٤١

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1328 .

Digitized by UNOG Library

تيمور الشرقية

١ — معلومات عامة

١ — تقع جزيرة تيمور عند طرف سلسلة الجزر المكوّنة لجمهورية اندونيسيا . وتمتد بين خطي عرض ١٧َ ٨° جنوبا ، ٢٢َ ١٠° جنوبا وخطي طول ٢٥َ ١٢٣° ، ١٦َ ١٢٧° شرقا . والجزء الغربي من الجزيرة (المعروف باسم تيمور بارات) هو جزء من اندونيسيا . وتبلغ مساحة الجزء الواقع تحت الادارة البرتغالية ١٤ ١٢٥ كيلو مترا مربعا ، وهو يشمل الجزء الشرقي من الجزيرة ، وجيب اوكوسي امبينو ، وجزيرة اتاورو المواجهة للساحل الشمالي ، وجزيرة جاكو غير المأهولة المواجهة لأقصى الطرف الشرقي .

٢ — واستنادا الى احصاء سنة ١٩٧٠ ، فان مجموع عدد سكان الاقليم كان يبلغ ٦١٠ ٥٤١ نسمة بالمقارنة الى ٥١٧ ٠٧٦ نسمة في سنة ١٩٦٠ . أما أحدث المتوفر من المعلومات عن توزيع السكان حسب الجماعات العرقية فيرجع الى سنة ١٩٥٠ حين كان في الجزيرة ٥٦٨ شخصا من اصل اوروبي و ٢٢٠ ٢ من المولدين و ١٢٨ ٣ من الصينيين . وفي منتصف عام ١٩٧٤ قدر عدد سكان الاقليم بنحو ٠٠٠ ٦٥٨ نسمة .

٢ — الوضع الدستوري والادارة

٣ — قبل ان تتغير الحكومة في البرتغال في ٢٥ من نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، كانت تيمور الشرقية تعتبر ، بموجب الدستور البرتغالي " مقاطعة خارجية " من مقاطعات البرتغال (أ) . وقد وردت تفاصيل الهيكل الاساسي لحكومة الاقليم في القانون الاساسي لما وراء البحار لسنة ١٩٧٢ (ب) .

٤ — وعقب تغيّر نظام الحكم في البرتغال ، اكدت الحكومة البرتغالية من جديد التزاماتها بمقتضى الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة ، واقر مجلس الدولة في البرتغال ، في ٢٤ من تموز/يوليه ١٩٧٤ ، قانونا دستوريا يلغي التعريف الاقليمي السابق لجمهورية البرتغال ويعترف للاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية بالحق في تقرير المصير ، بما في ذلك الاستقلال .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/8723/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل العاشر ، المرفق الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ٣٢—٥٩ .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل التاسع ، المرفق الاول ، الفرع واو ، الفقرات ١٢—١٦ .

Digitized by UNOG Library

٥ - وقد نص القانون ٧/٧٥ (تموز/يوليه ١٩٧٥) الذى سنته الحكومة البرتغالية على تشكيل حكومة انتقالية في تيمور الشرقية للاعداد لانتخاب جمعية شعبية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ . ونص القانون ٧/٧٥ على ان تنتهي السيادة البرتغالية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، ما لم يتم التوصل الى اتفاق آخر بين البرتغال والجمعية الشعبية .

٦ - وكما ذكر من قبل (ج) ، اندلعت حرب أهلية في الاقليم في خلال النصف الثاني من سنة ١٩٧٥ . وفي ٢٨ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، اعلنت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين) ، التي افادت التقارير بأنها تسيطر على معظم الاقليم ، استقلال تيمور الشرقية وانشاء " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " . وفي ٣٠ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، أعلن ايضا ائتلاف يضم الاحزاب الموالية لاندونيسيا استقلال الاقليم كذلك واندماجه مع اندونيسيا . وضم هذا الائتلاف جبهة تيمور الشعبية الديمقراطية واتحاد تيمور الديمقراطي وكليبوراوان تيمور اسوين ، وحزب العمل .

٧ - وفي ٧ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، ابلغت الدولة القائمة بالادارة مجلس الامن بأن القوات البحرية والجوية والبرية الاندونيسية شنت هجوما عدوانيا على تيمور الشرقية (د) . وفي ١٧ من كانون الاول/ديسمبر ، اعلنت الاحزاب الموالية لاندونيسيا انشاء " الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية " في ديلي عاصمة الاقليم . وفي ٣٠ من كانون الاول/ديسمبر ، احتلت قوات قيل انها بقيادة الاندونيسيين جزيرة اتاورو التي انسحبت اليها الادارة البرتغالية للاقليم في آب/اغسطس .

٨ - وفي خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٦ ، زادت الاحزاب الموالية لاندونيسيا ، تدريجيا ، من سيطرتها على المناطق الحضرية في الاقليم . وفي ايار/مايو ، اجريت انتخابات نظمتها " الحكومة المؤقتة " في المناطق الخاضعة لسيطرتها من اجل انتخاب " جمعية شعبية اقليمية " . وفي ٣١ من أيار/مايو قررت " الجمعية الشعبية الاقليمية " في اجتماعها الوحيد في ديلي ، ان تقدم التماسا الى اندونيسيا من اجل ادماج الاقليم في اندونيسيا رسميا .

٩ - ومن الجدير بالذكر ان اللجنة الخاصة تلقت دعوة من " الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية " لحضور اجتماع الجمعية الشعبية الاقليمية (انظر A/AC.109/526) ودعوة من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الامم المتحدة ، باسم حكومته ، لزيارة تيمور الشرقية في نفس الوقت الذى تزورها فيه

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل العاشر ، المرفق ، الفقرات ٨-١٢ .

(د) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثلاثون ، ملحق اشهر تشرين الاول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الوثيقة S/11899 . وللاطلاع على الاجراء الذى اتخذه مجلس الامن بشأن مسألة تيمور في ١٩٧٧ ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق اشهر نيسان/ابريل وايار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٧ ، الوثيقتان S/12327 و S/12336 ؛ المرجع نفسه ، ملحق اشهر تموز/يوليه ، وآب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12408 ، انظر ايضا الوثيقتين S/12469 و S/NC/223 .

Digitized by UNOG Library

بعثة سترسلها الحكومة الاندونيسية (انظر A/AC.109/526) . وأعلن الرئيس بعد التشاور مع اعضاء اللجنة الخاصة أن اللجنة لا يمكنها تلبية هاتين الدعوتين بايفاد بعثة الى تيمور نظرا للأسباب التالية : (أ) ان اللجنة الخاصة ، في تناولها لمسألة تيمور او اى اقليم آخر غير متمتع بالحكم الذاتي ، انما تسترشد بقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛ (ب) وان الحالة في تيمور الشرقية ما زالت معروضة على مجلس الامن ؛ (ج) ان الممثل الخاص للامين العام لا يزال يقوم بالمهمة الموكولة اليه بموجب قرارى مجلس الامن ٣٨٤ (١٩٧٥) المؤرخ في ٢٢ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣٨٩ (١٩٧٦) ؛ (د) لم تشترك اللجنة ، بأى شكل ، في الاجراءات التي افضت الى اجتماع "الجمعية الشعبية الاقليمية" المعلن عنه .

١٠ — وفي برقية مؤرخة في ٦ من آب/اغسطس ١٩٧٦ محالة من البعثة الاندونيسية (هـ) الى الامين العام قام السيد ريس اراوخو ، الذى وقع البرقية بوصفه "الرئيس التنفيذى السابق للحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية" ، بابلاغ الامين العام بأن "جميع الشؤون المتعلقة باقليم تيمور الشرقية قد اصبحت خاضعة لاختصاص حكومة جمهورية اندونيسيا اعتبارا من ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦" .

١١ — ولم تتخل البرتغال ابدا عن سلطتها بوصفها الدولة القائمة بادارة الاقليم ، ولم تعترف الامم المتحدة بسلطة "الجمعية الشعبية الاقليمية" ولم تؤيد قرارها . ومع ذلك فقد اصدر رئيس جمهورية اندونيسيا ، في ١٧ من تموز/يوليه ١٩٧٦ ، القانون ٧/٧٦ الذى ينص على ادماج تيمور الشرقية في جمهورية اندونيسيا واعلان تيمور الشرقية الاقليم السابع والعشرين لهذا البلد . وقد عينت الحكومة الاندونيسية السيد ريس اراوخو حاكما والسيد لوبيس داكروس نائبا للحاكم .

١٢ — وتحدث ممثل اندونيسيا ، في المناقشة العامة بالدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، فقال ان شعب الاقليم قد ترجم المصالح العليا لسكان تيمور الشرقية في اعلانه الاندماج في جمهورية اندونيسيا وهو الاعلان الذى صيغ بالطريقة التي اختارها الشعب وبما يتفق مع تقاليده وعلى هذا فقد مارس شعب تيمور الشرقية حقه في تقرير المصير وفقا لأحكام ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ وقراريها ١٥٤١ (د — ١٥) المؤرخ في ١٥ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، واصبح الشعب مستقبلا باندماجه في جمهورية اندونيسيا في ١٧ من تموز/يوليه ١٩٧٦ (و) .

١٣ — وعقب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣١/٥٣ في ١ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، قال ممثل اندونيسيا انه يأسف لاتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأن تيمور الشرقية على اساس "ادعاءات مضحكة واتهامات سخيفة" تقدمت بها بعض البلدان التي ليس هناك اى علاقة بين دوافعها وبين مصالح شعب تيمور الشرقية . ومنذ الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة واندونيسيا تتمسك بموقفها الذى مؤداه ان شعب تيمور الشرقية يمارس بالفعل حقه في تقرير المصير . وتدعي اندونيسيا

(هـ) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق اشهر تموز/يوليه وآب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، الوثيقة S/12170 ، المرفق .

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلستان ١٨ و ١٩ .

Digitized by UNOG Library

انه اعتبارا من ١٧ من تموز/يوليه ١٩٧٦ اصبح كل ما يحدث في تيمور الشرقية من الشؤون الداخلية لاندونيسيا . وعلى هذا لا يمكن لاندونيسيا ان تقبل اجراء مناقشة بشأن تيمور الشرقية في اى محفل دولي ، بما في ذلك الامم المتحدة(ز) .

١٤ — وفي نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، ابلغت البرتغال الامم المتحدة بأن الممارسة الفعالة للسيادة البرتغالية على الاقليم قد توقفت في آب/اغسطس ١٩٧٥ ، حينما اضطر حاكم تيمور الشرقية وكبار معاونيه الى مغادرة الاقليم بسبب بعض الاحداث العنيفة التي وقعت في الاقليم . كذلك اعاق وجود القوات المسلحة الاندونيسية في تيمور الشرقية منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ الحكومة البرتغالية عن ممارسة الادارة الفعالة للاقليم . وقد دأبت الحكومة البرتغالية في كل سنة تلت ، على ابلاغ الامين العام بأنه نظرا للاحوال التي مازالت سائدة في تيمور الشرقية فانها لا يمكنها ارسال اية معلومات عن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الاقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة(ح) .

(ز) المرجع نفسه ، الجلسة ٨٥ .

(ح) A/32/73 ، و A/33/75 ، و A/34/311 . ونظرا لعدم وجود معلومات رسمية من الدولة القائمة بالادارة ، فقد استمدت المعلومات الاضافية الواردة في الفروع التالية لهذه الورقة من التقارير المنشورة .

Digitized by UNOG Library

٣ - التطورات الدولية

١٥ - في ايار/مايو ١٩٧٨ قضى السيد نيويا ايبيا اوليوالي ،وزير الخارجية والتجارة في بابوا غينيا الجديدة ، يوما واحدا في تيمور الشرقية في خلال زيارة لاندونيسيا استغرقت ثمانية أيام .ونقل عن السيد اوليوالي قوله انه قد أعاد تأكيد موقف حكومته القائل بأن مسألةتيمور الشرقية هي مسألة داخلية تخص الحكومة الاندونيسية .

١٦ - وفي ايار/مايو ١٩٧٨ ايضا ، ذكر السيد براين تالبويز ،وزير خارجية نيوزيلندا ، في مقابلة صحفية ،ان دمج تيمور الشرقية في اندونيسيا هو امر لا رجعة فيه وان حكومته تقبل به بوصفه حقيقة قائمة . وجاء بيان السيد تالبويز في أعقاب تقرير قدمه السيد ر. ى . ب . بيرين ، سفير نيوزيلندا لدى اندونيسيا ،بعد جولة قام بها في الاقليم . وكان السيد بيرين والعقيد ت . د . ماكفارلين ، ملحق نيوزيلندا العسكري في جاكارتا ،قد زارا الاقليم بعد طلب قدمته حكومتهما الى اندونيسيا . وعلى الرغم من أن برنامج جولتهما قد نظمته اندونيسيا ،فقد ذكر ان السيد بيرين قد تمكن من تعديل خط سير الجولة وادخال بعض التغييرات عليه . وكان المكان الهام الوحيد الذى لم يقم بزيارته هو " ساميه " الواقع في المنطقة الوسطى . ووفقا لما ورد في تقرير السيد بيرين ، لم يبق تحت سيطرة فريتيلين سوى نسبة مئوية صغيرة من السكان ؛ ويبدو ان الحكومة الاندونيسيةتسيطر على جميع المدن وعلى غالبية القرى .

١٧ - وفي ايلول/سبتمبر ، قام سفراء استراليا ، وبابوا غينيا الجديدة ، وبنغلاديش ، وكندا ، وكوريا الجنوبية ، ومصر ، ونيوزيلندا ، والهند ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، في اندونيسيا بزيارة تيمور الشرقية استغرقت ثلاثة أيام . ونقل عن السيد توم كريتشلي ، السفير الاسترالي ، قوله ، بالنيابة عن مجموعة الدبلوماسيين ، انه لا توجد علامة على وجود قتال او توتر في الاقليم وانه متفائل بأن الامن سيعود سريعا الى تيمور الشرقية .

١٨ - وفي الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وفي خلال مناقشة مسألة تيمور الشرقية في اللجنة الرابعة ، اكدت البرتغال من جديد موقفها الذى مؤداه أن ميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة في المسألة تؤلف الاطار القانوني والسياسي الذى يجب السماح فيه لشعب تيمور الشرقية باختيار مصيره وفقا لحق تقرير المصير . وتعهدت البرتغال بالاستعداد للعمل بصورة بناءة مع جميع الاطراف المعنية للوصول الى سبيل يكفل تحقيق شعب تيمور الشرقية لامانيه الاساسية (ط) .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١ ، الفقرتان ٢٩ - ٣٠ .

Digitized by UNOG Library

١٩ - وفي خلال المناقشة ذاتها ، ادعت اندونيسيا ان عملية انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية قد انتهت في ١٧ من تموز/يوليه ١٩٧٦ بموافقة اندونيسيا رسميا على قرار شعب تيمور الشرقية بان يصبح مستقلا عن طريق الاندماج في اندونيسيا (ى) .

٢٠ - وفي ١٣ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣/٣٩ الذى كان مما قامت به فيه ان اكدت من جديد حق شعب تيمور الشرقية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وشرعية كفاحه في سبيل الحصول على هذا الحق . كما أكدت الجمعية من جديد قراراتها ٣٤٨٥ (د - ٣٠) ، المؤرخ في ١٢ من كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣١/٥٣ ه المؤرخ في ١ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ،و ٣٢/٣٤ المؤرخ في ٢٨ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، وقرار مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) المؤرخ في ٢٢ من كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ ،وقراره ٣٨٩ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ من نيسان/ابريل ١٩٧٦ . ورجت الجمعية من اللجنة الخاصة ان تواصل بحث الحالة في الاقليم بحثا نشطا ،وقررت ان تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والثلاثين البند المعنون " مسألة تيمور الشرقية " .

٢١ - وأعربت اندونيسيا عن رفضها البات والتام لهذا القرار ،واكدت من جديد ادعاءها بأن تيمور الشرقية باتت جزءا لا يتجزأ من اندونيسيا وان مناقشة الحالة في تيمور الشرقية هي تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لاندونيسيا ومخالف لأحكام الميثاق في هذا الصدد (ك) .

٢٢ - وعقب اتخاذ القرار ٣٣/٣٩ المؤرخ في ١٥ من كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ ، أعلن السيد اندرو بيكوك ، وزير خارجية استراليا قرار حكومته الاعتراف رسميا بضم اندونيسيا لتيمور الشرقية . وكانت الحكومة الاسترالية قد اعترفت بالضم اعترافا قائما على اساس الواقع في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ (ل) . وأوضح السيد بيكوك أن اجراء حكومته لا يغير من معارضتها الصريحة المتكررة للأسلوب الذى اتبعته اندونيسيا في دمج الاقليم . كما أعلن ان محادثات ستبدأ في ١٩٧٩ لرسم حدود قاع البحر بين تيمور الشرقية واستراليا الشمالية .

٢٣ - وفي ٢٠ من ايار/مايو ١٩٧٩ ، عقدت في لشبونة حلقة دراسية دولية عن تيمور الشرقية . وقد رعى الحلقة الدراسية ، التي حضرها ما يربو على ٥٠٠ شخص من البرتغال وبلدان اخرى ، مركز أميلكار كابرال للمعلومات والوثائق ورابطة الصداقة بين البرتغال وتيمور الشرقية ، وعمما منظمتان برتغاليتان غير حكوميتين . وذكر أن جبهة تحرير موزامبيق ، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا - حزب العمل ، وحركة تحرير سان تومي وبرينسيبي ، ضمن حركات أخرى ، قد ساعدت في تنظيم الحلقة

(ى) المرجع نفسه ، الجلسة ٣٢ ،الفقرات ٦ - ١٩ .

(ك) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة ٨١ ، الصفحتان ٦٩ و ٧٠ .

(ل) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ،الفصل العاشر ، المرفق ، الفقرة ١٩ .

Digitized by UNOG Library

الدراسية . واتخذت الحلقة الدراسية في اليوم ذاته قرارا رحبت فيه من الحكومة البرتغالية القيام بحملة دبلوماسية ،مركزها في الامم المتحدة ،بقصد تنفيذ احكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن في هذا الشأن ، ولا سيما سحب القوات العسكرية الاندونيسية فورا وقيام ممثل خاص للأمين العام بزيارة تيمور الشرقية . كما اقرت الحلقة الدراسية " اقتراحا بادانة الغزو الاندونيسي " ووجهت " نداء الى جميع القوى التقدمية في العالم " لتأييد نضال شعب تيمور الشرقية في سبيل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف .

٢٤ — وفي ٢٢ من ايار/مايو ١٩٧٩ ، وعقب اختتام الحلقة الدراسية ، أقرت الجمعية الوطنية البرتغالية اقتراحا يدين غزو اندونيسيا لتيمور الشرقية ، ويعرب عن الامل في أن يتمكن شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة .

Digitized by UNOG Library

٤ ـ التطورات السياسية

٢٥ ـ كما ذكر سابقا (م) ، فانه طبقا للمعلومات الاندونيسية ، تقرر اعتبار تيمور الشرقية ، بوصفها مقاطعة اندونيسية ، " منطقة من المستوى الأول " . وتشمل الحكومة الاقليمية حديثة التكوين " أمانة عامة اقليمية " و " مجلس نواب اقليمي " . وقد تم شغل معظم المناصب في هاتين الهيئتين بالسكان المحليين . ويشارك ابناء تيمور الشرقية ايضا في اعمال مجلس النواب الوطني وفي الجمعية الاندونيسية الاستشارية الشعبية .

٢٦ ـ وقد قام وزير الدفاع والامن الاندونيسي الذي يشغل في نفس الوقت منصب رئيس اركان حرب القوات المسلحة ، بالاشتراك مع وزير الشؤون المحلية بتعيين هيئة تنسيق اقليمية تعرف باسم سكورول تضم موظفين عسكريين ومدنيين ، وذلك " لضمان وجود ادارة منظمة وتحقيق الأمن والنظام العامين "

٢٧ ـ وفي آب/اغسطس ١٩٧٨ ، ادى ثلاثة من ابناء تيمور الشرقية اليمين الدستورية بوصفهم أعضاء في مجلس النواب الوطني الاندونيسي . كما عين اولئك الاشخاص الثلاثة لتمثيل تيمور الشرقية في الجمعية الاندونيسية الاستشارية الشعبية . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ذكر ان السيد ارنالدو دوس ريس اراوخو ، الذي كان الحاكم الاقليمي منذ دمج الاقليم في عام ١٩٧٦ (انظر الفقرة ١٣ اعلاه) ، قد عين ممثلا رابعا لتيمور الشرقية في مجلس النواب الوطني . وحل محل السيد اراوخو كحاكم اقليمي السيد غيلهيرم ماريا غونسالفس ، وهو أحد زعماء جبهة تيمور الشعبية الديمقراطية .

٢٨ ـ ووفقا للمعلومات المتوفرة ، تبقى فريتيلين هي الحركة السياسية الوحيدة داخل تيمور الشرقية التي تعارض الدمج الانفرادي للاقليم في اندونيسيا . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، ذكر ان السيد نيكولاو لوباتو ، رئيس فريتيلين ، قد قتل في عملية عسكرية ضد القوات الاندونيسية . ووفقا لتقرير نشر في نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، فان السيد انطونيو دوارتي كارفارينو ، نائب رئيس فريتيلين ، ربما يكون قد قتل هو الآخر في شباط/فبراير ١٩٧٩ . واذا كان السيد كارفارينو قد قتل فعلا ، فان من المرجح ان يكون الزعيمان الحاليان لفريتلين داخل الاقليم هما السيد هاميس ، والسيد فسينتي ريس .

٢٩ ـ وفي حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، أفادت الصحافة البرتغالية بانشاء المنظمة الثورية لتحرير تيمور في البرتغال . وذكر ان هذه المنظمة تتبنى استقلال الاقليم ، غير انه لا توجد معلومات عن برنامجها وانشطتها .

(م) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٠ و ٢١ .

Digitized by UNOG Library

٥ - الأنشطة العسكرية

٣٠ - في أواسط سنة ١٩٧٨ ، وعقب عدد من العمليات الهجومية الكبيرة ضد مفاوري فريتيلين ، ادعت أندونيسيا أن السلم والأمن أعيدا في تيمور الشرقية . بيد أن مصادر أخرى ذكرت أن القوات الاندونيسية لا تزال تخوض حربا ضد المفاوزين في طول الاقليم وعرضه (ن) .

٣١ - وفي خلال النصف الثاني من ١٩٧٨ ، لم ترد من مصادر فريتيلين أية تقارير عن الحالة العسكرية . وفي أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، ذكر أن السيد ألاريكو خورخيه فرناندس ، وزير الاعلام في فريتيلين ، قد وقع أسيرا في أيدي القوات الاندونيسية في تيمور الشرقية . وكان السيد فرناندس هو صوت فريتيلين الى العالم الخارجي . وكانت النشرات الاذاعية التي يذيعها من داخل تيمور الشرقية تنتقل في استراليا ثم يعيد أنصار فريتيلين بثها الى الأمم المتحدة وأجزاء أخرى من العالم . وطبقا لما جاء في تقرير نشرته مجلة " الايكونومست " في أيار/مايو ١٩٧٩ فقد أطلقت النيران على السيد فرناندس وهو في السجن في نيسان/ابريل ١٩٧٩ . بيد أن السفارة الاندونيسية في كانبيرا ذكرت في بيان أصدرته في ٧ من حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، ونقلته الصحافة الاسترالية ، أن السيد فرناندس عقد مؤتمرا صحفيا في تيمور الشرقية ، ونسبت اليه السفارة قوله في ذلك المؤتمر أنه قد شفي تماما من مرضه وأنه قد عولج علاجا " تفوق جودته الوصف " .

٣٢ - وفي نهاية سنة ١٩٧٨ ، وعقب وفاة السيد لوباتو في أثناء القتال (أنظر الفقرة ٢٨ أعلاه) ، نسب الى مصادر عسكرية اندونيسية ادعاءها بأن عدد أعضاء فريتيلين يقل عن ١٠٠ محارب عامل ، غالبيتهم سيئة التسليح وهم فارون باستمرار في الجبال .

٣٣ - وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، نسبت صحيفة " ذى اندونيسيا تايمز " الصادرة في ١١ من نيسان/ابريل ١٩٧٩ الى الاميرالاى سودومو ، نائب قائد القوات الاندونيسية المسلحة قوله أن قتل السيد لوباتو قد أدى " الى التعجيل بسرعة كبيرة باعادة الأمن الى المنطقة وانهاء نشاط المتمردين انهاء فعليا " .

٣٤ - ووفقا لتقرير عن الحالة في تيمور الشرقية ، أعدّ في نيسان/ابريل ١٩٧٩ لمجموعة الشؤون الخارجية في البرلمان الاسترالي (س) ، فان وجود فريتيلين محصور في المناطق الجبلية في القطاع الجنوبي - الغربي من الاقليم وفي قطاع أو قطاعين في المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية . وذكر أن عددا من أكفأ الزعماء العسكريين في فريتيلين قد قتلوا أو اسروا . كما ذكر أن عدة مجموعات من جنود فريتيلين قد استسلمت بعد موت السيد لوباتو .

(ن) المرجع نفسه ، الفقرات ٣٣ و ٣٧ .

(س) برلمان استراليا . ملاحظات عن الحالة الراهنة في تيمور الشرقية ، المكتبة البرلمانية ، ٦ من نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

٣٥ — وحتى ايار/مايو ١٩٧٩ ، قدرت مصادر أخرى عدد القوات الاندونيسية في تيمور الشرقية بما يتراوح بين ٠٠٠ ٤٥ و ٠٠٠ ٦٠ ، وادعت أن اندونيسيا تواصل غاراتها الجوية. كما ذكر متحدث باسم فريتيلين في مؤتمر صحفي عقد في لواندا في أيار/مايو ١٩٧٩ أن كفاح المقاومين سيستمر وأكد من جديد ادعاء فريتيلين بأنها تسيطر على حوالي ٨٥ في المائة من الاقليم .

٣٦ — وذكر صحفي استرالي في رسالة بعث بها الى الحلقة الدراسية الدولية عن تيمور الشرقية (أنظر الفقرة ٢٣ أعلاه) ، أنه على الرغم من النكسات التي لحقت بفريتيلين فان قواتها مازالت تقاتل في طول الاقليم وعرضه . وتقاتل قوات فريتيلين في المناطق الشمالية الوسطى وأجزاء من المناطق الجنوبية الوسطى بوحدات أصغر مما كان لها في السابق . ويستعصي على القوات الاندونيسية النفاذ الى بعض المناطق المحررة التي تقع تحت سيطرة فريتيلين . ولا يمكن للقوات الاندونيسية أن تمر ببعض الطرق ، خاصة حول " ديلي " ، الا في قوافل . وقدم السيد كين فراى ، وهو عضو في البرلمان الاسترالي ، رأيا مختلفا عن ذلك حيث نقل عنه قوله انه على الرغم من المقاومة المستمرة والخسائر التي تلحق بالاندونيسيين فان مقاومة فريتيلين يبدو أنها خفت .

٦ — الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

ألف — خطة التنمية

٣٧ — لا تتوفر أية معلومات جديدة عن تنفيذ خطة تنمية ثلاثية بدىء فيها في ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ في منطقة تيمور الشرقية الواقعة تحت السيطرة الاندونيسية (ع) وكان يزمع تنفيذ الخطة على ثلاث مراحل : مرحلة التعمير (ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ الى اذار/مارس ١٩٧٧) ، ومرحلة التدعيم (نيسان/ابريل ١٩٧٧ الى آذار/مارس ١٩٧٨) ؛ ومرحلة الاستقرار (١٩٧٨/١٩٧٩) .

٣٨ — وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، ذكرت الصحافة الاندونيسية انه تم انشاء فريق اشرافي مركزي لتنمية تيمور الشرقية ، تابع لوزارة اصلاح الدولة في جاكارتا ، لتنمية الاقليم على مراحل مماثلة للمراحل المرسومة في الخطة التي أعلن عنها سابقا . وستصلح في مرحلة التعمير والتدعيم الأولى ، جميع مرافق الهياكل الاساسية المحطوبة ، بما في ذلك الطرق والجسور ، بالاضافة الى الهياكل الأساسية الزراعية . وسيلقى القرويون الذين يعودون الى ديارهم من المناطق التي تسيطر عليها فريتيلين رعاية خاصة . وتستهدف المرحلة الثانية مساعدة الاقليم على تعويض " تخلفه بالمقارنة الى الاقاليم الاندونيسية الأخرى " . ووفقا للمصدر ذاته ، خصص ما مجموعه ٢ر١٢ بليون روبية (قرابة ٤ر٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لمشاريع التنمية في تيمور الشرقية في خلال ١٩٧٩ .

(ع) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، الفصل العاشر ، المرفق ، الفقرات ٣٨ — ٤٠ .

Digitized by UNOG Library

باء ـ الأحوال الاجتماعية

٣٩ ـ عقب زيارة قامت بها مجموعة من الدبلوماسيين الى ديلي في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ١٧ أعلاه) ذكر أن سفيرا مجهول الهوية قال انه توجد مشكلة انسانية ذات أبعاد كبيرة في تيمور الشرقية، وأنه ستبرز، على المدى الأطول، مشكلة تشجيع التنمية الاقتصادية في مكان يخلو حتى من اية مرافق اساسية. وقدم صحفي رافق المجموعة تقريرا عن زيارتها الى ريمكسيكو، وهي قرية تقع الى الجنوب من ديلي، حيث يعاد توطين ١٢٥ ٠٠٠ شخص نزحوا من ديارهم بسبب الحرب. ووفقا لتقرير هذا الصحفي فان الدبلوماسيين عادوا وقد هالتهم للغاية أحوال اللاجئين حتى انهم اتصلوا فورا بالسلطات المحلية لاستكشاف امكانيات تقديم مساعدة انسانية أجنبية لأولئك اللاجئين.

٤٠ ـ وقدّر تقرير نشر مؤخرا في الصحافة الاندونيسية عدد الأشخاص الواجب اعادة توطينهم في شتى أرجاء الاقليم بزهاء ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. بيد أنه منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥، عندما اضطرت لجنة الصليب الأحمر الدولية الى مغادرة الاقليم عقب الغزو الاندونيسي، لم تسمح السلطات الاندونيسية للجنة بالعودة ورفضت مساعدات المنظمات الدولية الأخرى.

٤١ ـ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، أعلنت البعثة الدائمة لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة في بلاغ صحفي أنه سيرسل ٣٠ موظفا من وزارة الداخلية الاندونيسية الى تيمور الشرقية للمساعدة في مواجهة نقص مؤقت في موظفي الادارة الاقليمية. وذكر بلاغ صحفي آخر صدر عن البعثة الدائمة لاندونيسيا في ٨ من حزيران/يونيه ١٩٧٩ أن ١٨٠ مدرسا قد جاءوا في أوائل هذا العام من أندونيسيا لتعليم الأطفال المسجلين في مدارس الاقليم الابتدائية البالغ عددها ٤٠٠ مدرسة. ووفقا لتقديرات حاكم تيمور الشرقية، سيلزم ٣٠٠ مدرس آخرين لتنفيذ برنامج التعليم الاندونيسي في تيمور الشرقية.

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني عشـــر*

جبل طـــارق

ألف ـ نظر اللجنة الخاصـة في المسألـــة

١ ـ نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ مـن آب/أغسطس ١٩٧٩ .

٢ ـ وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعيـة العامة ذات الصلة ، بما في ذلك بوجه خاص المقرر ٣٣/٤٠٨ المؤرخ في ١٣ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مسألة جبل طارق والقرار ٣٣/٤٤ الصادر في التاريخ المذكور نفسه بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجت الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من القـرار ٣٣/٤٤ ، من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د ـ ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة ... بوضع اقتراحـات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتهـا الرابعة والثلاثين " .

٣ ـ وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتهـا الأمانة العامة (أنظر المرفق الأول لهذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم . كما كان معروضا على اللجنة رسالة مؤرخة في ١٠ من آب/أغسطس ١٩٧٩ موجهة الى الأمين العـام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة (أنظر المرفق الثاني لهذا الفصل) .

باء ـ قرار اللجنة الخاصـة

٤ ـ وفي الجلسة ١١٦١ المعقودة في ١٦ من آب/أغسطس ١٩٧٩ ، وبناء على اقتراح من الرئيس (A/AC.109/PV.1161) ، قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، أن تواصل دراسة هذا البند فـي دورتها المقبلة مع مراعاة أية توجيهات في هذا الصدد قد تصدرها اليها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، وأن تأذن لمقررها ، تسهيلا لنظر الجمعية في هذا البند ، باحالة الوثائـق ذات الصلة بالموضوع الى الجمعية مباشرة .

---

* سبق اصداره بوصفه جزءا من A/34/23/Add.3 .

Digitized by UNOG Library

المرفق الاول*

ورقة عمل من اعداد الامانة العامة

المحتويات

		الفقرات
١ -	معلومات عامة	١ - ٣
٢ -	التطورات السياسية	٤ - ٢٣
٣ -	الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة	٢٤
٤ -	الاحوال الاقتصادية	٢٥ - ٣٤
٥ -	الاحوال الاجتماعية والتعليمية	٣٥ - ٤١

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1316 .

Digitized by UNOG Library

جبل طارق (أ)

١ - معلومات عامة

١ - جبل طارق هو شبه جزيرة ضيقة تقع على خط عرض ٧′ ٣٦° شمالا وخط طول ٢١′ ٥° غربا وتمتد جنوبا من الساحل الجنوبي الغربي لاسبانيا الذى يصلها به برزخ . ويقع ميناء الجيسيراس الاسباني على بعد ٨ كيلومترات عبر الخليج من ناحية الغرب ، وتقع افريقيا على بعد ٣٢ كيلومترا عبر المضايق من ناحية الجنوب ويقع البحر المتوسط في الشرق . والمساحة الاجمالية لجبل طارق هي ٨ر٥ كيلومترات مربعة .

٢ - أجرى آخر تعداد للسكان في جبل طارق في ١٩٧٤ . وفيما يلي ارقام التعداد الرسمية والتقديرات الرسمية في نهاية ١٩٧٧ :

	١٩٧٤ (تعداد)	١٩٧٧ (تقديرات)
أهالي جبل طارق	١٩١٥٦	١٩٤٢٤
بريطانيون اخرون	٦٣٣٦	٦٢١٥
أجانب	٣٨٧٠	٣٦٣٩
المجموع	٢٩٣٦٢	٢٩٢٧٨

٣ - وأنشئ سجل لسكان جبل طارق بمقتضى الامر الخاص بتحديد مركز جبل طارق والصادر في ١٩٦٢ . وقد عرّف المواطن المنتمي الى جبل طارق بأنه الشخص المقيد اسمه في السجل . ومن المؤهلات الرئيسية للقيد في السجل ان يكون الشخص مولودا في جبل طارق قبل ٣٠ من حزيران/يونيه ١٩٢٥ أو يرجع نسبه الصحيح من ناحية الاب لشخص ولد في جبل طارق قبل ذلك التاريخ ؛ كما وضعت احكام لتسجيل الاشخاص الذين تتوافر فيهم مؤهلات أخرى ، لا سيما من قامت بينهم وبين جبل طارق علاقات وثيقة .

(أ) المعلومات التي تتضمنها هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة ومعلومات ابلغتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة . وقد أبلغت هذه المعلومات يوم ١١ من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ وهي تتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ التطورات السياسية

ألف ـ الدستـــــور

٤ ـ مازال دستور ١٩٦٩ ساريا (ب) ومما يذكر ان ديباجة المرسوم الاشتراعي المتضمن دستـور جبل طارق لعام ١٩٦٩ تعلن أن " جبل طارق جزء من الممتلكات المستقلة لصاحبة الجلالة وان حكومة جلالتها قد أكدت لشعب جبل طارق أن جبل طارق سيبقى جزءا من الممتلكات المستقلة لجلالتها ما لم ينص قانون برلماني على غير ذلك ، والى أن يصدر مثل هذا القانون ، كما ان حكومة صاحبة الجلالـــة لن تتخذ أبدا أى ترتيبات يؤول شعب جبل طارق بمقتضاها الى سيادة دولة اخرى ، ضد رغباتـه المعرب عنها بحرية وبطريقة ديمقراطية" .

٥ ـ وينص دستور ١٩٦٩ على ان يكون هناك مجلس نيابي وحيد يتألف من ١٥ عضوا منتخبـــا ورئيس ، ويضم النائب العام ووزير المالية والتنمية بوصفهما عضوين بحكم منصبيهما . وتجرى انتخابات المجلس النيابي مرة كل أربع سنوات .

٦ ـ والسلطة التنفيذية مناطة بالحاكم ، وهو مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والامـــــن الداخلي وجميع المسائل غير المعرفة صراحة بأنها تدخل ضمن المسائل الداخلية .

٧ ـ ويتألف مجلس الوزراء من رئيس وزراء يعينه الحاكم الذى يُختار ، من بين اعضاء المجلـس النيابي المنتخبين ، الشخص الذى يرى انه اكثر من غيره اهلية للظفر باكبر قدر من الثقة بين اعضاء المجلس المنتخبين . ويضم المجلس ما لا يقل عن أربعة ولا يزيد عن ثمانية من الوزراء يعينهـــم الحاكم ايضا بالتشاور مع رئيس الوزراء ، من بين أعضاء المجلس النيابي المنتخبين . ومجلس الوزراء مسؤول مسؤولية جماعية امام المجلس النيابي عن أى مسألة يتحمل مسؤوليتها اى من الوزراء .

٨ ـ ويتألف مجلس جبل طارق من نائب الحاكم ، ونائب قائد القلعة ، والنائب العام ووزيـــر المالية والتنمية ، بالاضافة الى رئيس الوزراء و " اربعة وزراء اخرين يجوز للحاكم ان يفوضهم فـــي الوقت الحاضر في هذا الشأن بعد التشاور مع رئيس الوزراء " . ومجلس جبل طارق هو الهيئـــة الرئيسية التي يستشيرها الحاكم في الاحوال العادية عند وضع السياسات وممارسة السلطات الـتي يخوله اياها الدستور .

٩ ـ وتتكون السلطة القضائية من كبير قضاة في المحكمة العليا ، وقاض من قضاة المحكمـــة الابتدائية وقاض من محكمة الصلح ، ويحل محل قاضي الصلح عادة في غيابه احد المواطنـــين

(ب) للاطلاع على التفاصيل انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/7623/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الحادى عشـــر ، المرفق ، الفقرات ٧ ـ ٢٣ .

Digitized by UNOG Library

المحليين ممن شغلوا وظيفة قاضي الصلح . وينص الدستور على أن تكون هناك محكمة استئناف في جبل طارق بوصفها محكمة وسطى بين المحكمة العليا في جبل طارق واللجنة القضائية بمجلس المملكة الخاص . ويعين الحاكم كبير القضاة ، ورئيس محكمة الاستئناف ، وقضاة الاستئناف ، بناء على تعليمات من صاحبة التاج تعطى عن طريق وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة ، ولا يعزل هؤلاء من مناصبهم الا بسبب عجزهم عن النهوض بأعباء وظائفهم أو بسبب سوء السلوك ، ولا يكون عزلهم في هذه الحالات الا بناء على مشورة اللجنة القضائية بالمجلس الخاص لصاحبة الجلالة .

١٠ - وتتولى لجنة الخدمة العامة ، المكونة من خمسة أعضاء من بينهم رئيس اللجنة ، تقديم المشورة الى الحاكم فيما يتعلق بتعيين الموظفين العموميين وعزلهم وتأديبهم .

١١ - ويتولى التعيين في الوظائف العليا وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة . والموظفون التنفيذيون الرئيسيون هم نائب الحاكم ، والنائب العام ، ووزير المالية والتنمية ، ووزير الادارة ، ومدير الخدمات الطبية والصحية ، ومدير الأشغال العامة ، ومدير التعليم ، وكبير مراجعي الحسابات ومدير العمل والضمان الاجتماعي ، ومفوض الشرطة ، وقبطان الميناء ، ومهندس كهرباء المدينة .

باء - مناقشات بشأن مستقبل الاقليم

التطورات الحاصلة في الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٦

١٢ - تؤكد المملكة المتحدة ان معاهدة أوتريشت (١٧١٣) تمنح المملكة المتحدة السيادة على جبل طارق الى الابد . ومنذ ١٩٦٣ وأسبانيا تشن حملة مكثفة لاستعادة جبل طارق الذى تدعي انه جزء لا يتجزأ من اراضيها .

١٣ - وفي ١٩٦٤ ، وبعد أن اعتمدت اللجنة الخاصة نص توافق آراء يؤكد ان أحكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، المؤرخ في ١٤ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، تنطبق تماما على اقليم جبل طارق (ج) ، أبدت اسبانيا استعدادها لبدء مفاوضات مفتوحة مع المملكة المتحدة حول مسألة جبل طارق . وعقدت عدة اجتماعات بين ممثلي البلدين في ١٩٦٦ لم تصل الى نتيجة . وفي ١٩٦٧ ، قطعت المملكة المتحدة المحادثات نتيجة للقيود التي فرضتها اسبانيا على عبور الطائرات البريطانية المجال الجوى الاسباني .

١٤ - وفي ١٣ من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، أعلنت المملكة المتحدة انها قررت اجراء استفتاء يدعى فيه شعب جبل طارق الى تقرير ما اذا كان يريد الانتقال الى السيادة الاسبانية او الابقاء

(ج) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل العاشر ، الفقرة ٢٠٩ .

Digitized by UNOG Library

على صلاته بالمملكة المتحدة . وفي ١٠ من ايلول/سبتمبر ١٩٦٧ ، أدلى شعب جبل طارق بصوته مؤيدا ، بأغلبية كبيرة ، الابقاء على صلاته بالمملكة المتحدة ، والابقاء على مؤسساته المحلية ، على أن تحتفظ المملكة المتحدة بالمسؤوليات المنوطة بها بوصفها الدولة القائمة بالادارة . وفي ١٩٦٨ وضعت صياغة دستور جديد بدأ نفاذه في ٣٠ من ايار/مايو ١٩٦٩ (انظر الفقرات ٤ - ١١ اعلاه).

١٥ - وفي ٩ من حزيران/يونيه ١٩٦٩ ، أغلقت اسبانيا حدودها مع جبل طارق ، وفي ٢٥ من حزيران/يونيه أوقفت خدمة العبّارات بين الجيسيراس وجبل طارق . وفي ١ تشرين الاول/اكتوبر ، قطعت اسبانيا الاتصالات الهاتفية والبرقية بين جبل طارق والبر الرئيسي ، ولم تستأنف هذه الاتصالات الا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

١٦ - ومنذ عام ١٩٧١ تجرى مناقشات رسمية وغير رسمية بين اسبانيا والمملكة المتحدة بشأن مركز الاقليم في المستقبل .

التطورات الحاصلة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧

١٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ واذار/مارس ١٩٧٨ ، عقدت اجتماعات في ستراسبورغ وباريس بشأن مسألة جبل طارق بين الدكتور ديفيد اوين ، الذى كان وقتذاك وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة ، والسيد مارسيلينو اوريخا اغيرى وزير الشؤون الخارجية لاسبانيا . واشترك في الاجتماعات السير جوشوا أ. حسن ، رئيس وزراء جبل طارق ، والسيد موريس اكزبيراس ، زعيم المعارضة ، بوصفهما عضوين في وفد المملكة المتحدة .

١٨ - وفي اجتماع باريس ، اتفق في ١٥ من اذار/مارس ١٩٧٨ على انشاء ثلاث أفرقة عاملة لدراسة مسائل مثل مسألة تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية والصلات البحرية بين اسبانيا وجبل طارق ودفع استحقاقات الضمان الاجتماعي للعمال الاسبانيين الذين فقدوا وظائفهم في الاقليم حينما أغلقت الحدود في ١٩٦٩.

١٩ - وعقد الاجتماع الاول لأفرقة العمل الانكليزية - الاسبانية المشتركة في ١٧ و ١٨ من تموز/يوليه ١٩٧٨ في وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في لندن . ورأس وفد المملكة المتحدة السيد ايون فرفاسون ، مساعد وكيل وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، وضم الوفد بعض كبار المسؤولين في جبل طارق . ورأس الوفد الاسباني السيد انطونيو الياس ، المدير العام للشؤون الاوروبية بوزارة الشؤون الخارجية . وأفادت التقارير بأن الاجتماعات اتسمت بطابع استكشافي ، وان المحادثات كانت بناءة ، وان كلا من الجانبين اتفق على دراسة الاراء المطروحة من الجانب الاخر .

٢٠ - وعقد الاجتماع الثاني للأفرقة العاملة في الفترة من ١٤ الى ١٦ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ في مدريد ، وعلم انه جرت مناقشة تحسين الصلات الهاتفية بين جبل طارق واسبانيا .

Digitized by UNOG Library

وذكر ان اسبانيا مازالت تدرس المقترحات المتعلقة بالصلات البحرية بين البلدين . وأفادت التقارير باحراز بعض التقدم بصدد مسألة المبلغ المستحق للحكومة الاسبانية ، التي ظلت تدفع معاشات للعمال الاسبانيين الذين فقدوا وظائفهم في ١٩٦٩ نتيجة لاغلاق الحدود ، وبصدد امكان قيام المملكة المتحدة بدفع التعويض .

٢١ - وكان من المزمع ان يعقد اجتماع اخر في الوائل ١٩٧٩ بين الدكتور اوين والسيد اوريخا افيرى . بيد ان هذا الاجتماع لم يعقد ، ومن غير المعروف في الوقت الحاضر ما اذا كان سيعقد او موعد انعقاده .

جيم - تشكيل حزب سياسي جديد

٢٢ - في ٣ من تموز/يوليه ١٩٧٨ ، أعلن السيد اكزبيراس ، زعيم المعارضة ، قيام الحزب الديمقراطي لجبل طارق البريطاني ، بهدف :

(أ) الابقاء على اقليم طارق وسكانه تحت الرعاية البريطانية ، وفقا لرغباتهم ، وباعتبارهما كيانان لا ينفصمان ؛

(ب) السعي الى التنمية الديمقراطية للهوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لشعب جبل طارق ؛

(ج) السعي الى تحقيق التقدم الدستورى لشعب جبل طارق بالطريقة التي يحددها الحزب من آن لآخر ؛

(د) السعي الى تحقيق مستوى عام من الرخاء والكفاية في جبل طارق يعادل مستويات المعيشة في المملكة المتحدة ككل ، والحفاظ عليه ؛

(هـ) السعي الى زيادة اعتراف المؤسسات والشعوب الاوروبية بجبل طارق وسكانه ، وحقوقهم وأمانيهم المشروعة .

٢٣ - ويوجد في جبل طارق حزبان سياسيان آخران هما : حزب العمل في جبل طارق ورابطة النهوض بالحقوق المدنية ، بزعامة السير جوشوا ؛ والحركة الديمقراطية لجبل طارق ، بزعامة السيد جوزيفا بوسانو .

٣ - الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة

٢٤ - أحاطت الجمعية العامة علما ، في مقررها ٣٣/٤٠٨ المؤرخ في ١٣ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بالمحادثات التي اجريت بين حكومتي اسبانيا والمملكة المتحدة بشأن مسألة جبل طارق . كما احاطت علما بأن افرقة عاملة مشتركة قد انشئت لدراسة عدد من المجالات ، وبأنه قد

Digitized by UNOG Library

تم التوصل الى اتفاق بشأن مناقشة تطور العلاقات في المستقبل بين اسبانيا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق . وحثت الجمعية العامة كلتا الحكومتين على ان تمكنا ، دون ابطاء ، من البدء في المفاوضات المتوخاة في نص توافق الاراء الذى اعتمدته الجمعية العامة في ١٤ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ (د) ، بقصد الوصول الى حل دائم لمشكلة جبل طارق في ضوء القرارات الصادرة عن الجمعية العامة حول هذا الموضوع ووفقا لروح ميثاق الامم المتحدة .

٤ - الاحوال الاقتصادية

ألف - معلومات عامة

٢٥ - ليست لجبل طارق موارد زراعية أو اى موارد طبيعية اخرى . ويقتصر الانتاج الصناعي على عدد من المشروعات الصناعية الصغيرة التي تعمل في تعبئة البيرة والمياه المعدنية وتجهيز التبغ والبن وتعليب اللحوم بغرض الاستهلاك المحلي في المقام الاول . اما السياحة ، التي كانت التقارير قد أفادت في ١٩٧٥ انها من اسرع الصناعات نموا في الاقليم ، فقد هبطت هبوطا حادا في السنتين التاليتين عن المستوى الذى بلغته في تلك السنة ، اذ هبط عدد السياح بنسبة ٢٧٫٣ في المائة في ١٩٧٦ ثم بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٧٧.

باء - الميناء

٢٦ - يشتهر جبل طارق بأنه مرفأ تتوقف فيه السفن الجوابة ، بالاضافة الى وظيفته كميناء للتزود بالوقود والمؤن والمياه . وتنحصر حركة نقل البضائع بوجه عام فيما يستورد لاستهلاك السكان وكثيرا ما يستخدم جبل طارق كميناء تأوى اليه السفن ، خاصة في خلال شهور الشتاء ، والميناء مشهور بسرعة وكفاءة الخدمة الطبية فيه .

٢٧ - وتشمل الخدمات التي يقدمها الميناء ما يلي : خدماته كميناء لرسو السفن التجارية ، و "كميناء للبحرية البريطانية" ، وكمحطة للمسافرين ، وكميناء لرسو المراكب الصغيرة ، وكحوض لرسو اليخوت ، فضلا عن خدمات مرافق اصلاح السفن وبنائها ، وخدمات قطر السفن . ومن اسباب استخدام الميناء على نحو ثابت في اغراض ثانوية متنوعة موقعه الاستراتيجي كنقطة تقاطع رئيسية لطرق المواصلات البحرية العالمية : فمضيق جبل طارق شريان رئيسي من شرايين حركة النقل البحرى بين البحر المتوسط ، ومنطقة البحر الاسود ، والامريكيتين ، واوروبا ، وافريقيا ، والهند ، والشرق الاقصى ، واستراليا .

(د) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٣٠ (A/9030) ، الصفحة ١١١ ، البند ٢٣ .

Digitized by UNOG Library

٢٨ - وقد أدى قيام شركات النقل البحرى التي تخدم جبل طارق بادخال نظام النقل بالحاويات، وعدم كفاية مساحات الارصفة الحالية لتفريغ الحاويات على نحو كفء ، الى اقتراح توسيع مساحة أرض الميناء في اطار البرنامج الانمائي للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ (انظر الفقرات ٢٩ - ٣٢ أدناه). وطبقا لما ذكرته الدولة القائمة بالادارة ، يجرى حاليا اتخاذ قرار بشأن افضل الطرق لتنفيذ الاقتراح .

جيم - المالية العامة

٢٩ - وضع البرنامج الانمائي للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ في اعقاب محادثات اجرتها في لندن في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ السيدة جوديث هارت ، التي كانت انذاك وزيرة الدولة في المملكة المتحدة لتنمية ما وراء البحار . وجرى تعيين عدد من المشاريع الانمائية باعتبار ان من المناسب ، من حيث المبدأ ، دعمها . وسيجرى توفير معظم تكلفتها الاجمالية المقدرة بمبلغ ٧٫٦٦ من ملايين الجنيهات الاسترلينية (هـ) ، (انظر الفقرة ٣٠ أدناه) في شكل منحة من الدولة القائمة بالادارة . وكان هذا التعهد استمرارا لسياسة المملكة المتحدة المسماة بسياسة " الدعم والمساندة " ، التي نفذت حينما أغلقت الحدود مع اسبانيا في سنة ١٩٦٩ . ويمول معظم الاستثمارات الرأسمالية الحكومية عن طريق المعونة الانمائية .

٣٠ - وقد وزعت الاموال على النحو التالي :

المجال	المبلغ (بالجنيهات الاسترلينية)
تنمية الاسكان	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
التعليم	١ ٨٧٨ ٠٠٠
وسائل الراحة والسياحة	٢٧٠ ٠٠٠
المرافق العامة	٢٠٠ ٠٠٠
تنمية الميناء وأمور أخرى	٩٦٠ ٠٠٠
	٧ ٦٦٢ ٠٠٠

٣١ - وكان المبلغ الاجمالي الفعلي لاموال المعونة المعتمدة مقابل التبرع المعلن عنه هو ٧٫٣ ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، انفقت حكومة جبل طارق ٤٫٤ ملايين جنيه منها في خلال

(هـ) العملة المحلية هي الجنيه الاسترليني .

Digitized by UNOG Library

الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٨ ، تاركة مبلغا قدره ٩ر٢ من ملايين الجنيهات الاسترلينية رحل ليصرف منه في خلال البرنامج الانمائي للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ . وقدرت المصروفات في اطار البرنامج الانمائي بمبلغ ١ر٢ من ملايين الجنيهات الاسترلينية للفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٨ و ١ر٧ ملايين جنيه استرليني للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . وتفيد التقارير الرسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد وافقت على توفير مبلغ قدره ١٤ مليون جنيه استرليني للفترة من نيسان/ابريل ١٩٧٨ الى اذار/مارس ١٩٨١ . ويبين الجدول ١ ادناه المخصصات التي رصدتها المملكة المتحدة لصندوق التحسين والتنمية للسنوات ١٩٧٤/١٩٧٥ — ١٩٧٦/١٩٧٧ .

الجدول ١

جبل طارق : مخصصات المملكة المتحدة لصندوق التحسين والتنمية ١٩٧٤/١٩٧٥ — ١٩٧٦/١٩٧٧

(بالجنيهات الاسترلينية)

البند	١٩٧٤/١٩٧٥	١٩٧٥/١٩٧٦	١٩٧٦/١٩٧٧
اموال معونة التنمية	٢ ٨٩٣ ٤٨٠	١ ٤٠٥ ٩٢٤	١ ٧٣٢ ١١٦
اصدارات السندات	٥٠٠ ٠٠٠	—	٩٠٠ ٠٠٠
مساهمة من الصندوق الموحد	—	٢٤٠ ٠٠٠	٢٣٠ ٠٠٠
تسديد قروض	١ ٠٩٣	١ ٠٩٣	١ ٠٩٣
بيع اراض	—	١٧٠	٨٨٠
متفرقات	٣ ٨٩٠	١١ ٤٧١	—
	٣ ٣٩٨ ٤٦٣	١ ٦٥٨ ٦٥٨	٢ ٨٦٤ ٠٨٩

٣٢ — وفي ١٩٧٦/١٩٧٧ زادت الايرادات ضعف ما كانت عليه في ١٩٧٤/١٩٧٥ وبلغ مجموعها ١٨ر٤ مليون جنيه استرليني متجاوزة بذلك التقديرات بمبلغ قدره ٦ر٧ ملايين جنيه استرليني . وكانت اكبر بنود الايرادات هي ضرائب الدخل ، والمبالغ المسددة والجمارك (انظر الجدول ٢ أدناه) . وبلغ مجموع المصروفات ٥ر١٩ مليون جنيه استرليني ، منها ٨ر١٧ مليون جنيه استرليني مصروفات متكررة و ١ر٧ من ملايين الجنيهات الاسترلينية مصروفات رأسمالية ، وهي تمول عن طريق صندوق التحسين والتنمية . وكانت اكبر بنود المصروفات هي الخدمات الاجتماعية والبلدية .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢

جبل طارق : الايرادات والمصروفات،
١٩٧٤/١٩٧٥ - ١٩٧٦/١٩٧٧

(بالجنيهات الاسترلينية)

البند	١٩٧٤/١٩٧٥	١٩٧٥/١٩٧٦	١٩٧٦/١٩٧٧
		ألف - الايرادات	
ضرائب الدخل	-	-	٥ ١٣٤ ٨٢٨
مبالغ مسددة	-	-	٣ ٠٣٥ ٩٣٥
رسوم جمركية	٢ ١٥١ ٠٥١	٢ ٣٩٦ ٣٥٨	٢ ٧٨٦ ٧٥٩
تسوية خدمات البلدية	-	-	٢ ٠٠٥ ٠٢٣
خدمات بلدية	٢ ٠٢٥ ٨٨١	٢ ٤٣٥ ٨٦٩	١ ١٣٢ ٢٦٠
رسوم محاكم ومدفوعات مقابل خدمات معينة وتعويضات في صورة معونة	٧٥٢ ٦٧٠	٧٩٤ ٤٩٨	٩٦٤ ٩١٠
ايجارات ممتلكات حكومية	٤٣٣ ١٠١	٦١٢ ٢٨١	٧٣٦ ٠٤١
مقبوضات مختلفة	٤٢٢ ٥٤٩	٦١٣ ١٠٠	٧٢٥ ٦٨٥
البريد والبرق	٢٦٢ ١٤٥	٣٤٠ ٣١٨	٦٠٤ ٣٠٣
رخص وضرائب وايرادات محلية لا تندرج تحت فئات اخرى	٢ ١٩٥ ٠٩٥	٤ ٠٣٨ ٣٤٧	٥٠٦ ٥٣٧
فوائد	٢٥٠ ٧٤٦	٢٠٣ ٠٠٣	٣٧٣ ٣٩٠
يانصيب	٢٠٨ ٢٦٥	٢١٤ ٧٢٠	٢٢٩ ٨٤٦
رسوم ميناء ومرفأ وارصفة	٨٨ ٧٠٧	١٤٧ ٠١٩	١٩٣ ٠٦٢
قروض مسددة	-	١١ ٥٣٣	١١ ٧٩٢
المجموع	٨ ٧٩٠ ٢١٠	١١ ٨٠٧ ٠٤٦	١٨ ٤٤٠ ٣٧١

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢ (تابع)

البند	١٩٧٤/١٩٧٥	١٩٧٥/١٩٧٦	١٩٧٦/١٩٧٧
	باء ـ المصروفات		
خدمات اجتماعية	٤ ٩٥٤ ٧٩٥	٤ ٨٧٨ ٦٣٨	٥ ٦٧٥ ٩٤٦
خدمات بلدية	١ ٣٢٥ ٢٩٥	١ ٤٨٧ ٧٢٢	٤ ٠٦١ ٧٠٠
اشغال عامة	٢ ٣٢٤ ٤٩١	٢ ٧٢٨ ٣٤٥	٣ ٨٩٢ ٦٢٠
ادارة	١ ٠٧٧ ٤٨٥	١ ٣١٣ ٤٣٨	٢ ٠٠٤ ٠٧٦
عدالة وقانون ونظام	٥٠٤ ٠٦٠	٥٥٥ ٣٢١	١ ٠٨٣ ٤٣٦
متفرقات	٧٤٨ ١٨٠	٩٧٠ ٣٤٥	١ ٣٠٦ ٧٥٠
معاشات تقاعدية	٤٨٥ ٦٥٦	٥٦٩ ٧٠٦	٦٦٢ ٠٩٥
خدمة الدين العام	٤٢٦ ٤٦٦	٥١٠ ٨٣٠	٥٤٥ ٠٠٥
مساهمة في صندوق التحسين والتنمية	ـ	ـ	٢٣٠ ٠٠٠
المجموع	١١ ٨٤٦ ٤٢٨	١٣ ٠١٤ ٣٤٥	١٩ ٤٦١ ٦٢٨

٣٣ ـ ويوضح الجدول ٣ أدناه نصيب الفرد من الدخل الوطني بالاسعار الحالية للفترة من ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ١٩٧٥/١٩٧٦ :

الجدول ٣

جبل طارق : نصيب الفرد من الدخل الوطني في الفترة
١٩٧٣/١٩٧٤ ـ ١٩٧٥/١٩٧٦
(بالجنيهات الاسترلينية)

نصيب الفرد	١٩٧٣/١٩٧٤	١٩٧٤/١٩٧٥	١٩٧٥/١٩٧٦
الناتج المحلي الاجمالي	٧٠٥	٨٧١	٩٦٨
الناتج الوطني الاجمالي	٨٦٤	١ ٠٨١	١ ٢١٣
الناتج الوطني الصافي	٧٨٣	٩٩٤	١ ١٠٧

Digitized by UNOG Library

دال ـ التجارة الدولية

٣٤ ـ في عام ١٩٧٧ كان هناك عجز قدره ٢٥ر٧ مليون جنيه استرليني في ميزان التجارة المنظورة (انظر الجدول ٤ أدناه) ، بالمقارنة الى مبلغ قدره ١٨ر٧ مليون جنيه في عام ١٩٧٦ ومبلغ قدره ١٦ر٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٥ . ويقدر ، اذا ما أخذت في الحسبان المعاملات غير المنظورة ، ان يظهر الميزان التجارى لسنة ١٩٧٧ فائضا يترجح بمئتين مليونين وثلاثة ملايين من الجنيهات الاسترلينية .

الجدول ٤

جبل طارق : الواردات والصادرات ،
١٩٧٤ ـ ١٩٧٧

(بالجنيهات الاسترلينية)

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٧٤	٢٥ ٠٨٨ ٧١٤	١٠ ٤٨٤ ٣٥٢
١٩٧٥	٢٧ ٠٢٧ ٤٠١	١٠ ٧٥٣ ٤٤٨
١٩٧٦	٣٢ ٤١٥ ٩١٦	١٣ ٧٢٧ ٨٦٥
١٩٧٧	٣٩ ٦٠٠ ٠٠٠	١٣ ٩٠٠ ٠٠٠
اختلاف النسبة المئوية		
١٩٧٦	+ ١٩ر٩	+ ٢٧ر٧
١٩٧٧	+ ٢٢ر٠	ـ

Digitized by UNOG Library

٤ ـ الاحوال الاجتماعية والتعليمية

ألف ـ الايدى العاملة

٣٥ ـ في عام ١٩٧٨ مكنت تسوية الدراسات الاستعراضية للاجور والمرتبات للسنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ من رفع المستوى الحقيقي لمعيشة معظم الاسر . ففي خلال عام ١٩٧٧ ، بلغ التضخم في جبل طارق ٤ر٨ في المائة . وفي السنة المنتهية في ٣١ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، قيل ان اسعار البيع بالتجزئة قد ارتفعت على العموم بنسبة ١٥ في المائة .

٣٦ ـ ويستخدم القطاع العام ما يزيد عن ٦٠ في المائة من السكان القادرين على العمل . وتتركز العمالة الصناعية بصفة رئيسية في حوض السفن البحرية وفي صناعة البناء وما يرتبط بها من صناعات . وتبين المصادر الرسمية للمملكة المتحدة ان البرنامج الانمائي سيوفر عمالة اضافية في الفترة بين ١٩٧٨ و ١٩٨١ اذ سيتاح ما يبلغ ٥٠٠ وظيفة اضافية في صناعة التشييد . وفي خلال السنة المستعرضة لم تكن ثمة زيادة ملحوظة في البطالة ، فيما عدا زيادة طفيفة في بطالة الاحداث .

باء ـ الصحة العامة

٣٧ ـ تتألف خدمات المستشفيات الحكومية مما يلي : (أ) مستشفى سانت برنارد وبه ١٨٠ سريرا للمواطنين والزائرين ؛ و (ب) ووحدة الملك جورج الخامس للصحة النفسية ، وهي مجهزة لاستقبال ٦٣ مريضا ؛ (ج) ومستشفى الامراض المعدية وهو مجهز لاستقبال ١٠ مرضى .

٣٨ ـ ويبين الجدول ٥ أدناه المصروفات المتكررة والرأسمالية في مجال الصحة العامة عن السنوات ١٩٧٥/١٩٧٦ ـ ١٩٧٦/١٩٧٧ .

الجدول ٥

جبل طارق : مصروفات الصحة العامة ،

١٩٧٥/١٩٧٦ ـ ١٩٧٦/١٩٧٧

(بالجنيهات الاسترلينية)

السنة	المصروفات المتكررة: المبلغ	المصروفات المتكررة: النسبة المئوية لمجموع المصروفات الحكومية	المصروفات الرأسمالية
١٩٧٥/١٩٧٦	١ ١٩١ ٠٦٦	١١ر٥٤	٦٠ ٢١٢
١٩٧٦/١٩٧٧	١ ٧٨٤ ٦٣٥	١٠ر٠٣	١٤٠ ٤٥١

Digitized by UNOG Library

جيم ـ التعليـــم

٣٩ ـ التعليم مجاني واجباري لجميع الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ و ١٥ سنة . وفي نهاية ١٩٧٧ ، كان هناك حوالي ٥٣١٩ تلميذا ، منهم ٣٦٧٥ في المدارس الابتدائيـــة و ١٦٤٤ في المدارس الثانوية .

٤٠ ـ ويتألف النظام المدرسي ، في مستوى التعليم الابتدائي ، من ١٢ مدرسة حكومية ومدرسة واحدة خاصة ومدرستي خدمة . اما في مستوى التعليم الثانوي ، فهناك مدرستان عامتان . وتوفر الكلية الفنية السماة Gibraltar and Dockyard Technical College التدريب التقني والمهـــني ، وهي تقدم دورة تدريبية هندسية عامة مدتها سنتان . وفي نهاية ١٩٧٧ كان هناك ٤٢ طالبـــا يدرسون بالكلية . اما المدرسة التجارية ، التي اصبحت جزءا من مدرسة البنات العامة في سنـــة ١٩٧٢ ، فتقدم دورة تدريبية لتلميذات المدارس الثانوية اللاتي ينجحن في امتحان تأهيلي .

٤١ ـ ويوضح الجدول ٦ أدناه المصروفات المتكررة والرأسمالية التي انفقت على التعليم فـــي الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ .

الجدول ٦

جبل طارق : مصروفات التعليم ، ١٩٧٥-١٩٧٧

(بالجنيهات الاسترلينيـــة)

السنـــة	المصروفات المتكررة		المصروفـــات الرأسماليـــة
	المبلـــغ	النسبة المئوية لمجموع المصروفات الحكوميـة	
١٩٧٥	٧٢٨ ٥٦٠	٩ر٤	٩٠٩ ٥٩٣
١٩٧٦	٩٠٠ ٨٧٠	٩ر٤	٩٨٢ ٣٣٤
١٩٧٧	١ ٠٩٧ ٧٤٠	٩ر٣	١ ٤٤٣ ٢٢١

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني *

رسالة مؤرخة في ١٠ من آب/اغسطس وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة

قامت الأمانة العامة مؤخرا باعداد وتعميم ورقة عمل بشأن جبل طارق (A/AC.109/L.1316 مؤرخة في ٩ من تموز/يوليه ١٩٧٩) (أ) يمكن أن تثير تفسيرات خاطئة بسبب ما أغفلته من معلومات وما تتضمنه من معلومات ناقصة .

واني لأود ، بناء على تعليمات من حكومتي ، أن أوجه انتباهكم للحقائق التالية :

١ - تذكر الفقرة ١ أن المساحة الكلية لجبل طارق ٨ر٥ من الكيلومترات المربعة . وهذه المساحة لا تتضمن صخرة جبل طارق نفسها فحسب بل وذلك الجزء من البرزخ الذى لم تتخل عنه اسبانيا قط .

٢ - تشير الفقرة ٤ الى ديباجة المرسوم الاشتراعي المتضمن دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩ ، وتقتبس من تلك الديباجة التي سبق أن وردت في الوثيقة المشار اليها في الحاشية (ب) ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/7623/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرات ٧ - ٢٣ . لقد اقتبس جزء من ديباجة المرسوم الاشتراعي المذكور ، ولكن لم يذكر أن تلك الديباجة ، التي أصدرت بموجب أمر مجلسي ، قد أصدرت في وقت كانت الأمم المتحدة قد قررت فيه وضع المبادئ المنظمة لانهاء استعمار جبل طارق ، ابتداء من نص توافق الآراء المؤرخ في ١٦ من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤ (ب) الى القرار ٢٤٢٩ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٨ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ . ويمكن أن يثير ذلك انطباعا خاطئا بعدم تأكيده بما فيه الكفاية على كون ديباجة ذلك الأمر الاشتراعي مخالفة بشكل واضح للمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة .

٣ - وينبغي ، فيما يتعلق بالفقرة ١٣ ، أن يذكر أن المفاوضات الثنائية قد قطعت في ١٩٦٧ لأن المملكة المتحدة أعلنت سيادتها على البرزخ الذى لم يتخل عنه قط ، مما حدا بالحكومة الاسبانية الى الغاء تسهيلات العبور وفقا لمعاهدة أوتريشت (" دون أى اتصال بري مفتوح مع البلد المجاور ") .

---

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/588 .

(أ) انظر المرفق الأول لهذا الفصل .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الأول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل العاشر ، الفقرة ٢٠٩ .

Digitized by UNOG Library

٤ — أما الاستفتاء المذكور في الفقرة ١٤ ، والذى أجرته المملكة المتحدة في ١٠ من ايلول/سبتمبر ، فقد كان ، عند اعلانه ، موضوع قرار سابق ، هو القرار A/AC.109/266 المؤرخ في ١ من ايلول/سبتمبر ١٩٦٧ (ج) ، الذى أعلنت فيه اللجنة الخاصة أن اجراء الاستفتاء يعارض أحكام القرار ٢٢٣١ (د — ٢١) المؤرخ في ٢٠ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ . كما شجب اجراء الاستفتاء القرار ٢٣٥٣ (د — ٢٢) المؤرخ في ١٩ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ .

٥ — هذا ، وقد رجا القرار ٢٤٢٩ (د — ٢٣) من المملكة المتحدة ، باعتبارها الدولة القائمة بالادارة ، " انهاء الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق في موعد لا يتجاوز ١ من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩ " ، مضيفا أن " استمرار الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق مناف لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥)".

٦ — أما الاجتماع الذى كان من المزمع عقده بين الدكتور أوين والسيد أوريخا أخيرا في ١٩٧٩ (الفقرة ٢١) فلم يعقد بسبب الانتخابات العامة التي كانت وشيكة في البلدين ، وبسبب تغيّر الحكومة في لندن .

ان أسبانيا تواصل معالجة هذه المسألة بروح بنّاءة تماما . ووفقا لولاية الأمم المتحدة ، التي اعتمد آخر نص لتوافق الآراء فيها (٣٣/٤٠٨) في ١٣ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، فقد اتفق مع وزير الخارجية البريطاني على أن يعقد الاجتماع القادم في نيويورك في أواخر ايلول/سبتمبر .

٧ — كما تحتاج الفقرتان ٢٢ و ٢٣ من الوثيقة الى ايضاح ، اذ أنه توجد ، علاوة على أحزاب الأقلية المشار اليها ، اتجاهات سياسية وتيارات للرأى العام تحبذ قيام تفاهم أفضل مع اسبانيا . وتنبغي الاشارة الى البيان الذى أدلى به في جبل طارق في ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ السيد هاترسلي ، وزير الدولة في المملكة المتحدة ، وهو البيان الذى مؤداه أن الرأى البريطاني الرسمي لا يؤيد قيام اتحاد بين جبل طارق والمملكة المتحدة . ان هذا البيان يدحض الأساس السياسي الذى يقوم عليه حزب السيد اكزبيراس والذى تتناوله باستفاضة الفقرة ٢٢ من ورقة العمل .

وأغدو ممتنا اذا تفضلتم باجراء التصحيحات المناسبة في الوثيقة المعنية وتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة .

(توقيع) خايمي دى بينييس

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، اضافة للهند ٢٣ من جدول الأعمال (A/6700/Rev.1) ؛ الفصل العاشر ، الفقرة ٢١٥ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث عشر*

بروني

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ من آب/اغسطس ١٩٧٩ .

٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة في الموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكان مما قامت به الجمعية في الفقرة ١٢ من هذا القرار أن رجت من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها مقرر الجمعية العامة ٣٣/٤١٢ المؤرخ في ١٣ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن الاقليم .

٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٤ - وفي الجلسة ١١٦١ المعقودة في ١٦ من آب/اغسطس ١٩٧٩ وعقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.1161) ، قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض أن تنظر في هذا البند في دورتها التالية ، مع مراعاة ما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها الرابعة والثلاثين وأن تأذن لمقررها ، تسهيلا لنظر الجمعية العامة في هذا البند ، باحالة الوثائق ذات الصلة بالموضوع الى الجمعية العامة مباشرة .

---

* سبق اصداره بوصفه جزءا من A/34/23/Add.3 .

Digitized by UNOG Library

مرفق*

ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات
١ - معلومات عامة	١ - ٢
٢ - التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٩
٣ - الأحوال الاقتصادية	١٠ - ١٥

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1251 .

Digitized by UNOG Library

بروني (أ)

١ - معلومات عامة

١ - تقع بروني على الساحل الشمالي لجزيرة بورنيو وتتكون من جيبين يقعان في شمالي شرقي ساراواك ، بشرق ماليزيا ، وتبلغ مساحتها حوالي ٧٦٥ ٥ كيلومترا مربعا . وعاصمة بروني هي بندر سيري بيغاوان . وفي عام ١٩٧٧ قدر عدد سكان الاقليم بنحو ٠٠٠ ١٩٠ نسمة ، ثلثهم تقريبا من أصل أجنبي . ويقال أن عدد الجالية البريطانية المغتربة يبلغ ٠٠٠ ١١ نسمة .

٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، وعقب وصول سفينة الى شاطئ موارا تقل لاجئين فييتناميين تم قطرها داخل البحر الى مسافة ٣٠ ميلا من الساحل ، أعلنت حكومة بروني أنها لن تسمح لمن يغادرون فييت نام بدخول أراضيها ، والا واجهت بروني وشعبها الصغير مشاكل ضخمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

٣ - كما سبق ذكره (ب) ، فان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية مازالت تتولى ، بمقتضى اتفاق وقع في ١٩٥٩ وعدل في ١٩٧١ ، مسؤولية الشؤون الخارجية لبروني . وتضطلع المملكة المتحدة الآن بدور استشاري في مجال الدفاع ، وذلك في حالة تعرض الاقليم لخطر هجوم خارجي عليه من دولة أخرى . ويمثل المملكة المتحدة مفوض سام يخضع تعيينه لموافقة السلطان .

٤ - ويتولى السلطان ، السير حسن البلقيه ، السلطة التنفيذية العليا ، وتلزم موافقته على جميع القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي . ويساعد السلطان في ممارسة سلطاته المنتيرى بيصار (رئيس الوزراء) والمجلس الخاص ومجلس الوزراء . ويجوز للمجلس التشريعي ، الذى يتألف من ٢٠ عضوا ، منهم ١٠ أعضاء بحكم المنصب و ١٠ أعضاء منتخبين ، أن يصدر القوانين لضمان السلم والنظام العام وحسن ادارة الدولة ، شريطة موافقة السلطان . ويتألف جهاز الاقليم القضائي من محكمة عليا ومحكمة استئناف ومحاكم اسلامية .

٥ - وتنقسم بروني الى أربع مقاطعات ، يشرف على كل منها والي المقاطعة ، ويساعده مجلس المقاطعة الذى يتكون من أعضاء معظمهم منتخب . وهناك سلطات بلدية في بندر سرى بيغاوان ، وكوالا بيليت ، وسيريا ، وتوتونغ .

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الخامس عشر ، المرفق ، الفقرة ٣ .

Digitized by UNOG Library

٦ — وعقب مفاوضات جرت بين سلطان بروني واللورد غورونوى روبرتس ، الذى كان آنذاك وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، وقعت المملكة المتحدة وسلطنة بروني بالأحرف الأولى معاهدة صداقة وتعاون جديدة في لندن في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ تنص على اضطلاع بروني في نهاية سنة ١٩٨٣ بالمسؤولية الكاملة بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة . ووقعت المعاهدة في بروني في ٧ من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ . كما وقع السلطان ولورد غورونوى روبرتس بالأحرف الأولى ثلاث مذكرات مرافقة بشأن الاحتفاظ في بروني بكتيبة (٨٠٠) من قوات غوركا في خدمة دولة بروني حتى أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ؛ وبشأن تقديم المملكة المتحدة المساعدة في انشاء سلك دبلوماسي للدولة المستقلة الجديدة ؛ وبشأن العلاقات بين السلطة القضائية والدولية .

٧ — وتفيد التقارير أن الاتفاقية تمثل حلا وسطا بين رغبة السلطان في عدم الاضطلاع بمسؤوليات الدفاع والشؤون الخارجية ورغبة الحكومة البريطانية في نقل جميع المسؤوليات . وقد استمدت محادثات لندن قوة دافعة من التأييد الذى أعرب عنه رئيسا حكومتي ماليزيا واندونيسيا لاستقلال بروني وادخالها في عضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

٨ — وقام وزير خارجية ماليزيا بزيارة لبروني في اوائل ١٩٧٩ . وأعلن في ذلك الحين أن بلده يتطلع الى عهد جديد من العلاقات الطيبة مع بروني . واعتبرت الزيارة لفتة تاريخية منطوية على حسن نية عقب توقيع المعاهدة بين المملكة المتحدة وبروني .

٩ — ونوقشت المعاهدة في مجلس اللوردات بالبرلمان البريطاني في شباط/فبراير ١٩٧٩ . وقال اللورد غورونوى روبرتس ، ردا على الأسئلة التي وجهت اليه من أعضاء المجلس ، انه ينبغي لحكومة بروني النظر في منح الجنسية البرونية للأشخاص المشمولين بالحماية البريطانية والمقيمين في الاقليم بعد ١٩٨٣ . وقال أيضا ان المملكة المتحدة ستواصل ، في حدود مواردها ، توفير أفراد للخدمة ، عن طريق الاعارة ، في ميدان الدفاع والميدان المدني . وأعلن اللورد غرونوى روبرتس أن دول المحيط الهادى ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا رحبت ترحيبا حارا باتفاقية الاستقلال ، وأضاف أن المملكة المتحدة سوف تساعد أيضا بروني في بناء سلكها الدبلوماسي .

٣ — الأحوال الاقتصادية

١٠ — يعتمد اقتصاد بروني اعتمادا كليا تقريبا على مواردها النفطية الوفيرة التي تمثل ما يربو على ٩٥ في المائة من قيمة جميع صادراتها . وتشمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى زراعة المطاط ، والزراعة الكفافية ، والحراجة ، وصيد الأسماك .

١١ — وقد اكتشف البترول في العشرينات من هذا القرن ، وتقوم بانتاجه شركة بروني شل Brunei Shell التي تملكها الحكومة وشركة شل الهولندية الملكية Royal Dutch Shell . ويبلغ مجموع الانتاج الحالي حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ برميل يوميا مما يجعل من بروني ثاني أكبر منتج للنفط في جنوب شرقي آسيا بعد اندونيسيا . وقد بلغت عائدات البترول في ١٩٧٧ ، ٩٠٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وتشمل المزايا التي يحصل عليها مواطنو بروني : العناية الطبية

Digitized by UNOG Library

المجانية ، والمعاشات التقاعدية ، والتعليم حتى المرحلة الجامعية ، والدعم المالي الحكومي المستهدف عدم ارتفاع أسعار الأغذية والمنزلين والكهرباء ، وتوفير الاعانات المالية للقروض اللازمة لشراء المساكن والسيارات والأجهزة المنزلية . ولا يوجد في الاقليم نظام ضريبة الدخل الشخصية . ويبلغ الدخل السنوى للفرد في بروني نتيجة لعائدات النفط وحقول الغاز الملحقة حوالي ٣٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

١٢ — ويأتي ثلاثة أرباع النفط من حقول المنطقة المغمورة . وتقع أبعد الآبار عن الشاطئ على مسافة حوالي ٥٦ كيلومترا من البر . ويوجد لدى بروني واحد من أكبر مصانع الغاز الطبيعي المسيّل في العالم ، والذى زادت مساهمة بروني في استثماراته ، كما أعلن السلطان ، من ١٠ في المائة الى الثلث ، مما يجعلها شريكا مساويا لشركتي شل وميتسوبيشي اليابانية . كما اقتنت بروني أيضا أسهما في شركة كولد غاز تريدنغ Coldgas Trading وهي شركة توزيع لها سبع ناقلات تستخدمها في شحن الغاز الطبيعي المسيّل من بروني الى اليابان . وقد كانت شركة كولدغاز مملوكة بكاملها فيما مضى لشركتي شل وميتسوبيشي .

١٣ — وقد قدرت الايرادات في ١٩٧٦ بمبلغ ٥٩٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ٩٠ في المائة منه من النفط والغاز ، وبلغ الفائض ٣٤٠ مليون دولار . وتفيد التقارير بأن احتياطي الدولة من النقد الأجنبي يربو على ١٫٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، ثلثاه بالجنيهات الاسترلينية .

١٤ — وفي خلال الجيل الماضي ، مكنت موارد بروني من النفط ، البلد من تنمية مرافقه الأساسية ومن التوسع اجتماعيا . فكان مما حصل عليه الاقليم شركة خطوط جوية ومطار جديد ، وميناء بحرى جديد ومئات الكيلومترات من الطرق الجديدة ، ومحطة اذاعة وتليفزيون مجهزة تجهيزا شاملا ؛ وشبكة كهربائية شاملة وشبكة كاملة لتصريف المياه في جميع مدن البلد ومعظم قراه . كما استغلت عائدات النفط في تمويل العديد من المدارس الجديدة ومتحفين وجامع جديد .

١٥ — ويساعد النفط أيضا في تمويل الجيش ويرجح أن الكتيبة الملايوية الملكية لبروني تستخدم من العمال العسكريين والمدنيين حوالي ١٠ في المائة من جميع الذكور البالغين من الملايويين في بروني . (ويقال ان حكومة بروني تستخدم حوالي نصف القوى العاملة المحلية) . بيد أن عدد الرجال الذين يمكن الحصول على خدماتهم من المجتمع المحلي لا يتجاوز ٣٦٠٠ رجل . وطبقا لما تقوله الصحافة المحلية ، فان من المتعذر ، لهذا السبب ، استبدال كتيبة الغوركا ، التي ستحتفظ بها المملكة المتحدة في بروني حتى ١٩٨٣ .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИН ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦНИ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 11.00
GA/OR/34, Suppl. 23, Vol. II

80-13359–January 1981–500

Digitized by UNOG Library